



اللجنة الوطنية العراقية لتسيير التفتيش والتجارة
في منطقة الأنبار - الامانة التنفيذية - وزارة التجارة
IQ-ESTTF

التقرير السنوي

لعام ٢٠١٦ م

كانون الثاني / ٢٠١٧
بغداد - العراق

جمهورية العراق
وزارة النقل

الأمانة التنفيذية
للجنة الوطنية لتسهيل النقل و التجارة
في منطقة الاسكوا

التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

إعداد

- المهندس هلال القرشي / الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة
- المهندس مصطفى عبدالخضر العبودي / مسؤول شعبة التخطيط والدراسات
- الانسة بتول عبدالحسن فرحان / مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل

التصاميم والاعراج الفني

- المهندس مصطفى عبدالخضر العبودي / مسؤول شعبة التخطيط والدراسات ومسؤول وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كانون الثاني ٢٠١٧
بغداد - العراق

الفهرس

| | | |
|-----|--|---|
| ٧ | المقدمة : | - |
| ٩ | الاسكوا في سطور | - |
| ١٩ | الفصل الاول : اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا | - |
| ٣١ | الفصل الثاني: اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا | - |
| ٤٣ | الفصل الثالث: الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا | - |
| ٤٩ | الفصل الرابع : اجتماعات اللجنة الوطنية | - |
| ٦٩ | الفصل الخامس: اجتماعات اللجنة الفنية | - |
| ٩٩ | الفصل السادس: الاتفاقيات | - |
| ١١١ | الفصل السابع : الاسكوا | - |
| ١١٧ | الفصل الثامن : أهم المقترحات والمواضيع المطروحة في اللجنتين الوطنية والفنية | - |
| ١٥٣ | الفصل التاسع : ورش العمل والمؤتمرات | - |
| ١٥٧ | الفصل العاشر : نشاطات اخرى | - |
| ١٧٥ | الخاتمة | - |

مقدمة

إيماناً بضرورة تفعيل الدور المهم لجمهورية العراق بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط وتحقيق الترابط والتكامل الاقتصادي والاجتماعي مع هذه الدول وضرورة استثمار الموقع الجغرافي المتميز للعراق كحلقة ربط بين شمال وجنوب وشرق وغرب العالم بما يساهم في زيادة وتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي والاجتماعي للشعب العراقي .

وبناء على مقررات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة وقرار مجلس الوزراء تشكلت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في جمهورية العراق وهي لجنة دائمية لغرض وضع السياسات ودراسة نقاط الاختناق في كافة القطاعات الاقتصادية والمالية والتقنية والقانونية ذات العلاقة المباشرة بالنقل والتجارة واقتراح الحلول لها على كافة المستويات من اجل تسهيل النقل والتجارة داخل جمهورية العراق ومع دول الإقليم والعالم وتحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون والتفاعل فيما بينها ومع دول العالم وتبادل المعلومات حول التجارب الجيدة والدروس المكتسبة.

الإسكوا في سطور

الإسكوا في سطور

ينص ميثاق الأمم المتحدة على توفير عوامل الاستقرار والرفاه . وكلاهما عنصران أساسيان لإقامة علاقات سليمة وودية بين الأمم، وذلك على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق، الذي يضمن لها حق تقرير المصير ويوفر فرصاً متساوية، بما في ذلك تحقيق مستوى معيشة أفضل وتأمين العمل للجميع من خلال التحفيز المستمر للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، أُسِّتت اللجان الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة. والهدف منها هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الميثاق ، من خلال تعزيز التعاون والتكامل فيما بين البلدان في كل منطقة من مناطق العالم واللجان الإقليمية هي:

- اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١٩٤٧) ؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٩٤٧) ؛
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩٤٨) ؛
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (١٩٥٨) ؛
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٧٣).

تاريخ الإسكوا ومقرها:

- ٩ آب ١٩٧٣: تأسست الإسكوا بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ١٨١٨ (د-٥٥) لتحل محل مكتب الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت. وقد سميت آنذاك "اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا)".
- ٢٦ تموز ١٩٨٥: أعيدت تسميتها فأصبحت "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (الإسكوا)، وذلك بهدف الإقرار بالجانب الاجتماعي من عملها.
- ١٩٨٢-١٩٩١: انتقلت الإسكوا من بيروت إلى بغداد إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، وبقيت في العاصمة العراقية حتى عام ١٩٩١.
- ١٩٩١-١٩٩٧: انتقلت الإسكوا من بغداد إلى عمّان إثر حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، وبقيت في العاصمة الأردنية حتى عام ١٩٩٧.
- تشرين الأول ١٩٩٧: عادت إلى بيروت لتتخذ من العاصمة اللبنانية مقراً دائماً لها.
- ويعود انتقال الإسكوا المتكرر إلى الظروف الاستثنائية المذكورة أعلاه والتي عانت منها المنطقة.

عضوية الإسكوا

تضم الإسكوا ١٨ بلداً عربياً في منطقة غربي آسيا هي: جمهورية العراق ، المملكة الأردنية الهاشمية ، الإمارات العربية المتحدة ، مملكة البحرين ، الجمهورية التونسية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية السودان ، سلطنة عُمان ، فلسطين ، دولة قطر، دولة الكويت ، الجمهورية اللبنانية ، ليبيا ، جمهورية مصر العربية ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المغربية ، الجمهورية اليمنية ، موريتانيا .
انضم العراق الى الاسكوا بتاريخ ٩/أب/١٩٧٣ .

الإسكوا في منظومة الأمم المتحدة

تشكل الإسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، شأنها شأن اللجان الإقليمية الأخرى.

أهدافها

- ✓ تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة ؛
- ✓ تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة ؛
- ✓ تحقيق التفاعل بين بلدان المنطقة وتبادل المعلومات حول التجارب والممارسات الجيدة والدروس المكتسبة ؛
- ✓ تحقيق التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء ؛
- ✓ تحقيق التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر مناطق العالم، وإطلاع العالم الخارجي على ظروف بلدان هذه المنطقة واحتياجاتها.

مهامها : توفر الإسكوا:

- ❖ إطاراً لصياغة السياسات القطاعية للبلدان الأعضاء ومواءمتها،
- ❖ منبراً للالتقاء والتنسيق،
- ❖ بيتاً للخبرات والمعرفة،
- ❖ مرصداً للمعلومات.

يتم تنفيذ أنشطة الإسكوا من خلال التنسيق بين كل الأقسام والمكاتب الرئيسية في مقر الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية ، ولا سيما جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجلس التعاون الخليجي.

لماذا تسهيل النقل والتجارة ؟

- ☒ المصدرون ووسطاؤهم يرغبون في التعامل مع المستوردين ووسطائهم في بيئة آمنة بعيداً عن العوائق البيروقراطية والتأخيرات والتعريفات الكمركية.
- ☒ السلطات الحكومية تحتاج إلى حماية المصالح الوطنية والإقليمية لبلدانها عن طريق سن قوانين ووضع أنظمة تضمن لها:

- الحفاظ على البنية التحتية للنقل والتجارة الخارجية (الطرق ، شبكات السكك الحديدية، المطارات، الموانئ ، والسلطات الكمركية ، وغيرها).

- الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية .
- حماية السلامة ، الصحة ، البيئة ومصالح المستهلكين.
- حماية الإرث الثقافي والملكية الفكرية من قبل المصدرين والمستوردين المحترفين الذين يعملون بأساليب أسرع في حقل التجارة العالمية ويحققون أرباحاً أعلى مع درجة أقل من المخاطر.

وقد تم تحديد أبرز المشاكل والمعوقات التي تعرقل و تؤخر النشاط التجاري وكما يأتي:

- أ- تخلف البنى التحتية للنقل و الاتصالات والمنافذ الحدودية و قصورها و عدم كفاءتها او عدم توفرها.
- ب- ارتفاع تكاليف الاجراءات.
- ت- طول الفترة الزمنية اللازمة لانجاز الاجراءات.
- ث- الفساد والممارسات غير المشروعة.

وتم حصر اهم الاسباب التي ادت و تؤدي الى ذلك كما يلي:

١. قلة الاستثمارات الحكومية و الخاصة في قطاعات النقل و الاتصالات و المنافذ الحدودية بسبب قصور في فهم و ادراك اهمية هذه القطاعات في النمو الاقتصادي و الاجتماعي لاي بلد.
٢. قصور في كفاءة معدات الشحن والتفريغ والتداول من حيث قدرتها على مسايرة حمولات واشكال البضاعة المتداولة ونقص في معدات الشحن والتفريغ والتداول مما يسبب عجزاً في معدلات الاداء.
٣. قدم وعدم دقة الموازين المتاحة في بعض المنافذ الحدودية و الموانئ.
٤. النقص الشديد في اجهزة الكشف بالموجات ، والاعتماد الدائم على فتح الحاويات للكشف.
٥. النقص في المخازن و الخدمات المتخصصة ببضائع المنتجات الزراعية (الفواكه و الخضر).
٦. عدم كفاية المختبرات والمعامل الموجودة في المنافذ الحدودية لاجراء جميع انواع التحاليل والفحوصات.
٧. تأخر ظهور نتائج الفحص من قبل الاجهزة الرقابية الخاصة بالغذاء و الدواء.
٨. الاعتماد على الاجراءات التقليدية (الورقية) بين المنفذ الحدودي و الاطراف الاخرى.
٩. التعقيد والتأخير في الاجراءات اللوجستية وعدم مطابقتها للمستندات في اغلب الاحيان للمعايير القياسية الدولية.
١٠. عدم وجود دليل واضح للاجراءات ، وان وجد لا يتم تحديث البيانات والمعلومات، وعدم وضوح وشفافية الاجراءات.
١١. النقص في الكوادر البشرية عالية الكفاءة مما يؤدي الى تعدد الاخطاء و بطئ الاجراءات.
١٢. عدم وجود معايير واضحة متفق عليها لتقدير قيمة البضائع.
١٣. التعامل المباشر مع عدد كبير من الموظفين وجهاً لوجه.
١٤. عدم وجود ربط بين جميع الاطراف التي لها دور في استكمال الاجراءات.
١٥. كثرة عدد الخطوات بصورة مفرطة.

النقل وتسهيل التجارة

- يعتبر النقل أهم مكون في لوجستيات التجارة.
- تسهيل عمليات النقل من أهم عناصر زيادة التجارة العابرة ، وتشير أدبيات النقل الى أن تكاليف النقل اعلى مرتين الى ثلاث مرات بالمتوسط من الرسوم الكمركية في الدول النامية.
- في إطار علاقة التلازم ما بين النقل والتجارة تعد كفاءة النقل شرطا أساسيا لكفاءة التجارة.
- لعب نظام النقل المعقد في الغرب دورا حيويا في زيادة التجارة وكفاءتها مقارنة بتكاليف النقل العالية التي تتحملها التجارة في الدول النامية وبالتالي تأثر تجارتها وكفاءتها.

مفاهيم تسهيل النقل والتجارة

- عمليات النقل: سياسات وتعليمات وخدمات النقل وما ترتبط به من بنى تحتية لتنفيذ نشاطات النقل.
- لوجستيات التجارة وتسهيلها: وهي إدارة تدفق البضائع وما تتطلبه من وثائق ومدفوعات مع التركيز على تخفيض التكاليف اللوجستية المباشرة وغير المباشرة من خلال تنسيق وتنظيم الإجراءات و تبادل البيانات والوثائق الخاصة بالتجارة.
- تسهيل التجارة: مجموعة من المعايير تهدف الى زيادة فاعلية تبادل التجارة الدولية.
- تشمل التسهيلات التجارية جميع النشاطات الهادفة إلى توفير الظروف المثلى للمبادلات التجارية الدولية ، وفي نفس الوقت احترام المصالح الوطنية للبلدان المعنية.
- الهدف من تسهيل التجارة هو إلغاء القوانين والحواجز التي تعيق التجارة الحرة ولا تكون ضرورية أو عملية فعليا لحماية المصالح الوطنية.
- الهدف الثاني هو التأكد من أن مؤسسات الأعمال تتبّع الممارسات الفضلى في إدارة صادراتها و وارداتها.

العوائق غير الكمركية وعلاقتها بالنقل : ويقصد بها غير الرسوم الكمركية.

١. عوائق ذات علاقة بالممارسات التجارية :
 - تعدد الجهات وتباين وطول الاجراءات اللازمة لتخليص البضائع في المنافذ الحدودية.
 - الفترات الزمنية الطويلة التي تتخذها الاجراءات قبل الافراج عن البضائع الى داخل بلد الاستيراد خاصة في حالات السلع الحساسة كالغذاء و الدواء.
٢. عوائق ذات علاقة بالكمارك وتتضمن:
 - حاجة الادارات الكمركية لتطوير هياكلها التنظيمية بما يساعد في رفع مستوى التنسيق بين المديرية المختلفة فيها.
 - ضعف استخدام وسائل التقنية الحديثة كاستخدام الحاسب الآلي وتوحيد جهات تحصيل الرسوم و الضرائب الكمركية.
 - الحاجة الى رفع مستوى التنسيق بين الادارات الكمركية من جهة و الادارات الاخرى التي تكون لها علاقة بالمواد المستوردة
 - عدم التنسيق و عدم توفر الشروط المناسبة للتفتيش على البضائع عند المنافذ الكمركية خاصة عندما يتعلق الامر ببضائع ذات الحساسية الخاصة.

- المبالغة في اساليب الكشف والمعابنة.
- المبالغة في تطبيق اجراءات التفتيش وتخليص البضائع و تعدد الاجراءات الكمركية.

٣. عوائق ذات علاقة بالنقل وتتضمن:

- تاخير الشاحنات في المراكز الحدودية مما يسبب تلف البضائع وعدم منح السائقين تاشيرات الدخول اللازمة عبر المنافذ الحدودية.
- عدم وجود شبكة نقل برية او بحرية منتظمة بين الدول العربية.
- ارتفاع كلفة النقل وتباينها بين الدول العربية.
- تمثل الاجراءات الحدودية العائق الاساسي امام سيولة وانسياب المبادلات التجارية سواء عند التخليص او عند مرورها كتجارة عبور "ترانزيت". اهداف تسهيل النقل و التجارة .

اهداف تسهيل النقل و التجارة

- ✓ تطوير البنى التحتية للنقل (كالسكك الحديد و الطرق و الموانئ و المطارات) و الاتصالات و فحص البضائع ومواقع التخزين امام التجارة.
- ✓ تبسيط الإجراءات الحدودية.
- ✓ استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- ✓ عمل المنافذ الكمركية الحدودية وغيرها لمدة ٢٤ ساعة لسرعة استكمال الإجراءات المتعلقة بدخول البضائع .
- ✓ التعاون والتنسيق بين الإدارات الكمركية.
- ✓ الاهتمام بأمن التجارة وسلاسل الامداد البيئية.
- ✓ تطوير اسطول النقل البري (سككي ، طرقي).
- ✓ اختصار الوثائق الخاصة بالنقل البري (سككي ، طرقي)
- ✓ اختصار الاجراءات الحدودية للنقل البري.
- ✓ تبادل البيانات الكترونيا باستخدام تكنولوجيا المعلومات او الحكومة الالكترونية.

أسس فكرة إنشاء اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الاسكوا

١- أهم المتغيرات الدولية ذات العلاقة:

- التوجه الحثيث نحو تحرير التجارة في السلع والخدمات
- الإهتمام العالمي المتزايد بتسهيل التجارة
- الإهتمام العالمي المتزايد بأمن حركة البضائع والأفراد
- التوسع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التوجه الحثيث نحو النقل متعدد الوسائط
- الإهتمام العالمي المتزايد باللوجستيات
- التوجه الحثيث نحو التكتلات الإقليمية الكبيرة
- التوسع في التحالفات العملاقة
- الأزمة الاقتصادية العالمية

٢- أهم المتغيرات الإقليمية ذات العلاقة:

- الإهتمام العالمي المتزايد بالمنطقة العربية و الشرق الاوسط وخاصة بعد المتغيرات الاقتصادية والسياسية الاخيرة.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- التوجه نحو الإتحاد الجمركي العربي
- تزايد الإهتمام بالتكامل الإقليمي العربي.

٣- نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (١٩٩٩):

تم الاتفاق بين دول المشرق العربي الأعضاء في الإسكوا في ٢٧ ايار ١٩٩٩ على بدء العمل في تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعروف باسم "إتسام" ، ويتضمن تبني شبكة النقل الإقليمية الصادرة عن لجنة النقل بالإسكوا باعتبارها الخطوة الأولى لهذا النظام.

كل ذلك من أجل تسهيل حركة التجارة والنقل إقليمياً ودولياً وعند كافة نقاط الحدود البرية والبحرية والجوية الموجودة بالمنطقة.

أهم مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

- ✓ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي؛
- ✓ اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي؛
- ✓ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي؛
- ✓ اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة؛
- ✓ سلامة المرور على الطرق؛
- ✓ الإطار المنهجي لنظام إتسام؛
- ✓ نظام المعلومات الجغرافي المصاحب؛
- ✓ النقل متعدد الوسائط؛
- ✓ الهياكل المؤسسية والتشريعات.

اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

- ✓ اعتماد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لاتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي بإجماع الدول الأعضاء في ١٠ أيار ٢٠٠١ بمقتضى قرار اللجنة ٢٣٥(د-٢١).
- ✓ دخول الاتفاق حيز التنفيذ: ١٩ تشرين اول ٢٠٠٣
- ✓ الدول الموقعة فقط على الاتفاق: ١١ دولة
- ✓ الدول المصدقة على الاتفاق: ١٣ دولة
- ✓ صادقت جمهورية العراق على الاتفاق بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧.
- ✓ الجهة المنفذة - وزارة الاعمار و الاسكان/ الطرق و الجسور.

أهداف اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

- موازنة المواصفات الفنية للطرق والحمولات المحورية للشاحنات والإشارات على محاور الشبكة لزيادة عوامل الأمان والسلامة وتسهيل ربط دول المشرق العربي لتشجيع التبادل التجاري والسياحي فيما بينها وتقوية الترابط والتكامل الإقليمي العربي.
- انسياب الحركة المرورية وزيادة السرعة وخفض التكلفة.
- إعطاء الأولوية المناسبة لتطوير محاور شبكة الطرق الدولية ضمن خطط التنمية الوطنية للدول الأعضاء.

فوائد اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي:

- زيادة الترابط الاقتصادي والاجتماعي.
- تسهيل النقل ورفع كفاءته وبالتالي تسهيل نقل البضائع.
- خفض تكاليف الانتاج والتشغيل والانتقال.
- زيادة سلامة المرور.

مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي:

- ✓ تم اعتماد مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي خلال الدورة الوزارية الثالثة والعشرين للإسكوا (دمشق ٩-١٢ أيار ٢٠٠٥)
- ✓ دخول المذكرة حيز التنفيذ: ٤ أيلول ٢٠٠٦.
- ✓ الدول الموقعة على المذكرة: ٨ دولة.
- ✓ الدول المصدقة على المذكرة: ١٠ دولة.
- ✓ صادقت جمهورية العراق على المذكرة بموجب القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧ و أصبحت نافذة من تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٨.

اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية:

اهداف الاتفاقية

تنظيم عمليات نقل البضائع بين دولتين عربيتين او اكثر و عبرها باستخدام واسطتي نقل مختلفتين او اكثر بعقد و وثيقة نقل واحدة و تحت مسؤولية شخص واحد (متعهد النقل) من نقطة استلامه للبضاعة من المرسل حتى تسليمها للمرسل اليه.

فوائد الاتفاقية

- ✓ تنظيم و تيسير انتقال السلع بمختلف الوسائط ، بحري، سككي ، طرقي، جوي ، بين اراضي الدول العربية و عبرها ،
- ✓ تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية و تحقيق الكفاءة و الفعالية لخدمات النقل فيما بينها،

- ✓ تقوية فرص ايجاد خدمات نقل متعدد الوسائط تتسم بالسهولة و الكفاءة و تتناسب و احتياجات التجارة العربية ،
- ✓ تطوير خدمات النقل متعدد الوسائط بين الدول العربية،
- ✓ تامين حق كل دولة في وضع الاطار التشريعي المناسب على المستوى الوطني لتنظيم اعمال النقل متعدد الوسائط و متعهدي النقل القائمين بهذه الخدمات ،
- ✓ تأكيد التوازن بين مصالح متعهدي خدمات النقل متعدد الوسائط و بين مستخدمي هذه الخدمات ضمن اطار تنظيمي و قانوني يكفل ذلك .
- ✓ صادق مجلس النواب العراقي على انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠١٣ بموجب القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣ .

اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي:

- ✓ تم اعتماد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي ضمن فعاليات الدورة الوزارية الثانية والعشرين للإسكوا (بيروت ١٤-١٧ نيسان ٢٠٠٣)
- ✓ دخول الاتفاق حيز التنفيذ: ٣ أيار ٢٠٠٥
- ✓ الدول الموقعة على الاتفاق: ٩ دولة
- ✓ الدول المصدقة على الاتفاق: ١٠ دول
- ✓ الاتفاق معروض منذ بداية عام ٢٠١٣ امام مجلس النواب العراقي لغرض المصادقة.
- ✓ الجهة المنفذة - وزارة النقل/ السكك الحديدية.
- ✓ اعتماد مخطط الربط البري بالسكك الحديدية (القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في الكويت عام ٢٠٠٩) بنفس المواصفات الفنية المعتمدة في اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي ونفس أسلوب الترقيم لمحاور الربط.

فوائد اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي:

- ✓ تسهيل حركة نقل البضائع والركاب
- ✓ زيادة التبادل التجاري والسياحي في المنطقة العربية
- ✓ المساهمة في تحقيق التكامل الإقليمي العربي
- ✓ صادق مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٥ على انضمام جمهورية العراق للاتفاق بموجب القانون المرقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥ .

الفصل الاول
اللجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الاول : اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

اولاً : مراحل تأسيس وتشكيل اللجنة الوطنية :

قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٩ المبلغ اليها بكتابي الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون الوزارات المرقم بالعدد ش و ٨٢٥٩/١/٨ في ٢٠٠٦/١٠/٢ وكتاب الأمانة العامة / دائرة شؤون اللجان المرقم ٦١١ في ٢٠٠٨/١/١٣ تشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في دول (الاسكوا) برئاسة السيد وزير النقل ويكون وزيراً التجارة والمالية أو من يمثلهما نائبي لرئيس اللجنة وتضم في عضويتها ممثلين لكل من الجهات الآتية :

١. وزارة الداخلية
٢. وزارة الزراعة
٣. وزارة الاتصالات
٤. وزارة الصناعة والمعادن
٥. البنك المركزي العراقي
٦. اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٧. اتحاد الغرف التجارية
٨. اتحاد الصناعات العراقي
٩. رابطة المصارف العراقية
١٠. الجمعية العراقية للسياحة
١١. ممثل شركات التأمين
١٢. ممثل متعهدي ووسطاء النقل

ترتبط اللجنة الوطنية برئيس مجلس الوزراء.

أ. صدر الأمر الديواني المرقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ المبلغ اليها بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان المرقم ٣٧٣١ في ٢٠٠٨/٢/١٧ بتشكيل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا برئاسة وزير النقل وعضوية السادة المدرجة أسماهم في أدناه :

١. سويبة محمود زكنه / عن وزارة التجارة / وكيل وزارة / نائب رئيس اللجنة
٢. السيد ضياء حبيب الخيون / عن وزارة المالية / مستشار / نائب رئيس اللجنة
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي / عن وزارة الزراعة / وكيل وزارة
٤. السيد محمد سلمان محمد / عن وزارة الاتصالات / وكيل وزارة
٥. السيد عادل كريم كاك أحمد / عن وزارة الصناعة والمعادن / وكيل وزارة
٦. الدكتور احمد ابريهي علي / عن البنك المركزي العراقي / نائب المحافظ
٧. اللواء علي هاشم بداي / عن وزارة الداخلية / مدير عام المنافذ الحدودية
٨. السيد صادق فاضل عليوي / مدير عام شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين.
٩. السيد سامي داود الزبيدي / الامين العام لاتحاد رجال الاعمال العراقيين

١٠. السيد جعفر رسول جعفر / رئيس اتحاد الغرف التجارية
١١. السيد فؤاد مصطفى محمد الحسني / رئيس رابطة المصارف العراقية
١٢. السيد عمار حسن خليفة / رئيس الجمعية العراقية للسياحة الدينية وحماية الآثار
١٣. السيد هاشم دنون علي الاطرجي / نائب رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيد حسين علي احمد زنكنة / نائب رئيس الاتحاد
١٥. ممثل متعهدي ووسطاء النقل

ج. لم تباشر اللجنة الوطنية أجمعاتها ومهامها بسبب عدم وجود أمانة تنفيذية لها وعدم تسمية الامين التنفيذي للجنة .

د. حصلت موافقة السيد رئيس الوزراء على تسمية السيد (هلال عبد الرضا عبود موسى) اميناً تنفيذياً للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢٥/٥/٢/٠٠٠٣٨٣٥١ في ٢٠١٢/١٢/٩. اصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٦٥٠٨ / سكك / ٣١١١٠ في ٢٠١٤/١٢/٢٧ على تسمية السيد هلال عبد الرضا عبود موسى / مدير قسم المشاريع في الشركة العامة للسكك الحديد امينا تنفيذيا للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ، وباشر بعمله بتاريخ ٢٠١٣/١/٩ .

هـ. بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ أصدرت وزارة النقل الأمر الوزاري المرقم ٧٩١٣/١٢٤٤ في ٢٠١٣/١/٣١ باستحداث الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بمستوى قسم رأسي في مركز وزارة النقل ترتبط بمعالي الوزير مباشرة مع الهيكل التنظيمي التالي:

أولاً: شعبة التنسيق والتكامل : وتضم الوحدات التالية :

- أ. وحدة التنسيق والتكامل الوطني
- ب. وحدة التنسيق والتكامل الإقليمي
- ج. وحدة توفير المساعدات الفنية وبناء القدرات الوطنية .

ثانياً : شعبة التخطيط والدراسات : وتضم الوحدات التالية :

- أ. وحدة التخطيط .
- ب. وحدة الدراسات والمؤتمرات .

ثالثاً: وحدة الإصلاح الإداري والقانوني .

رابعاً: وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

خامساً: الوحدة الادارية.

تم أستحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش ل /ص/٥/٥٨٥/٣١٠ المؤرخ في ٢٠١٣/٤/٧ على إضافة أعضاء جدد في اللجنة الوطنية ممثلين عن وزارة السياحة والآثار والهيئة العامة للطرق والجسور(وزارة الاعمار والإسكان) والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (وزارة التخطيط).

وكذلك موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم ش ل /ص/٥/٣ / ١١٢١٤ بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٤ على إضافة ممثل عن حكومة إقليم كردستان الى عضوية اللجنة .

ز. بعد أستكمال ترشيحات الوزارات وأتحادات القطاع الخاص لممثليها في اللجنة الوطنية بسبب مضي مدة طويلة على صدور الامر الديواني رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٨ ، أصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ٢٣١٤٤/٨٢٧٤ في ٢٠١٣/٧/٢ بأعادة تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة السيد هادي فرحان العامري / وزير النقل وعضوية السادة المدرجة أسماءوهم وعناوين وظائفهم في الادنى:

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة
٢. ممثل وزارة المالية / نائب رئيس اللجنة
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي – الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات .
٥. السيد عادل كريم كاك احمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن .
٦. السيد استبرق ابراهيم الشوك – الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان
٧. الدكتور سامي متي بولص / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٨. السيد زهير علي اكبر – نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالة
٩. السيد بهاء أحمد مياح / المستشار الاقدم للوزارة / وزارة السياحة والاثار
١٠. المهندس عصام صالح ياسين الحلو / مدير عام مديرية المنافذ الحدودية / وزارة الداخلية.
١١. ممثل إقليم كردستان
١٢. السيد صادق فاضل عليوي / مدير عام شركة التأمين الوطنية
١٣. السيد محمد شاكر الدليمي / الأمين العام لاتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٤. السيد جعفر رسول جعفر الحمداني / رئيس اتحاد الغرف التجارية
١٥. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس رابطة المصارف العراقية .
١٦. المهندس حسين علي أحمد / رئيس اتحاد الصناعات العراقي .
١٧. رئيس الجمعية العراقية للسياحة الدينية وحماية الآثار
١٨. ممثل متعهدي ووسطاء النقل
١٩. السيد هلال عبدالرضا عبود القرشي/ الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة / مركز الوزارة.

- لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠١٤/٢/٢٠.

ح. بعد حصول الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٤ وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة ، أصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم بالعدد ٢٩٩١٢/٨٦٩٠ في ٢٠١٤/١١/١٧ بأعادة تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة المهندس باقر جبر الزبيدي / وزير النقل وعضوية السادة المدرجة أسماءوهم وعناوينهم الوظيفية في أدناه :

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة
٢. الدكتور سامي متي بولص / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي – الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الفريق الدكتور موفق عبدالهادي توفيق / وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٥. السيد استبرق ابراهيم الشوك – الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان

٦. السيد عادل كريم كاك احمد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن .
٧. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات .
٨. السيد زهير علي اكبر – نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالة
٩. السيد منذر عبدالامير أسد حيدر / مدير عام / وزارة المالية
١٠. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والاثار
١١. السيد صلاح جوهر رشيد/ مدير عام المديرية العامة للنقل البري وسكك الحديد و ترام واي/ ممثل حكومة إقليم كردستان
١٢. السيد صادق فاضل عليوي / مدير عام شركة التأمين الوطنية / ممثل شركات التأمين.
١٣. السيد علي صبيح علي الساعدي / رئيس اتحاد الصناعات العراقي .
١٤. السيد محمد شاكر الدليمي / الأمين العام لاتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٥. السيد جعفر رسول جعفر الحمداني / رئيس اتحاد الغرف التجارية
١٦. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس رابطة المصارف العراقية .
١٧. السيد سداد علي عبدالله المطير / رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق
١٨. السيد هلال عبدالرضا عبود القرشي/ الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة/ مركز وزارة النقل.

تتولى اللجنة المهام الواردة في الامر الديواني المرقم بالعدد (٥٠) الوارد بكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم بالعدد ش ل / ٣/٧ / ق/ ديواني/ ٣٧٣١ في ٢٠٠٨/٢/١٧ دائرة شؤون اللجان.

ط. بالنظر لتولي الأستاذ كاظم فنجان الحمامي منصب وزير النقل ، تم إصدار الأمر الوزاري المرقم ٣٠٩٠٦/٨٩١٠ في ٢٠١٦/١٠/٢٦ بأعادة تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة سيادته وعضوية السادة المدرجة أسماؤهم وعناوينهم الوظيفية في أدناه :

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة / النائب الأول لرئيس اللجنة الوطنية
٢. السيد استبرق ابراهيم الشوك – الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي – الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الفريق الدكتور موفق عبدالهادي توفيق / وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٥. الدكتور محمد هاشم عبد المجيد / وكيل وزارة الصناعة والمعادن للتخطيط
٦. الدكتور ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني لوزارة التخطيط وكالة
٧. السيد سالار محمد أمين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٨. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
- ٩- السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار محافظ البنك المركزي العراقي
- ١٠- الدكتور حسن علي موسى / خبير/ رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة – ممثل وزارة النقل
- ١١- السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
- ١٢- السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والاثار

١٣- السيد صلاح جوهر رشيد / مدير عام المديرية العامة للنقل البري وسكك الحديد وترام واي / ممثل
حكومة إقليم كردستان

١٤- السيد راغب رضا بلييل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين

١٥- السيد جعفر رسول جعفر الحمداني / رئيس اتحاد الغرف التجارية

١٦- السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين

١٧- السيد عدنان كنعان الجليبي / مستشار رابطة المصارف العراقية .

١٨- السيد علي صبيح علي الساعدي / رئيس اتحاد الصناعات العراقي .

١٩- السيد سداد علي عبدالله المطير / رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

ي. حصلت بعض التغييرات في عضوية اللجنة لاسباب مختلفة وهي كما يأتي:

● تم إصدار الأمر الوزاري ١٥٨٦ / ٩٨٨١ في ٢٥/٢/٢٥ ٢٠١٦ بتسمية السيد خالد صلاح الدين محمد مراد ممثلاً عن وزارة المالية في عضوية اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الاسكوا بدلا من اللواء المهندس حكيم جاسم جسام العضو السابق .

● تم إصدار الامر الوزاري ٣٤٢٢٠/٩٩٧٠ في ٥/١٢/٢٥ ٢٠١٦ بتسمية السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار البنك المركزي / وكالة لعضوية اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بدلا من المرحوم زهير علي أكبر/ نائب المحافظ العضو السابق .

● تسمية الدكتور حسن علي موسى / رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا عضو أصيل وممثل عن وزارة النقل لعضوية اللجنة الوطنية، وتم إصدار الامر الوزاري المرقم ٢٥٦٣٤/٦١٧٤ في ٢٨/٨/٢٥١٦ بذلك.

ثانياً: أهداف اللجنة الوطنية :

- أ. إزالة العوائق التي تعترض نمو التجارة الخارجية .
- ب. تطوير وتحديث وتوسيع البنى التحتية للنقل والاتصالات وفحص البضائع ومواقع التخزين أمام التجارة من خلال تشجيع الاستثمار الحكومي والخاص في هذه القطاعات .
- ج. تطوير القوى العاملة في مجال النقل والتجارة الدولية .
- د. إدخال أنظمة تكنولوجية حديثة والإصلاح الإداري والقانوني وأ اعتماد سياسات جديدة في مجال النقل والتجارة لغرض القضاء على الفساد والممارسات الغير مشروعة .
- هـ. تبسيط الإجراءات وتطوير القوانين ذات العلاقة .
- و. إزالة نقاط الاختناق في مجال تنفيذ معاملات التجارة الدولية على مستوى العراق وتحديد أسبابه للسعي لايجاد الحلول الناجعة .

ز. تبسيط الإجراءات وإزالة العوائق التي تعترض التجارة بين الدول من أجل زيادة التبادل التجاري والسياحي وتشجيع التجارة الإقليمية وبالتالي الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم خاصة .

ح. تعزيز القدرة التنافسية الوطنية لزيادة الصادرات .

ط. تهيئة مناخ مناسب للحوار المنظم والتنسيق بين الأطراف المشاركة في عمليات النقل والتجارة وتعزيز التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تنمية النقل والتجارة .

ثالثاً: مهام اللجنة الوطنية

- أ. اقتراح مسودة قوانين وتعليمات تتناول تسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بالنقل والتجارة .
- ب. تقديم توصيات للحكومة بخصوص الاستثمارات المستقبلية في قطاعات النقل والتجارة والاتصالات والمنافذ الحدودية .
- ج. التشجيع على حوسبة الإجراءات بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الكمارك والمصارف والضرائب وفحص البضائع وشؤون الإقامة وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجارة الدولية والسياحة.
- د. زيادة الوعي بمنافع تسهيل النقل والتجارة واستخدام الأنظمة الحديثة وأ اعتماد المعايير الدولية فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات ووسائل الاعلام .
- هـ. تقديم الاستشارات الى الجهات المعنية بالنقل والتجارة في القطاعين العام والخاص لتوفير الدعم والمساعدات الفنية وبناء القدرات بالاستعانة بالمنظمات الدولية والشركات والمراكز الاستشارية العالمية.

رابعاً: تراعي اللجنة الوطنية الشروط التالية عند تحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها أعلاه:

- أ. حماية المصالح الوطنية لجمهورية العراق .
- ب. احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية والثنائية التي وقع عليها العراق .
- ج. الحفاظ على البنية التحتية للنقل والتجارة (الطرق ، شبكات السكك الحديدية ، الموانئ ، المطارات ، السلطات الكمركية ... وغيرها) .
- د. تأمين تحقيق الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية بصورة سريعة وكفاءة وسليمة .
- هـ. حماية السلامة والامن الوطني .
- و. حماية الصحة والبيئة ومصالح المستهلكين .
- ز. حماية الإرث الثقافي والملكية الفكرية .

خامساً: ترفع اللجنة الوطنية توصياتها ومقترحاتها الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب وتوجيه الوزارات والجهات المعنية بتنفيذها في حدود اختصاصتها .

سادساً: إجتماعات اللجنة الوطنية

أ. تعقد اللجنة الوطنية اجتماعاتها برئاسة رئيس اللجنة الوطنية وفي حالة تعذر حضور رئيس اللجنة يتولى النائب الأول رئاسة الاجتماعات بالنيابة عنه وفي حالة تعذر النائب الأول يتولى النائب الثاني إدارة الاجتماعات بالنيابة عنهما ، وفي حالة تعذر حضور الرئيس ونائبيه يتم أنتخاب أحد الأعضاء الحاضرين لترؤس الجلسة .

ب. يتحقق نصاب انعقاد الاجتماع بحضور نصف عدد أعضائها بضمنه الرئيس ونائبيه + واحد .

ج. تتخذ قرارات اللجنة الوطنية بالتصويت بالأغلبية البسيطة نصف + واحد للاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه الرئيس .

السادة اعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

| الاسم | الصورة الشخصية |
|--|---|
| الأستاذ باقر جبر الزبيدي رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وزير النقل سابقاً |  |
| الأستاذ عبد الحسين عبطان رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وزير النقل وكالة سابقاً |  |
| الأستاذ كاظم فنجان الحمامي رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وزير النقل |  |
| السيد وليد حبيب الموسوي نائب رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الفني لوزارة التجارة |  |
| السيد استبرق ابراهيم الشوك عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والإسكان |  |

| | |
|--|---|
| <p>الدكتور مهدي ضمد القيسي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الفني لوزارة الزراعة</p> |  |
| <p>الفريق الدكتور موفق عبدالهادي توفيق عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة</p> |  |
| <p>الدكتور ماهر حماد جوهان عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الفني لوزارة التخطيط وكالة</p> |  |
| <p>الدكتور كريم مزعل شبي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات</p> |  |
| <p>الدكتور محمد هاشم عبدالمجيد عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وكيل وزارة الصناعة والمعادن للتخطيط</p> |  |
| <p>السيد زهير علي اكبر نائب المحافظ عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب المحافظ</p> |  |
| <p>السيد سالار محمد أمين عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار</p> |  |
| <p>الدكتور حسن علي موسى رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مستشار الوزير</p> |  |
| <p>السيد وليد عيدي عبدالنبي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مستشار محافظ البنك المركزي العراقي</p> |  |
| <p>السيد خالد صلاح الدين مراد عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية</p> |  |

| | |
|---|---|
| <p>السيد محسن صدخان سلطان عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والاثار</p> |  |
| <p>السيد صادق عبدالرحمن حسين عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين</p> |  |
| <p>السيد صلاح جوهر رشيد عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام المديرية العامة للنقل البري وسكك الحديد و ترام واي / ممثل حكومة إقليم كردستان</p> |  |
| <p>السيد علي صبيح علي الساعدي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس اتحاد الصناعات العراقي</p> |  |
| <p>السيد جعفر رسول جعفر الحمداني عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس اتحاد الغرف التجارية</p> |  |
| <p>السيد راغب رضا بليبل عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين</p> |  |
| <p>السيد عدنان كنعان الجليبي عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس رابطة المصارف العراقية</p> |  |
| <p>السيد سداد علي عبدالله المطير عضو اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق</p> |  |

الفصل الثاني
اللجنة الفنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الثاني : اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

تنفيذاً للفقرة (٤) من مقررات الاجتماع الأول للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الخاصة بتشكيل اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة برئاسة الوكيل الفني لوزارة النقل وعضوية المديرين العاملين في الوزارات وممثلون عن اتحادات القطاع الخاص المعنية تم تشكيل اللجنة الفنية.

أولاً: مراحل تأسيس وتشكيل اللجنة الفنية

بعد أستكمال ترشيحات الوزارات واتحادات القطاع الخاص لممثليها في اللجنة الفنية ، أصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم ١٦٧٠ / ١٠٠٥٨/ في ٢٦/٢/٢٠١٤ بتشكيل اللجنة الفنية برئاسة الوكيل الفني الأسبق لوزارة النقل/ السيد بنكين ريكاني وعضوية السادة المدرجة أسماؤهم وعناوين وظائفهم في أدناه :

١. السيد ناصر حسين بندر / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني
٢. السيد عمران راضي ثاني / مدير عام الشركة العامة لمواني العراق / وزارة النقل
٣. السيد رافع يوسف عباس / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري / وزارة النقل
٤. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٥. السيد علي صاحب علي / مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٦. السيد سلام جبر سلوم / مدير عام الشركة العامة للسكك الحديد وكالة / وزارة النقل
٧. السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٨. السيدة هيام علي عبد عون / معاون مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة
٩. السيد صلاح الدين حامد جعاطة / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
١٠. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
١١. السيد وميض خالد حمد / مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
١٢. السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
١٣. اللواء المهندس محمد بدر ناصر / مدير المرور العام/ وزارة الداخلية
١٤. اللواء المهندس عصام صالح ياسين الحلو/ مدير عام المنافذ للحدودية / وزارة الداخلية
١٥. اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام الاستخبارات / وزارة الداخلية
١٦. العميد زهير حفار عبدالسادة / مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
١٧. السيد عبد الغني فخري آل جعفر/ مدير عام دائرة الاستثمارات / وزارة الصناعة والمعادن
١٨. السيد عصام عباس مهدي / مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والإسكان
١٩. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
٢٠. السيد قاسم عناية فرز/ مدير عام دائرة تخطيط القطاعات وكالة / وزارة التخطيط
٢١. السيد حقي إسماعيل إبراهيم / جهاز المخبرات الوطني
٢٢. السيد وليد عيدي عبد النبي/ مدير عام المديرية العامة للإحصاء والأبحاث/ البنك المركزي العراقي
٢٣. السيد صالح حسن علي / مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات
٢٤. السيد علي محمد محمود/ مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات/ وزارة الاتصالات
٢٥. الدكتور حازم عبد الرزاق الجميلي / مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة
٢٦. السيدة بشرى علي احمد / مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة البيئة
٢٧. السيد محمود عبد الجبار موسى / مدير عام دائرة المجاميع السياحية / وزارة السياحة والآثار

٢٨. الدكتور صالح حسين جبر / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة
٢٩. السيد عبد الحسين جبر المباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
٣٠. الدكتور خيون حسن محمود / ممثل شركات التأمين الوطنية
٣١. السيد ليث حسن عبد الرزاق شمسة / عضو مجلس اتحاد الصناعات العراقي
٣٢. السيد حسن رشيد المهدي / عضو الهيئة الإدارية لرابطة شركات السفر والسياحة في العراق
٣٣. السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٣٤. رابطة المصارف العراقية

حصلت بعض التغييرات في عضوية اللجنة لاسباب مختلفة عام ٢٠١٦ وهي كما يأتي:

- تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٥٦٤٧/١٤٨ في ٢٠١٦/١/١٠ بتسمية السيد رياض سوادي شمخي مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق وكالة لعضوية اللجنة بدلاً من السيد عمران راضي ثاني.
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم ٦٦٨٧/٤١٦ في ٢٠١٦/١/٢٠ بتسمية السيد علي حسين عبدالامير مدير عام البلديات وكالة في وزارة الاعمار والإسكان والبلديات لعضوية اللجنة بدلاً من السيد مسلم محمد أسماعيل / المدير العام السابق .
- تم إصدار الامر وزاري المرقم ١/ض/٢٩٠ في ٢٠١٦/٢/٣ بتسمية السيد عباس عمران موسى مدير عام الدائرة الفنية بدلاً من السيد علي صاحب المدير العام السابق .
- تم إصدار الامر وزاري ٨٢٤٠/٩٨٠ في ٢٠١٦/٢/٨ بتسمية الدكتور راضي مهدي السفاح / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من الدكتور صالح حسين جبر بسبب أحالته الى التقاعد.
- تم إصدار الامر الوزاري ١٣٠٦١/٢٤٤٨ في ٢٠١٦/٣/٣١ بتسمية السيد محمود عبدالجبار موسى / مدير عام دائرة المرافق السياحية / رئيس هيئة السياحة وكالة لعضوية اللجنة الفنية ممثلاً عن وزارة الثقافة بدلاً من السيد سمير جلاب عبد .
- تم إصدار الامر الوزاري ١٣١٤٢/٢٤٨٦ في ٢٠١٦/٤/٣ بتسمية السيد عبدالأمير كريم المحمداوي مديراً عام الشركة العامة للنقل البري وكالة .
- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ١٥٠٥٢/٣٠٣٨ في ٢٠١٦/٤/٢١ بالاتي :
- ١- تسمية الدكتور عدنان شنون عاتي / مدير عام دائرة الأمور الفنية وكالة لعضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من الدكتورة ايمان محمد امين/ المدير العام السابق وذلك .
- ٢- تسمية السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للكمارك لعضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من السيد وميض خالد حمد / المدير العام السابق .
- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ١٥٠٦٤/٣٠٥٢ في ٢٠١٦/٤/٢١ بتسمية السيد عماد يوسف لويس / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة لعضوية اللجنة الفنية بدلاً من السيد أحمد عبدالله نجم المدير العام السابق.

- تم إصدار الامر الوزاري المرقم ١٧٠٢٥/٣٧٨٤ في ٢٠١٦/٥/١٦ بتسمية السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق لعضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من العضو السابق السيد عبد الامير عبدالباقي القصاب .
- تم إصدار الامر الوزاري المرقم ١٧٢١٤/٣٨٢٠ في ٢٠١٦/٥/١٨ بتسمية السيد نوري زامل جاسم / عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي لعضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من السيد ليث حسن عبدالرزاق.
- تم إصدار امر وزاري ٤٠٨٤ / ١٨٥٧٨ في ٢٠١٦/٥/٣٠ بتسمية السيد احمد حميد يوسف / مدير عام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية لعضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من السيد رضا عبدالمنعم محمد حسن .
- تم إصدار الامر الوزاري ٢١٥٩٦/٥١١٨ في ٢٠١٦/٧/٤ تسمية السادة المدرجة أسماؤهم في الأدنى لعضوية اللجنة الفنية بدلا من الأعضاء السابقين في اللجنة لحصول بعض التغييرات في المناصب ومواقع المسؤولية في تشكيلات وزارة الداخلية الممثلة في اللجنة :
 ١. السيد عبد الكريم فاضل حسين / مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب بدلاً من اللواء نجم عبد ظاهر.
 ٢. اللواء سامي عبدالحسين راضي / مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية بدلاً من اللواء المهندس عصام صالح ياسين.
 ٣. اللواء هيثم فاضل عباس / مدير مديرية شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة بدلاً من العميد محمد كاظم أحمد .
- تم إصدار الامر الوزاري ٢٢١١٩/٥٢٧٦ في ٢٠١٦/٧/١٧ تم تسمية السيد ميثاق طالب أسماعيل مديراً عام الشركة العامة لإدارة لنقل الخاص وكالة .
- صدر الامر الوزاري ٢٥٦٣٤/٦١٧٤ في ٢٠١٦/٨/٢٨ بتسمية رئيس اللجنة الفنية الدكتور حسن علي موسى / خبير في مركز الوزارة رئيساً للجنة الفنية.
- تم إصدار الامر الوزاري ٢٥٩٣٩/٦٢٦٦ في ٢٠١٦/٨/٣٠ بتسمية السيد علي حسين لفته / المدير العام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات الجديد بدلا من المدير العام السابق علي محمد محمود .
- تم إصدار الأمر الوزاري المرقم ٣٥٢٢٣/٢٠٦٤ في ٢٠١٦/١٢/١٤ بتسمية المهندس عباس نصر الله محان / مدير عام دائرة الاستثمارات لعضوية اللجنة الفنية ممثلاً عن الوزارة أعلاه بدلاً من السيد عماد لويس يوسف المدير العام السابق (وكالة) .
- تم إصدار الامر الوزاري ٣٣٦٠٢/٩٨٠٢ في ٢٠١٦/١١/٢٨ بتسمية السيدة جنان إسماعيل أبراهيم / مدير عام الأحصاء والأبحاث / وكالة من - البنك المركزي العراقي لعضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بدلاً من السيد وليد عيدي عبدالنبي العضو السابق .

ثانياً : واجبات اللجنة الفنية

- أ. دراسة المشاكل والمعوقات التي تعرقل وتؤخر نشاطات النقل والتجارة .
- ب. اعداد الدراسات والوثائق والمقترحات والتوصيات اللازمة لمعالجة الظواهر التالية :
 ١. تخلف البنى التحتية للنقل والاتصالات والمنافذ الحدودية وقصورها وعدم كفاءتها او عدم توفرها وارتفاع تكاليف الإجراءات وطول الفترة الزمنية اللازمة لانجاز الإجراءات.
 ٢. الفساد والممارسات غير المشروعة .
 - ج. تعمل اللجنة الفنية على وضع واقتراح المعالجات والحلول اللازمة ومساعدة الجهات المعنية ومتابعتها على تجاوز السلبيات والمعوقات والمشاكل ومستجدات قضايا تسهيل النقل والتجارة ودراستها واعداد الوثائق ومسودات المقترحات والتوصيات اللازمة حولها والقضاء عليها تدريجيا .
 - د. يقوم أعضاء اللجنة الفنية كل حسب اختصاصه بالتنسيق مع الجهة التي يمثلها بعرض اية مواضيع ومقترحات جديدة بخصوص مشاريع او معوقات او مستجدات أو تعديل أو اقتراح قوانين وتعليمات او برامج تدريبية حول تسهيل النقل والتجارة على اللجنة الفنية تمهيداً لعرضها على اللجنة الوطنية بعد دراستها لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
 - هـ. تشكيل لجان فرعية متخصصة هندسية وتجارية وقانونية من المختصين في القطاعين الحكومي والخاص ويجوز لها الاستعانة بمنظمة الاسكوا والمنظمات الدولية الأخرى والشركات الاستشارية العالمية المتخصصة (على ان يتوفر التخصيص المالي لها) وان يحدد سقف زمني لكل لجنة فرعية وينتهي عملها عند انهاءها لمهمتها وترفع اللجنة الفنية المقترحات والتوصيات الى رئيس اللجنة الوطنية لغرض عرضها على اللجنة الوطنية واتخاذ القرار المناسب بصدها .

ثالثاً: أجتتماعات اللجنة الفنية

- أ. تعقد اللجنة الفنية اجتماعاتها برئاسة رئيس اللجنة الفنية وفي حالة تعذر حضور رئيس اللجنة يتولى النائب الأول رئاسة الاجتماعات بالنيابة عنه وفي حالة تعذر حضور النائب الأول يتولى النائب الثاني إدارة الاجتماعات بالنيابة عنهما ، وفي حالة تعذر حضور الرئيس ونائبيه يتم انتخاب أحد الأعضاء الحاضرين لترؤس الجلسة .
- ب. يتحقق نصاب انعقاد الاجتماع بحضور نصف عدد أعضائها بضمنهم الرئيس ونائبيه + واحد .
- ج. تتخذ قرارات اللجنة الفنية بالتصويت بالأغلبية البسيطة نصف + واحد للاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه الرئيس .

السادة اعضاء اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

| الاسم | الصورة الشخصية |
|--|---|
| الدكتور حسن علي موسى رئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا خبير في وزارة النقل |  |
| السيد هاشم محمد حاتم النائب الاول لرئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة/ سابقاً |  |
| عادل خضير عباس المسعودي النائب الاول لرئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة |  |
| السيد خالد صلاح الدين محمد مراد النائب الثاني لرئيس اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية |  |
| اللواء عامر خضير عباس عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام / مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية |  |
| العميد الحقوقي عبدالكريم جهاد مشحوت ممثل عن مدير عام / مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية |  |
| اللواء سامي عبدالحسين راضي مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية وزارة الداخلية |  |
| اللواء عبدالكريم فاضل حسين عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية |  |
| اللواء هيثم فاضل عياس عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية |  |
| السيد حقي إسماعيل إبراهيم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا جهاز المخابرات الوطني |  |

| | |
|--|---|
| <p>السيد زاهد عاشور حيدر عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام أمن المطارات والموانئ البحرية / جهاز الامن الوطني</p> |  |
| <p>السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار</p> |  |
| <p>السيد كاظم علي عبدالله مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا</p> |  |
| <p>السيد منذر عبد الأمير أسد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية</p> |  |
| <p>السيدة ناجحة عباس علي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الهيئة العامة للضرائب وكالة / وزارة المالية</p> |  |
| <p>السيدة جنان إسماعيل ابراهيم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الإحصاء والأبحاث وكالة / البنك المركزي العراقي</p> |  |
| <p>السيدة نسرین سامي سوادي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط</p> |  |
| <p>السيد حسين فرحان كريم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة سابقاً</p> |  |
| <p>السيد حسين علي داود الكرطاني عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط</p> |  |
| <p>السيد عصام عباس مهدي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والإسكان</p> |  |

| | |
|--|---|
| <p>الدكتور راضي مهدي السفاح عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة</p> |  |
| <p>الدكتور عدنان شنون عاتي ممثل عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة</p> |  |
| <p>الدكتور أحمد حميد يوسف عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية / وزارة الصحة</p> |  |
| <p>السيدة بشرى علي احمد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة</p> |  |
| <p>السيد صالح حسن علي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات/ سابقاً</p> |  |
| <p>السيد عبدالمجيد عبدالحמיד عبدالمجيد البياتي ممثل عن مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات</p> |  |
| <p>السيد علي حسين لفته عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات</p> |  |
| <p>السيد محمود عبدالجبار موسى عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة الثقافة والسياحة والاثار</p> |  |
| <p>السيد عباس نصر الله محان عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن</p> |  |
| <p>السيد علي حسين عبدالامير عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام البلديات وكالة / وزارة الاعمار والاسكان</p> |  |
| <p>السيد حاتم سهام اسماعيل عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التصاميم وكالة / أمانة بغداد/ سابقاً</p> |  |

| | |
|---|---|
| <p>السيد عباس ناصر مجيد عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل</p> |  |
| <p>السيد عباس عمران موسى عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل</p> |  |
| <p>الانسة وفاء جورج دانو عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل</p> |  |
| <p>السيد عبدالامير كريم المحمداوي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للنقل البري وكالة / وزارة النقل</p> |  |
| <p>السيد عبدالكريم كنهل علي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للنقل البحري وكالة / وزارة النقل</p> |  |
| <p>السيد سلام جبر سلوم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل</p> |  |
| <p>السيد عبدالله لعبيبي باهض عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود</p> |  |
| <p>السيد ميثاق طالب اسماعيل عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لادارة النقل الخاص وكالة</p> |  |
| <p>السيد رياض شمخي سوادي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام الشركة العامة لمواني العراق وكالة / وزارة النقل</p> |  |
| <p>السيد سامر كريم كبة عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل</p> |  |

| | |
|--|---|
| <p>السيد صادق عبدالرحمن حسين عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا رئيس جمعية التامين العراقية – ممثل شركات التامين</p> |  |
| <p>السيد عبد الحسين جبر المباركة عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا امين عام اتحاد الغرف التجارية</p> |  |
| <p>السيد حسين ذياب جاسم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين</p> |  |
| <p>السيد نوري زامل جاسم عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي</p> |  |
| <p>السيد احمد طارق حسين عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا معاون المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة العراقية</p> |  |
| <p>السيد حسين عزيز باصي عضو اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق</p> |  |

الفصل الثالث
الامانة التنفيذية للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الثالث : الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

أ. حصلت موافقة السيد رئيس الوزراء على تسمية السيد (هلال عبد الرضا عبود موسى) اميناً تنفيذياً للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٥/٢٥/١٣٨٣٠٠٠ في ٢٠١٢/١٢/٩ . واصدرت وزارة النقل الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٦٥٠٨ / سكك / ٣١١١٠ في ٢٠١٤/١٢/٢٧ على تسمية السيد هلال عبد الرضا عبود موسى / مدير قسم المشاريع في الشركة العامة للسكك الحديدية اميناً تنفيذياً للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ، وباشر بعمله بتاريخ ٢٠١٣/١/٩ .

ب. بتاريخ ٢٠١٣/١/٣١ أصدرت وزارة النقل الأمر الوزاري المرقم ٧٩١٣/١٢٤٤ في ٢٠١٣/١/٣١ بأستحداث الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بمستوى قسم رأسي في مركز وزارة النقل ترتبط بمعالي السيد الوزير مباشرة مع الهيكل التنظيمي التالي:

أولاً: شعبة التنسيق والتكامل : وتضم الوحدات التالية :

أ. وحدة التنسيق والتكامل الوطني

ب. وحدة التنسيق والتكامل الإقليمي

ج. وحدة توفير المساعدات الفنية وبناء القدرات الوطنية .

ثانياً : شعبة التخطيط والدراسات : وتضم الوحدات التالية :

أ. وحدة التخطيط .

ب. وحدة الدراسات والمؤتمرات .

ثالثاً: وحدة الإصلاح الإداري والقانوني .

رابعاً: وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

خامساً: الوحدة الادارية.

ملاحظة : تم الغاء الوحدة الادارية وتوزيع واجباتها واعمالها على الشعب و الوحدات الاخرى بموجب الامر الوزاري المرقم ٢٣٩٧٨/٥٩٥٦ في ٢٠١٦/٨/٩ .

أ. واجبات الامانة التنفيذية

تتولى الأمانة التنفيذية المهام الآتية :

أولاً: إدارة وتنظيم اعمال اللجنتين الوطنية والفنية .

ثانياً: الاعداد والتنظيم لاجتماعات اللجنتين وتنظيم محاضرها من خلال مسك سجلات تدون فيها وقائع الاجتماعات والحضور وتختتم ويوقع عليها الحاضرون .

ثالثاً: الاعداد والتنظيم لورش العمل المتخصصة بالنقل والتجارة داخل العراق بالتنسيق مع الجهات المختصة أعضاء اللجنة الوطنية والجهات المعنية الأخرى .

رابعاً: الاعداد والتنظيم لدورات تدريبية متخصصة داخل العراق للعاملين في دوائر الدولة والقطاع الخاص في مجالات النقل والتجارة .

خامساً: اعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن النقل والتجارة ومشاكلها ومعوقاتها ومشاريعها وخططها .
سادساً: التنسيق المباشر مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (أسكوا) التابعة للأمم المتحدة بما يتعلق باختصاصات تسهيل النقل والتجارة .

سابعاً: التنسيق والتنظيم ومشاركة وفود جمهورية العراق في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية التي تنظمها منظمة الاسكوا داخل وخارج العراق .

ثامناً: متابعة تنفيذ جمهورية العراق للاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بتسهيل النقل والتجارة والمقرة من قبل منظمة الاسكوا والمصادق عليها من قبل جمهورية العراق .

تاسعاً: متابعة مصادقة جمهورية العراق على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والمعاهدات التي تقرها منظمة الاسكوا .

عاشراً: اقتراح المواضيع والدراسات المتعلقة بالنقل والتجارة بموجب اهداف اللجنة الوطنية وعرضها على اللجنتين الوطنية والفنية .

حادي عشر : اية مواضيع او مهام أخرى تكلف بها الأمانة التنفيذية من قبل اللجنتين الوطنية والفنية .

د. تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٤٣٤٤/١٤٣٦٢٢ في ٢٠١٣/١٢/٩ والامر الوزاري الملحق به المرقم بالعدد ٩٠٩١/١٢٨٦ في ٢٠١٤/٢/١٦ بتشكيل لجنة برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الوطنية السيد هلال عبدالرضا عبود وعضوية كل من :

- طه خالد إسماعيل / معاون مدير قسم التشريع والمشورة القانونية / الدائرة القانونية في وزارة النقل
- بتول عبدالحسن فرحان / ر. مترجمين أقدام/ الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا .

- جاسم محمد خلف حسين/ مشاور قانوني/الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا / مقرر اللجنة.

تتولى اللجنة أعداد مسودة النظام الداخلي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا .

تم أقرار آلية عمل اللجنة الوطنية بعد أستكمالها من اللجنة أعلاه من قبل أعضاء اللجنة الوطنية باجتماعها الخامس المنعقد في ٢٠١٤/١٢/١٧ .

كادر الأمانة التنفيذية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا

| الاسم | |
|--|---|
| <p>هلال عبدالرضا عبود القرشي رئيس مهندسين أقدام الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا</p> |  |
| <p>بتول عبدالحسن فرحان رئيس مترجمين أقدام مسؤولة شعبة التنسيق والتكامل</p> |  |
| <p>مصطفى عبدالخضر عبدالصاحب العبودي مهندس مسؤول شعبة التخطيط والدراسات مسؤول وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</p> |  |
| <p>جاسم محمد خلف مشاور قانوني مساعد وكيل الامين التنفيذي / مسؤول وحدة الإصلاح الإداري والقانوني</p> |  |
| <p>بسام علي محسن مترجم مسؤول وحدة التخطيط/شعبة التخطيط والدراسات</p> |  |
| <p>علي احمد محمود ملاحظ فني مسؤول وحدة التنسيق والتكامل الوطني/شعبة التنسيق والتكامل</p> |  |
| <p>حسين عبد موسى سائق</p> |  |
| <p>حسين جبار حسين موزع بريد</p> |  |

الفصل الرابع
اجتماعات اللجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا



الفصل الرابع : أجتتماعات اللجنة الوطنية

عقدت اللجنة الوطنية أربع أجتتماعات في عام ٢٠١٦ وكما يلي :

أولاً: تم عقد الاجتماع العاشر بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٦ برئاسة السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة بسبب أنشغال المهندس باقر جبر الزبيدي / وزير النقل - رئيس اللجنة بمهام أخرى وحضره (١٤) عضو من مجموع (٢٠) وهم :

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة / النائب الأول لرئيس اللجنة
٢. السيد إستيرق أبراهيم الشوك / الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي - الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. الدكتور محمد هاشم عبدالمجيد / الوكيل الفني لوزارة الصناعة والمعادن
٥. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٦. السيد زهير علي أكبر/ نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالة
٧. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٨. اللواء سلام جواد كاظم / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٩. الدكتور حسين علي داود / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / ممثل عن الوكيل الفني لوزارة التخطيط
١٠. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / ممثلاً عن وزارة السياحة والآثار
١١. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية
١٢. السيد راغب رضا بليبل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٣. السيد فراس سرمد حسين / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيدة خلود يحيى / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين

- غير الحاضرين :

١. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٢. السيد صلاح جوهر رشيد / ممثل حكومة إقليم كردستان
٣. السيد جعفر رسول جعفر الحمداني / رئيس اتحاد الغرف التجارية
٤. السيد السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

- الضيوف :

١. اللواء سامي عبدالحسين راضي/ مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
٢. السيد قاسم محمود الهوام / مدير عام الدائرة القانونية والادارية في وزارة البيئة
٣. السيدة بشرى علي أحمد / مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع في وزارة البيئة
٤. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الدائرة الفنية في وزارة النقل

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزائها:

١. موضوع توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية :

ناقشت اللجنة الوطنية توصيات اللجنة الفنية بقرارها رقم (٢) المتخذ باجتماعها العاشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٦ التالية :

- أ. يطلب من فريق عمل توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية تزويد اللجنة الفنية بالتصميم النهائي للوثيقة الموحدة بين الكمارك والضرائب في المنافذ الحدودية .
- ب. التوصية الى اللجنة الوطنية بالمصادقة على توصيات فريق العمل المشار اليها أدناه عدا الفقرة (٤) منها.
- ج. التوصية الى اللجنة الوطنية للإيعاز الى الهيئة العامة للضرائب بأعلام شركات السفر والسياحة بقيمة الضرائب المفروضة على السواح حسب نوع كل سائح مسبقاً وجعلها معلنة ضمن الموقع الالكتروني للهيئة وكذلك رابطة شركات ومكاتب السياحة .

بخصوص توصيات فريق عمل توحيد الإجراءات بوثيقة واحدة المشكلة بالأمر الوزاري المرقم بالعدد ١٠٧٧٥/٢٢٢٢ في ٢٠١٥/٣/١٧ الصادر بموجب محضر الاجتماع الخامس المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٢ وهي :

١. بالامكان توحيد إجراءات أستيفاء الرسوم الكمركية مع الامانات الضريبية في نافذة واحدة كون كلا الدائرتين تابعة الى وزارة المالية مما يساعد ذلك على حصر تواجد عمل وزارة المالية في الحدود بدائرة واحدة ويكون ذلك في الهيئة العامة للكمارك وأيداع الامانات الضريبية المستوفاة في حساب خاص للهيئة العامة للضرائب لدى المصارف الحكومية حصراً وتزويدها شهرياً بكشف حسابي خاص بتلك الامانات المستحصلة من الكمارك .
 ٢. فيما يخص باقي الدوائر مثل الشركة العامة للنقل البري والشركة العامة لموانئ العراق من غير الممكن توحيد إجراءاتها لكون فلسفة المنافيست والجهة لمنظمة لهما تختلف عن دوائر الكمارك والضريبة.
 ٣. ناقشت اللجنة موضوع محتويات الوثيقة وتوصلت الى وجوب إضافة (الاسم الرباعي واللقب وأسم الأم والزوجة ورقم الوصل للأمانات، نوع المادة ، وكميتها ، وقيمتها) بالدولار أو بالدينار العراقي .
 ٤. ألزام كافة التجار والمستوردين بترجمة قوائم الارساليات الواردة ضمن المنافيست وبيان الحمولة الأجنبية بالترجمة الى العربية في مكاتب ترجمة قانونية معتمدة .
 ٥. ادراج تفاصيل اجازة (الاستيراد) في المنفيست برقم الاجازة وتاريخ نفاذها مع تخصيص حقل يدرج فيه الرمز المنسق للبضاعة .
- وبعد المناقشة اتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (١) :

- أ. وافقت اللجنة الوطنية على توصيات اللجنة الفنية الواردة بالفقرتين أ ، ب على أن يتم تزويدها بالتصميم النهائي للوثيقة الموحدة في الاجتماع القادم ورأي اللجنة الفنية بصدده .
- ب. يؤجل موضوع الفقرة (ج) من التوصيات الى الاجتماع القادم لغرض مناقشته بحضور ممثل رابطة شركات السفر والسياحة.

٢. موضوع مراجعة التقدم الحاصل في عمل فرق العمل المتخصصة

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٣) المتخذ باجتماعها العاشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٦ التالية :

(يرفع الجدول المعد من قبل الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية حول الموضوع الى اللجنة الوطنية وتوصي اللجنة الفنية بتقليص عدد أعضاء فريق عمل أعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية الى أقل عدد ممكن لغرض تسريع عمل الفريق مع تكليف الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بأعداد مسودة القانون مسبقاً لغرض عرضها للمناقشة من قبل فريق العمل) .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٢) :

أ. يلغى فريق عمل مسودة مشروع قانون النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية المشكل بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٧٨٧٧/٤٢٢٠ المؤرخ في ٢٠١٥/٦/١ والأوامر الوزارية الملحقة به الصادرة عن وزارة النقل .

ب. مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون اللجان لغرض إصدار أمر ديواني بتشكيل لجنة من الجهات المعنية لأعداد مشروع القانون وأن يكون الأمين التنفيذي للجنة الوطنية عضواً فيها ويحدد سقف زمني لإنجاز أعمالها.

٣. متابعة أهم مقررات وتوصيات اللجنتين الوطنية والفنية

أطلعت اللجنة الوطنية على تقرير الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المتضمن أهم المقترحات والمواضيع المطروحة من قبل اللجنتين الوطنية والفنية والأمانة التنفيذية والإجراءات المتخذة بصددتها والذي أعد بناءً على قرار اللجنة الوطنية رقم (١٠) المتخذ باجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ المتضمن (توجيه الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بتقديم متابعة شاملة في الاجتماع القادم لأهم مقررات وتوصيات اللجنتين الوطنية والفنية ونتائج أعمال فرق العمل المتخصصة التي شكلت سابقاً وكذلك مدى إستجابة الوزارات ودوائر الدولة وإتحادات القطاع الخاص المعنية لتوصيات ومقررات اللجنة الوطنية) ولم يبدي أعضاء اللجنة الوطنية أية ملاحظات بصددته وثنوا جهود الأمين التنفيذي ومنتسبي الامانة التنفيذية للجنة الوطنية .

٤. موضوع استخدام الموائى العراقية

تم عرض كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٤/١٠٦/٥١٧٣ في ١٨ / ٢ / ٢٠١٦ واجابة الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتابها المرقم بالعدد ١٠١٨٢ في ٢٩ / ٢ / ٢٠١٦ على اللجنة الوطنية والمتعلق باستخدام الموائى العراقية .

وبعد اطلاع اللجنة الوطنية على الكتاب أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٥) بمتابعة الموضوع مع الجهات المعنية .

٥. موضوع فرض أجرة فحص أشعاعي قدرها (١٠٠,٠٠٠) مئة الف دينار عن كل شاحنة واردة الى العراق من قبل وزارة البيئة.

أستناداً الى توجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي بكتابها المرقم م ت/ ٧٤٤٣/١٢/١/٣/٨ في ٢٠١٦/٣/١٠ المعنون الى وزارة الصحة / مكتب الوزير حول التريث في التعاقد على أجهزة الفحص المراد نصبها في المنافذ الحدودية لحين مناقشة الموضوع من قبل اللجنة الوطنية خلال هذا الاجتماع وأتخاذ التوصية المناسبة بصدد الموضوع . تم أستضافة السادة المعنيين في وزارة الصحة والبيئة والمديرية العامة للمنافذ الحدودية بموجب كتاب الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المرقم بالعدد ١٠٩١١ في ٢٠١٦/٣/٨ وهم :

١. مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
٢. مدير عام الدائرة القانونية والادارية في وزارة الصحة والبيئة
٣. مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع في وزارة الصحة والبيئة

لمناقشة طلب المديرية العامة للمنافذ الحدودية الوارد بكتابها المرقم ح/٢٢١٤/١٢ المؤرخ في ٢٠١٦/٢/٢١ لإعادة النظر بالعقد الاستثمائي المبرم من قبل مركز الوقاية من الاشعاع التابع لوزارة الصحة والبيئة لأجراء الفحص الاشعاعي على البضائع الواردة الى العراق وفي نفس الوقت فأن المديرية العامة للمنافذ الحدودية قد أستلمت أجهزة فحص تفي بالغرض أضافة الى أعتراضها على إحدى فقرات العقد المتضمنة فرض أجرة فحص قدرها (١٠٠,٠٠٠) مئة الف دينار عن كل شاحنة مما يشكل عبئاً مالياً على المستهلك الامر الذي يتعارض مع أهداف تسهيل النقل والتجارة في العراق .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٦) :

أجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي وطلب إعادة النظر بأجور الفحص المحددة بموجب العقد الموقع والبالغة (١٠٠,٠٠٠) دينار مائة الف دينار لكل شاحنة نقل لأرتفاعها بشكل كبير جداً ولتأثيرها السلبي على أقتصاد البلد وتسببها بزيادة الأعباء على المستهلك ، ويتم ذلك من خلال أجراء تحليل حسابي دقيق لتكاليف الفحص الحقيقية وتحديد الأجور المعقولة على ضوءها.

ثانياً : تم عقد الاجتماع الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤ برئاسة السيد وليد حبيب الموسوي /وكيل وزارة التجارة/النائب الاول لرئيس اللجنة الوطنية لأنشغال السيد عبدالحسين عبدالرضا عبطان وزير النقل وكالة/ رئيس اللجنة الوطنية وحضره (١٤) عضو من مجموع (٢٠) وهم:

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة – نائب رئيس اللجنة الوطنية
٢. السيد إستبرق أبراهيم الشوك / الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة
٣. الدكتور مهدي ضمد القيسي / الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٤. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الدائرة الفنية / الوكيل الفني وكالة / وزارة النقل
٥. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٦. اللواء فارس جاسم حسين / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٧. السيد علاء موسى علي /مدير عام التطوير والتنظيم / ممثل عن وكيل وزارة الصناعة والمعادن للتخطيط
٨. السيد علي ياسين عبدالرضا / مدير قسم العلاقات الدولية/ ممثل عن مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والآثار
٩. السيد راغب رضا بلبيل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٠. السيد عبدالحسين جبر المباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
١١. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية
١٢. الدكتورة مريم حسون / معاون مدير عام الإحصاء / ممثلة عن نائب محافظ البنك المركزي العراقي
١٣. السيدة خلود يحيى / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
١٤. السيد سيف كاظم / مدير مكتب رئيس الاتحاد / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقية

- غير الحاضرين :

١. الدكتور ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٢. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٣. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٤. السيد صلاح جوهر رشيد / مدير عام النقل البري والسكك / ممثل حكومة إقليم كردستان
٥. السيد سداد علي عبدالله / أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزاها:

١. موضوع الرسوم والأجور والضرائب

ناقشت اللجنة الوطنية توصيات اللجنة الفنية بقرارها رقم (١) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ :

التوصية ثانياً: التوصية الى اللجنة الوطنية بالزام الهيئة العامة للكمارك بتعميم كافة جداول التعرف الكمركية وتعديلاتها والضوابط على وزارة التجارة لغرض اعلام الملحقيات التجارية الخارجية بموجبها وكذلك المديرية العامة للمنافذ الحدودية في وزارة الداخلية .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (١) :

تفاتح وزارة المالية للإيعاز الى الهيئة العامة للكمارك بأعمام كافة جداول التعرف الكمركية وتعديلاتها والضوابط بشكل دوري على وزارة التجارة / دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ووزارة الداخلية / المديرية العامة للمنافذ الحدودية لغرض أعمامها على الملحقيات التجارية العراقية في الخارج وكذلك المنافذ الحدودية لضرورة أن تكون تلك الجهات على علم وأطلاع مستمر بهذه الجداول.

التوصية ثالثاً: التوصية الى اللجنة الوطنية لمفاتحة مجلس الوزراء لغرض تعديل المادة ٣٤ من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦ بعدم شمول البضائع المستوردة من قبل دوائر الدولة والقطاع العام من الاعفاء إذا كانت تستخدم لغرض الإنتاج الصناعي والزراعي أو لبيعها تجارياً في الأسواق المحلية.

المادة ٣٤ من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦ :

أولاً : تعفى من الرسوم كافة البضائع والسلع المستوردة من قبل دوائر الدولة التي ترد بأسمها حصراً .
ثانياً: يشمل الاعفاء أعلاه البضائع والسلع المستوردة لدوائر الدولة والقطاع العام من حكومات أو مؤسسات مانحة .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٢) :

تحال توصية اللجنة الفنية الى وزارة التخطيط لغرض دراستها من كافة الجوانب الاقتصادية والمالية وأتخاذ ما تراها مناسباً عند أعداد قانون الموازنة المالية لعام ٢٠١٧ ، وذلك كون هذا الموضوع يتعلق بشكل مباشر بالمواطن المستهلك والصناعات الوطنية وكذلك الزراعة مع ضرورة مراعاة تعظيم موارد الدولة وتعظيم مفهوم اقتصاد السوق .

التوصية خامساً: التوصية الى اللجنة الوطنية بإضافة النشاطات الكمركية ضمن ساحات التبادل التجاري المزمع انشاؤها حول مدينة بغداد .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٣) :

يحال الموضوع الى وزارة النقل ووزارة المالية / الكمارك لغرض دراسته والتنسيق بشأنه بشكل معمق وإتخاذ ما تراه الوزيرين مناسباً بما يخدم تسهيل النقل والتجارة .

التوصية سادساً : التوصية الى اللجنة الوطنية بمفاتحة وزارة المالية لغرض توفير المستلزمات الضرورية لعمل موظفي الكمارك في المنافذ الحدودية والنقاط الكمركية في مداخل مدينة بغداد لتمكينهم من أداء واجباتهم على افضل وجه وبظروف إنسانية وطبيعية منصفة بالنظر للجهود المضنية التي يقومون بتقديمها يومياً.

وبعد المناقشة أتمدت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٤) :

تحال التوصية الى وزارة المالية لأتخاذ ما يلزم بشأنها حسب العائدية .

التوصية سابعاً : التوصية الى اللجنة الوطنية لتحويل موقع محطة سكك حديد أبو غريب قرب عكر كوف الى مخازن كمركية لكونها خارج بغداد ومربوطة بالسكك الحديدية وقريبة من الطريق السريع لغرض تسهيل تسويق البضائع اليها لأغراض الترسيم الكمركي .

وبعد المناقشة أتمدت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٥) :

تحال التوصية الى وزارتي النقل / السكك الحديدية ، والمالية / الكمارك لغرض دراسته بشكل معمق وإتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات خدمة لتسهيل النقل والتجارة.

التوصية ثامناً : التوصية الى اللجنة الوطنية بالتأكد مجدداً على تفعيل العمل بقانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ .

وبعد المناقشة أتمدت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٦) :

يؤكد مجدداً على الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض تفعيل قانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ لأهميته البالغة في تسهيل النقل والتجارة من خلال السيطرة على البضائع الداخلة الى البلاد ومحاربة الغش والتلاعب في المواصفات وكذلك لغرض تسهيل عمليات فحص البضائع في الحدود .

التوصية تاسعاً : التوصية الى اللجنة الوطنية بأن تكون الأجور المستوفاة من قبل هيئة السياحة مقابل خدمة تقدم للسواح وان يتم اعتماد الأساليب الحديثة في حصر عدد السواح واستيفاء أجور الخدمات عنهم .

وبعد المناقشة أتمدت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٧) :

أطلعت اللجنة الوطنية على كتاب هيئة السياحة المرقم ١١٢٠ في ٢٠١٦/٨/٣ (المرفاق ربطاً) وأنها تدعم عمل الهيئة وأهدافها في تشجيع وزيادة الفعاليات السياحية وتنشيطها في العراق لما له من أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط وتحفيز القطاعات الخدمية والإنتاجية الأخرى في البلاد وزيادة إنتاجيتها.

٢. موضوع الكمارك

ناقشت اللجنة الوطنية توصيات اللجنة الفنية بقرارها رقم (٢) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ :

التوصية الى اللجنة الوطنية للإيعاز الى وزارة المالية تنفيذ مشروع الترفيق الإلكترونية في الكمارك العراقية بأسلوب التشغيل المشترك أو الاستثمار لكونها من الأساليب الحديثة في العمل الكمركي وتساهم بشكل كبير جداً في تسهيل الإجراءات وتسويق البضائع من المنافذ الحدودية الى المخازن الكمركية الوسطى والجنوبية والشمالية وغيرها والقضاء على مشكلة تكديس شاحنات البضائع في المنافذ الحدودية وعند مداخل مدينة بغداد.

وبعد المناقشة أتمدت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٨) :

تحال التوصية الى وزارة المالية لغرض دراستها وإتخاذ الأجراء المناسب بشأنها لما لهذا الموضوع من أهمية كبيرة في تسهيل النقل والتجارة .

٣. موضوع توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية بين الكمارك والضرائب

ناقشت اللجنة الوطنية قرار اللجنة الفنية رقم (٣) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ المتضمن :

التوصية الى اللجنة الوطنية باعتماد النموذج الموحد للبيان الكمركي والاستقطاع الضريبي بشرط إضافة حقل خاص بالبطاقة الوطنية .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٩) :

صادقت اللجنة الوطنية على النموذج الموحد للبيان الكمركي واستقطاع الضريبي مع إضافة حقل خاص بالبطاقة الوطنية.

٤. موازنة الأمانة التنفيذية

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٥) المتخذ بأجتماعها الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ :

تؤكد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) على تخصيص موازنة خاصة بالأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة ، وحيث أن الأمانة التنفيذية هي قسم من أقسام مركز وزارة النقل يرتبط مباشرة بالسيد وزير النقل ولا توجد لها موازنة خاصة وإنما يتم الصرف عليها من موازنة مركز الوزارة وحسب أبوابها ، ونظراً لقلة التخصيصات المالية وكثرة الألتزامات المالية لمركز الوزارة فإن أمانتنا التنفيذية لا تجد في أغلب الأحيان التخصيص المالي لتغطية نشاطاتها ، وعلى سبيل المثال فقد تسبب ذلك بعدم تمكننا من المشاركة في أجتماع دورتي النقل ١٥ ، ١٦ في الاسكوا لعامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ وهو من الأجتتماعات السنوية المهمة للمنظمة التي تطرح فيها كل دولة عضو مقدار التقدم الحاصل في مجالات النقل والتجارة فيها وأبرازها لغرض تضمينها في التقارير السنوية الدولية إضافة الى عرض المشاكل والمعوقات والمقترحات والمشاركة في المناقشات والاستفادة من التجارب الدولية وتجارب دول المنطقة ، إضافة الى عدم تمكننا من طبع التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ لحد الآن .

مقترح الأمين التنفيذي :

مشاركة الجهات أعضاء اللجنة الوطنية والفنية في دعم موازنة الأمانة التنفيذية بمبلغ كلي قدره (٥٠) مليون دينار (فقط خمسون مليون دينار) سنوياً يوضع في حساب خاص لدى قسم المحاسبة في مركز وزارة النقل ويتم الصرف منه حصراً على شؤون ونشاطات الأمانة التنفيذية ويوزع كما يلي :

١٨ مليون دينار – قرطاسية مختلفة (ورق ، احبار طابعة وأستنساخ ، أقراص CD .. وغيرها)

١٠ مليون دينار – مطبوعات مختلفة .

٢٠ مليون دينار + أيفادات خارج العراق للمشاركة في الأجتتماعات وورش العمل والمؤتمرات ذات الصلة.

٢ مليون دينار - خدمات الموقع الالكتروني للجنة الوطنية

المجموع ٥٠ مليون دينار فقط سنوياً

وبعد المناقشة أوصت اللجنة الفنية بتوصيتها رقم (٥): توصي اللجنة الفنية برفع المقترح الى اللجنة الوطنية للمصادقة عليه على أن يتم الدعم من قبل الشركات والجهات ذات التمويل الذاتي الرابحة وأن توضع مبالغ الدعم في حساب خاص بالأمانة التنفيذية وتصرف حصراً لتغطية نشاطاتها .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (١٠) :

يرفع المقترح التالي الى السيد وزير النقل / رئيس اللجنة الوطنية (تحديد موازنة تشغيلية خاصة بالأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا ضمن موازنة وزارة النقل كونها قسم رأسي مرتبط بالسيد الوزير ، وفي حالة عدم امكانية ذلك يتم الأيعاز الى شركات الوزارة الرابحة بتمويل الموازنة السنوية المطلوبة للأمانة التنفيذية في توصية اللجنة الفنية) .

٥. موضوع متابعة مقررات الاجتماع العاشر للجنة الوطنية المنعقد في ٢٣/٣/٢٠١٦ .

بعد اطلاع اللجنة الوطنية على جدول المتابعة أتخذت قرارها برقم (١١) :

لا توجد أية ملاحظات بصدهه وثمنت جهود الامين التنفيذي ومنسوبي الامانة التنفيذية للجنة الوطنية في تنظيم وإدارة إجتماعات اللجنتين الوطنية والفنية ومتابعة توصياتهما وقراراتهما ، وأرتأت اللجنة عرض جدول متابعة تنفيذ القرارات في بداية كل إجتماع مستقبلاً .

ثالثاً : تم عقد الاجتماع الثاني عشر بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٦ برئاسة السيد وزير النقل / الأستاذ كاظم فنجان الحمادي / رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وحضره (١٥) عضو من مجموع (٢٠) وهم:

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة – نائب رئيس اللجنة الوطنية
٢. الدكتور مهدي ضمد القيسي / الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٣. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٤. اللواء فارس جاسم حسين / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٥. السيد راغب رضا بليبل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٦. السيد أثيل عبد علي سلمان / مدير عام ميناء أم قصر/ وزارة النقل
٧. السيد عبدالحسين جبر المباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
٨. السيد عدنان كنعان الجلبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية
٩. السيدة رجاء سعيد فرج / مدير عام الدائرة الادارية والمالية وكالة / ممثلة عن الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
١٠. الدكتورة مريم حسون / معاون مدير عام الإحصاء / ممثلة عن نائب محافظ البنك المركزي العراقي
١١. السيد جودت كاظم عليوي/ مدير قسم التخطيط ممثلاً عن الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات
١٢. السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق
١٣. السيدة خلود يحيى / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
١٤. السيد رياض مزهر شاكر / مدير قسم الدراسات / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي

غير الحاضرين :

١. الدكتور ماهر حماد جوهان / الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٢. الدكتور محمد هاشم عبدالمجيد / وكيل وزارة الصناعة والمعادن للتخطيط
٣. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٤. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والآثار
٥. السيد صلاح جوهري رشيد / مدير عام النقل البري والسكك / ممثل حكومة إقليم كردستان

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤ .

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصرر القرارات المذكورة أرائها:

١. كلمة الأستاذ كاظم فنجان الحمادي / وزير النقل ورئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة .
٢. مناقشة موضوع تسهيل النقل والتجارة وقرارات وتوصيات اللجنة الوطنية السابقة المتخذة منذ تشكيلها ولحد الآن ومدى إلتزام الجهات المعنية بتنفيذها .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها التالية :

قرارقم (١) :

التوصية الى مجلس الوزراء لغرض إعادة النظر بقانون هيئة المنافذ الحدودية الجديد الذي تم إقراره في مجلس النواب بتاريخ ٢٩/٨/٢٠١٦ وتعديله وحصر عملها بالمنافذ البرية فقط ، وتكليف الدائرة القانونية في وزارة النقل بمتابعة الموضوع.

المبررات والمسوغات :

- أ. تعارض المواد رقم ٢،٣،٦،٧،٩،١٠ في قانون الهيئة مع المواد ٢١،٢٨،٢٩،٣٠ من قانون الطيران المدني رقم (١٤٨) لسنة ١٩٧٤ ، وكذلك المادتين ٤،٥ في قانون الموانئ رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ .
- ب. تعارض القانون مع ضوابط وتعليمات المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) .
- ت. تعارض القانون مع ضوابط وتعليمات المنظمة البحرية الدولية (IMO) ولا سيما ضوابط المدونة الدولية لأمن السفن ومرافق الموانئ (ISPS) / International Ship and Port facility Security وفقاً للإتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (SOLAS)(Safety of life at Sea) لسنة ١٩٧٤ وتعديلاتها الموقع عليها من الجانب العراقي.

المنافع:

- أ. إدخال المطارات والموانئ العراقية ضمن منظومة النقل والتجارة الدولية وتفاذي إدراجها في القائمة السوداء .
- ب. جعل المطارات والموانئ العراقية جاذبة لنشاطات النقل والتجارة الدوليتين وجعلها منافسة لمطارات وموانئ دول الجوار والمنطقة .
- ت. تنشيط وتوسيع وتطوير العمل في المطارات والموانئ العراقية ونقل التكنولوجيا الحديثة لها وتسهيل التجارة والنقل الدوليين .
- ث. المساهمة في دعم الأقتصاد الوطني وتشغيل الأيدي العاملة العراقية .

قرار رقم (٢) :

التوصية الى مجلس الوزراء بإخراج الكيانات الأمنية من الموانئ والمطارات وجعلها مناطق محرمة .

المبررات والمسوغات :

- أ. تدخل الكيانات الأمنية في عمل الموانئ والمطارات وتسببها في عرقلة وتأخير سيره .
- ب. تعارض وجود هذه الكيانات مع ضوابط وتعليمات المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) .
- ت. تعارض وجود هذه الكيانات مع ضوابط وتعليمات المنظمة البحرية الدولية (IMO) .

المنافع :

- أ. إدخال المطارات والموانئ العراقية ضمن منظومة النقل والتجارة الدولية وتفادي إدراجها في القائمة السوداء .
- ب. جعل المطارات والموانئ العراقية جاذبة لنشاطات النقل والتجارة الدوليتين وجعلها منافسة لمطارات وموانئ دول الجوار والمنطقة .
- ت. تنشيط وتوسيع وتطوير العمل في المطارات والموانئ العراقية ونقل التكنولوجيا الحديثة لها وتسهيل التجارة والنقل الدوليين .
- ث. المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العاملة العراقية .

قرار رقم (٣) :

التوصية الى مجلس الوزراء بنقل دوائر الضريبة ونشاطاتها الى خارج المطارات والموانئ وأن تقوم بفرض الضرائب على التجار بعد وصول البضائع الى المستفيد النهائي .

المبررات والمسوغات :

- أ. أن البضاعة ستعرض عند نقلها الى المستفيد النهائي الى تلف وفقدان وليس من العدالة فرض الضرائب إلا على الكميات الواصلة فعلاً الى المستفيد النهائي .
- ب. تعقيد الإجراءات وزيادة زمن إنجازها في الموانئ والمطارات .

المنافع :

- أ. التقليل من القيود والضغوط الموجودة على التجار وتشجيعهم للعمل في دعم الإقتصاد الوطني .
- ب. تحقيق العدالة في فرض الضرائب .
- ت. تسهيل الاجراءات وتقليل زمن إنجازها مما ينعكس إيجابياً على زيادة كفاءة الموانئ والمطارات وزيادة إيراداتها .
- ث. تقليل العبء على المواطن المستهلك من خلال تقليل قيمة الضريبة الحقيقية.
- ج. تشجيع الشركات التجارية والاستثمارية والناقلة العالمية على التعامل مع الموانئ والمطارات العراقية.

قرار رقم (٤) :

التوصية الى مجلس الوزراء بأن يكون عمل المطارات والموانئ العراقية مع عمل الكمارك تحت سقف واحد ومواكبة المسيرة العلمية بإدخال نظام الجباية الألكترونية الحديثة.

المبررات والمسوغات :

مواكبة التطور العالمي في إدارة الموانئ والمطارات والسعي لرفع تصنيفها أسوة بما معمول به في الدول المجاورة ودول العالم الأخرى .

المنافع :

- أ. تسهيل النقل والتجارة وتقليص الأجراءات وتقليل الزمن وزيادة الكفاءة والمساهمة في القضاء على الفساد والممارسات الغير مشروعة في الموانئ والمطارات .
- ب. زيادة إيرادات الدولة ودعم الإقتصاد الوطني .
- ت. إدخال الموانئ والمطارات العراقية ضمن منظومة النقل والتجارة الدولية .
- ث. تشجيع الشركات التجارية والاستثمارية وشركات النقل على التعامل مع الموانئ والمطارات العراقية.

قرار رقم (٥) :

التأكيد على وزارة الأعمار والبلديات بموجب قرارات اللجنة الوطنية السابقة المتخذة بالاجتماعين السابع المنعقد في ٢٠١٥/٧/١ والاجتماع الثامن المنعقد في ٢٠١٥/٨/٢٦ لإتخاذ خطوات حقيقية بإعمار وإدامة شبكات الطرق الخارجية وإكمال نواقصها وتأهيلها وفقاً لإتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي التي إنضم إليها العراق منذ عام ٢٠٠٧ .

المبررات والمسوغات :

أن رداءة الطرق الخارجية من الناحية الهندسية والسلامة أصبحت تشكل عائق رئيسي من عوائق التجارة.

المنافع :

- أ. تسهيل النقل والتجارة وزيادة كفاءتها داخل العراق .
- ب. أختزال الزمن .
- ت. تقليل الحوادث المرورية على الطرق والمحافظة على أرواح المواطنين وأموالهم وأموال الدولة.
- ث. دعم الإقتصاد الوطني .

قرار رقم (٦) :

مراجعة التشريعات والقوانين التي تشكل عقبة في نمو التجارة .

المبررات والمسوغات :

أن أغلب التشريعات والقوانين المتعلقة بالنقل والتجارة قد مضى على تشريعها عدة عقود من الزمن وبعضها عفى عليها الزمن ولا زالت تطبق في العراق إذ أصبح العراق بيئة طاردة للتجارة والأستثمار والنقل مقارنة بدول الجوار ودول العالم التي غادرت هذه الحالة منذ عدة سنوات وحدثت تشريعاتها وقوانينها وفقاً للمعايير الدولية الحديثة .

المنافع :

- أ. إدخال العراق ضمن المنظومة الدولية للنقل والتجارة .
- ب. تبسيط الإجراءات وتقليلها وتقليص فترات إنجازها .
- ت. تشجيع النقل والإستثمار والتجارة الدولية مع العراق وجعله بيئة جاذبة.
- ث. زيادة موارد البلاد ودعم الاقتصاد الوطني .
- ج. القضاء على الفساد والممارسات الغير مشروعة .

قرار رقم (٧) :

التوصية الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء للتأكيد على كتابها المرقم بالعدد ق/٢/٢/٤٤/٣٦٦٧٣ في ٢٠١٤/١١/٣٠ حول موضوع إستيفاء أجور ورسوم من قبل محافظتي واسط والبصرة على البضائع الداخلة عبر المنافذ الحدودية حيث لازالت المحافظتين مستمرتين بإستيفاء هذه الرسوم والأجور ، وأعادة النظر بالمادة (٢٥) من قانون الموازنة العامة الإتحادية لعام ٢٠١٦ ووضع ضوابط ومحددات لكيفية تطبيقها ونقترح إستحصال موافقة مجلس الوزراء مسبقاً قبل فرض أي رسوم أو أجور جديدة .

المادة (٢٥) من قانون الموازنة العامة الإتحادية لعام ٢٠١٦ :

للوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات صلاحية فرض رسوم أو أجور خدمات جديدة وتعديل الرسوم وأجور الخدمات الحالية باستثناء الرسوم السيادية وفق تعليمات يصدرها الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة لعرض تغطية النفقات ومستحقات السنوات السابقة لنفس الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة أو المحافظة والمدرجة تخصيصاتها ضمن الموازنة العامة التحدية لعام / ٢٠١٦ وعلى أن يتم إشعار وزارة المالية أولاً بأول في ضوء ذلك استثناء من قانون الادارة المالية رقم (٥٩) لسنة ٢٠٠٤ وليتسنى لوزارة المالية اتخاذ ما يلزم في ضوء ذلك .

المبررات والمسوغات :

- أ. زيادة الأعباء والقيود على التجارة والنقل والتي ستعكس سلبياً على النشاط الإقتصادي العراقي.
- ب. توسع معظم الجهات الحكومية في فرض الرسوم والأجور على البضائع ووسائط النقل المختلفة بذريعة تعظيم الموارد بموجب المادة (٢٥) من قانون الموازنة الأتحادية لعام ٢٠١٦ مما رفع تكاليف النقل والتجارة بشكل كبير جداً .
- ت. أن المواطن البسيط المستهلك هو المتضرر الفعلي من كل هذه الزيادات والأضافات في الرسوم والأجور .

المنافع :

- أ. تنشيط النقل والتجارة ودعمها وتشجيعها .
- ب. حماية ومساعدة المواطن البسيط المستهلك وتقليل الأعباء عنه .
- ت. تشجيع الناقلين والتجار والمستثمرين الدوليين للعمل في العراق .

قرار رقم (٨) :

على إتحادات القطاع الخاص توجيه كافة الشركات والتجار ورجال الأعمال والناقلين والمواطنين بالاستفادة من الموقع الالكتروني للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة: <http://esttf.motrans.gov.iq/> وأرسال شكاواهم ومقترحاتهم الى الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية على البريد الالكتروني: suggestion@esttf.motrans.gov.iq

قرار رقم (٩) :

تخصيص قطع أراضي داخل الموانئ العراقية لشركات التأمين العراقية والخاصة الراغبة بممارسة نشاطات التأمين داخل الميناء، على أن تكون أجور التأمين التي تستوفىها شركات التأمين الحكومية مخفضة، ويتم تأجيرها بموجب قانون بيع وإيجار أموال الدولة المنقولة والغير منقولة المرقم ٢١ لسنة ٢٠١٣.

المبررات والمسوغات :

- أ. تنفيذاً لموافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها ش ل/ص/م/٢٥٦٢٥ في ٢٠١٥/٦/١٨ والذي تم أعامه على كافة الوزارات بموجب كتاب الأمانة التنفيذية المرقم بالعدد ٢٠١٦٦ في ٢٠١٥/٦/٢٨ .
- ب. لغرض توفير الفرص المتساوية لشركات التأمين الحكومية والخاصة بموجب قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ .
- ت. لغرض تسهيل المهمة على التجار والناقلين في التأمين على بضائعهم .
- ث. لغرض أشاعة ثقافة التأمين بين التجار ورجال الأعمال والناقلين ومختلف الشركات وتشجيعهم على التأمين على البضائع ووسائل النقل .

المنافع :

- أ. المساهمة في المحافظة على أموال التجار ورجال الأعمال والناقلين والدولة .
- ب. زيادة موارد وعائدات الموانئ العراقية .
- ت. تنمية ودعم وتعزيز نشاط شركات التأمين العراقية العامة والخاصة ورفع مستواها .

٣. مواضيع عامة

اولاً : حضور السادة أعضاء اللجنة الوطنية اجتماعات اللجنة .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (١٠) :

١. التأكيد على كافة أعضاء اللجنة الوطنية بضرورة حضورهم اجتماعات اللجنة الوطنية بشكل منتظم تطبيقاً لألية عمل اللجنة الوطنية وفي حالة تعذر حضورهم يجب أن يكون البديل أحد أعضاء اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة من منتسبي تلك الوزارة أو الجهة وبدرجة لا تقل عن مدير عام .
٢. تتخذ الإجراءات اللازمة لإستبدال الأعضاء الغير ملتزمين بحضور الاجتماعات بموجب المادة (٢-ثانياً) من آلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية .

٣. تثمن اللجنة الوطنية جهود ومساهمات السادة أعضاء اللجنة الوطنية الملتزمين بحضور الاجتماعات والمشاركين بشكل فعال في نشاطاتها .

٤. إستناداً الى المادة (٢-الفقرة ثانياً) من آلية تنظيم عمل اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة ، يكون وكيل وزارة الصحة والبيئة عضواً في اللجنة الوطنية .

ثانياً : تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة

بعد المناقشة أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (١١) :

أ. يؤكد على كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة بضرورة الألتزام بتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابها المرقم بالعدد ١٥٦٣٤ في ١٦/٦/٢٠١٦ الفقرة (٣) التي نصت على (ضرورة الألتزام بتوصيات اللجنة الوطنية والتعاون معها لتنفيذ المهمات الموكلة لها) .

ب. يكون كل عضو من أعضاء من أعضاء اللجنة الوطنية مسؤولاً عن متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة الوطنية المتعلقة بالجهة التي يمثلها ضمن تلك الجهة .

ت. إستمرار الأمانة التنفيذية بمتابعة توصيات وقرارات اللجنتين الوطنية والفنية وتقديم موقف في كل أجتماع يبين مدى التقدم الحاصل في التنفيذ والجهات الغير ملتزمة بذلك .

رابعاً: تم عقد الاجتماع الثالث عشر بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥ برئاسة السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة /النائب الاول لرئيس اللجنة الوطنية لأشغال السيد وزير النقل / رئيس اللجنة الوطنية وحضره (١٥) عضو من مجموع (٢٠) وهم:

١. السيد وليد حبيب الموسوي / وكيل وزارة التجارة – نائب رئيس اللجنة الوطنية
٢. الدكتور مهدي ضمد القيسي / الوكيل الفني لوزارة الزراعة
٣. الدكتور كريم مزعل شبي / الوكيل الاداري لوزارة الاتصالات
٤. السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار محافظ البنك المركزي العراقي
٥. الدكتور حسن علي الموسوي / مستشار وزارة النقل / رئيس اللجنة الفنية
٦. اللواء عادل عباس ابراهيم / ممثلاً عن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة
٧. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / ممثلة عن الوكيل الفني لوزارة التخطيط
٨. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٩. السيد علاء موسى علي/ مدير عام التنظيم والتطوير الصناعي / ممثل عن وكيل وزارة الصناعة والمعادن
١٠. السيد محسن صدخان سلطان / مدير عام دائرة المرافق السياحية / وزارة السياحة والاثار
١١. السيد راغب رضا بليبل / رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٢. السيد عبدالحسين جبر المباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
١٣. السيد جودت كاظم عليوي/ مدير قسم التخطيط ممثلاً عن الوكيل الاقدم لوزارة الاعمار والاسكان والبلديات
١٤. السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق
١٥. السيد سيف كاظم نصيف / ممثلاً عن رئيس اتحاد الصناعات العراقي

- غير الحاضرين :

١. السيد سالار محمد امين / نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار
٢. السيد صلاح جوهر رشيد / مدير عام النقل البري والسكك / ممثل حكومة إقليم كردستان
٣. السيد عدنان كنعان الجليبي / رئيس الهيئة الادارية لرابطة المصارف العراقية
٤. السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠١٤/٢/٢٠ .

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أزائها:

١. موضوع الرسوم والضرائب والأجور

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٢ - ب) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ :

التوصية الى اللجنة الوطنية لطرح إستفسار مهم وأساسي في هذا الموضوع امام مجلس الوزراء بالإشارة الى المادة (٢٥) من قانون الموازنة الإتحادية لعام ٢٠١٦ وهو (هل أن سياسة الدولة هي حماية مصلحة المواطن وتقديم أفضل الخدمات له كأسبقية أولى أم أن سياسة الدولة هي زيادة وتعظيم مواردها على حساب المواطن كأسبقية أولى) وذلك ليتسنى للجنة الوطنية العمل بموجب الأجابة على الأستفسار أعلاه. وبعد مناقشة اللجنة الوطنية للتوصية أتخذت قرارها برقم (١) برد التوصية وعد المصادقة عليها .

٢. موضوع المنافذ الحدودية

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٣) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ :

أ. يرفع كتاب وزارة التجارة ومرفقه كتاب السفارة العراقية في الكويت المرقم بالعدد ٢٣٩٠ في ٢٠١٦/٨/٧ إلى اللجنة الوطنية لغرض الإطلاع عليه والتوصية بالموافقة على أعمامه على الجهات المعنية لغرض إتخاذ الأجراءات المناسبة بصدد تجاوز السلبيات المذكورة فيه .

ب. التوصية إلى اللجنة الوطنية بالإيعاز إلى المديرية العامة للمنافذ الحدودية بسرعة حسم موضوع العقد القديم بالجوء إلى القضاء أو مجلس الوزراء والإستفادة من منحة دولة الكويت لإنشاء منفذ سفوان الجديد وفق تصاميم ومواصفات حديثة ومتطورة.

وبعد مناقشة اللجنة الوطنية للتوصية أتخذت قرارها برقم (٢):

مفاتيح لجنة الخدمات والأعمار في مجلس الوزراء لغرض دراسة إمكانية الاستفادة من منحة الجانب الكويتي من خلال تخصيص قطعة أرض أخرى مجاورة للمنفذ الحالي لغرض بناء المنفذ الجديد عليها بسبب وجود مشاكل قانونية على موقع منفذ سفوان الأصلي .

٣. موضوع الكمارك

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٤) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ :

أ. التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على وزارة المالية لسرعة تنفيذ نظام الاسيكودا في الكمارك العراقية لأهميته في تقليص الإجراءات وتقليل فترة إنجازها ومساهمة الكبيرة في القضاء على الفساد المالي والأداري الموجود في المنافذ الحدودية والمساهمة في زيادة إيرادات الدولة ، والبحث في إمكانية تنفيذه بأسلوب المشاركة أو الإستثمار مع الشركات الأجنبية المتخصصة .

وبعد مناقشة اللجنة الوطنية للتوصية أتخذت قرارها برقم (٣) بالتأكيد على الموضوع مجدداً ومتابعته من قبل الأمانة التنفيذية .

ب. التوصية الى اللجنة الوطنية لغرض إتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص عدم حضور أعضاء اللجنة الفنية التابعين الى وزارة المالية لأجتماعات اللجنة بشكل شبه مستمر وجماعي كون أغلب المواضيع المطروحة تتعلق بشكل رئيسي بتشكيلات وزارة المالية .

وبعد مناقشة اللجنة الوطنية للتوصية أتخذت قرارها برقم (٤) : بالتأكيد على ضرورة حضور ممثلي وزارة المالية في أجتماعات اللجنة الفنية ومساهمتهم بشكل فاعل فيها لأهمية دوائر الوزارة في شؤون النقل والتجارة .

ج. عرض كتاب إجابة وزارة التخطيط / مكتب الوكيل الفني بكتابها ٢٤١٠١/١/٣ في ٢٠١٦/١١/١٥ حول المادة (٣٤) من قانون الموازنة .

بينت وزارة التخطيط بكتابها أعلاه بأن مشروع قانون الموازنة المالية لعام ٢٠١٧ قد أرسل الى مجلس النواب بموجب قرار مجلس الوزراء ٢٩٤ لسنة ٢٠١٦ وقد ورد فيه مادة برقم (٣٦) التي تنص (تعفى من الرسوم البضائع والسلع المستوردة من دوائر الدولة والتي ترد بأسمها ولأستخداماتها حصراً قبل ٢٠١٧/١/١) حيث تم تحديد النطاق الزمني لتنفيذ العقود المبرمة قبل ٢٠١٧/١/١ وجاء بتقييد أكثر دقة في مجال الاستخدام الحصري للدوائر عند أستيرادها للبضائع والسلع بالنطاق الزمني الذي حدده ، وقد أيدت الوزارة العرض الوارد في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٧ لكونه جاء بأعفاء مقيد وهذا ما يتفق مع توجه الدولة.

أتخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٥) بالاطلاع على ما جاء بكتاب وزارة التخطيط .

٤. موضوع المواد التالفة والمرفوضة والمكدسة في الموانئ البحرية

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٨) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ :

أ. صادقت اللجنة الفنية على توصيات فريق العمل مع ملاحظة الأستفادة من المواد الغذائية التالفة والعلف الحيواني التالف لأستعماله كعلف للأسمالك حسب توصية ممثل وزارة الزراعة ، مع إلزام الهيئة العامة للكمارك بتوفير الآليات والأيدي العاملة لرفع كافة المواد الواردة في الجداول المرافق بمحضر فريق العمل .

ب. ترفع توصيات فريق العمل الى اللجنة الوطنية لغرض دراستها وإتخاذ القرار المناسب بصددتها على أن يتم تنفيذ التوصيات ضمن سقف زمني محدد .

وبعد المناقشة أأخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٦) بأعادة التوصية الى اللجنة الفنية لغرض أعادة دراستها من الناحيتين الفنية والقانونية .

٥. موضوع المدن الخزنية

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٩) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ :

التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على هذا الموضوع مجدداً وحث الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لدعمه وتنفيذه على أرض الواقع لما له من أهمية كبيرة في تسهيل عمليات النقل والتجارة وحل الاختناقات وتجاوز السلبيات الموجودة في جميع محافظات البلاد.

وبعد المناقشة أأخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٧) بتكليف الأمانة التنفيذية بمتابعة الموضوع مع وزارة النقل ومحافظه بغداد والمحافظات الأخرى.

٦. قانون حماية المستهلك

ناقشت اللجنة الوطنية توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (١٠) المتخذ بأجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ :

التوصية إلى اللجنة الوطنية للتأكيد مجدداً على ضرورة الأسراع بإقرار تعليمات تنفيذ قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ وتشكيل مجلس حماية المستهلك لما له من أهمية كبيرة في السيطرة على البضائع الداخلة الى العراق وتسهيل عمليات الفحص وكشف حالات التلاعب والغش .

-عرض أجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابها المرقم ش ل / أ / م / ٣٠٤٣٠ في ٢٠١٦/١١/٨ المتضمنة بأن قانون حماية المستهلك يعد نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وواجب التطبيق على جميع مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية.

وبعد المناقشة أأخذت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٨) بتكليف الأمانة التنفيذية بمتابعة الموضوع .

٧. عرض موقفين على اللجنة الوطنية :

أ. موقف متابعة قرارات وتوصيات اللجنتين الوطنية والفنية .

ب. موقف متابعة فرق العمل الفرعية .

بعد الاطلاع بينت اللجنة الوطنية قرارها برقم (٩) بعد وجود ملاحظات بشأنهما .

الفصل الخامس

اجتماعات اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا



الفصل الخامس: اجتماعات اللجنة الفنية

عقدت اللجنة الفنية أربع اجتماعات في عام ٢٠١٦ وكما يلي :

أولاً: عقد الاجتماع العاشر بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦ برئاسة السيد عباس عمران موسى / مدير عام الدائرة الفنية في وزارة النقل لاعفاء السيد علي صاحب علي/ رئيس اللجنة الفنية من منصبه كوكيل فني لوزارة النقل وحضره (٢٩) عضواً من مجموع (٤٤) وهم:

١. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٢. السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار البنك المركزي العراقي
٣. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٤. السيدة نسرین سامي سوادی / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
٥. السيد حاتم سهام أسماعيل / مدير عام دائرة التصاميم / أمانة بغداد
٦. العقيد حميد عبد محمد العبد / ممثلاً عن مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
٧. السيد حسين توفيق مهدي / ممثل جهاز الامن الوطني
٨. الدكتور عباس حمزة عباس / ممثلاً عن مدير العام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
٩. السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
١٠. السيد مصعب أسامة محمد سعيد / مدير شعبة التشريعات والقوانين / ممثلاً عن مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
١١. السيد عبدالرزاق خضير مجيد ممثل مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة والبيئة
١٢. الدكتور نوفل كريم عبدالهادي/ ممثلاً عن مدير عام دائرة الامور الفنية / وزارة الصحة والبيئة
١٣. السيد عبدالحميد عبدالحميد / معاون مدير عام / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات
١٤. السيد علي موسى جعفر / معاون مدير عام البلديات / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الاعمار والاسكان
١٥. السيد احمد سامي عبدالستار / ممثل مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية/ وزارة الصحة والبيئة
١٦. السيد مازن فاخر داغر/ مدير قسم الشؤون الفنية / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات
١٧. السيد قاسم بديوي علي / ممثل مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل
١٨. الانسة وفاء جورج دانو/ مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة/ وزارة النقل
١٩. الدكتور قاسم حسين محمد / معاون مدير عام الشركة العامة للنقل البحري // وزارة النقل
٢٠. السيدة لمياء عبدالرضا جابر/ر. مهندسين أقدم ممثلة عن مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط
٢١. السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان والبلديات
٢٢. السيد عبدالخالق جميل ناصر / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
٢٣. السيد علي عمران موسى / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢٤. السيد كريم هاشم حسين / معاون مدير عام الشركة العامة لادارة النقل الخاص / وزارة النقل
٢٥. المهندس غالب رزاق كاظم / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل
٢٦. السيد علي ياسين عبدالرضا/ ممثلاً عن مدير عام دائرة التفيتيش والمتابعة وكالة / وزارة السياحة والآثار
٢٧. السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
٢٨. السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٢٩. السيد عبدالامير عبدالباقي القصاب/ أمين سر رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

غير الحاضرين :

١. السيد حقي أسماعيل ابراهيم / مدير عام / جهاز المخابرات الوطني
٢. اللواء عامر خضير عباس / مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٣. اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٤. العميد محمد كاظم أحمد / ممثل مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
٥. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة – أعتذر عن الحضور هاتفياً
٦. السيد خالد صلاح الدين مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٧. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
٨. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٩. الدكتور راضي مهدي السفاح / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة
١٠. السيد سلام جبر سلوم مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل
١١. السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
١٢. السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
١٣. السيد ليث حسن عبدالرزاق شمس / نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي
١٤. السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية وأصدر القرارات بشأنها :

١. عرضان مقدمان من قبل دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة

- أ. عرض تقديمي (Presentation) عن العوائق الفنية التي تعرقل حركة التجارة .
- ب. عرض تقديمي (Presentation) عن تطور لوجستيات التجارة وأثرها الكبير في دعم وتطوير التجارة في العالم .

بعد إطلاع اللجنة الفنية إتخذت قرارها رقم (١) بأعام العرضين من قبل الأمانة التنفيذية على أعضاء اللجنة الفنية لغرض الاستفادة وهي :

١. فلم عن تطور اللوجستيات .
٢. عرض عن العوائق الفنية أمام التجارة .
٣. التصنيف الخاص بالتدابير التعريفية .

٢. توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية

تم مناقشة توصيات فريق عمل توحيد الإجراءات بوثيقة واحدة المشكلة بالامر الوزاري المرقم ١٠٧٧٥/٢٢٢٢ في ٢٠١٥/٣/١٧ الصادر بموجب محضر الاجتماع الخامس المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٢ المدرجة في أدناه :

١. بالأمكان توحيد إجراءات أستيفاء الرسوم الكمركية مع الامانات الضريبية في نافذة واحدة كون كلا الدائرتين تابعة الى وزارة المالية مما يساعد ذلك على حصر تواجد عمل وزارة المالية في الحدود بدائرة واحدة ويكون ذلك في الهيئة العامة للكمارك وأيداع الامانات الضريبية المستوفاة في حساب خاص للهيئة العامة للضرائب لدى المصارف الحكومية حصراً وتزويدها شهرياً بكشف حسابي خاص بتلك الامانات المستحصلة من الكمارك .

٢. فيما يخص باقي الدوائر مثل الشركة العامة للنقل البري والشركة العامة لمؤاني العراق من غير الممكن توحيد إجراءاتها لكون فلسفة المنافست والجهة لمنظمة لهما تختلف عن دوائر الكمارك والضريبة .
٣. ناقشت اللجنة موضوع محتويات الوثيقة وتوصلت الى وجوب إضافة (الاسم الرباعي واللقب وأسم الأم والزوجة ورقم الوصل للأمانات، نوع المادة ، وكميتها ، وقيمتها) بالدولار أو بالدينار العراقي .
٤. ألزام كافة التجار والمستوردين بترجمة قوائم الارساليات الواردة ضمن المنافست وبيان الحمولة الأجنبية بالترجمة الى العربية في مكاتب ترجمة قانونية معتمدة .
٥. ادراج تفاصيل أجازة (الاستيراد) في المنافست برقم الاجازة وتاريخ نفاذها مع تخصيص حقل يدرج فيه الرمز المنسق للبضاعة .

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٢) :

- أ- يطلب من فريق العمل تزويد اللجنة الفنية بالتصميم النهائي للوثيقة الموحدة بين الكمارك والضرائب في المنافذ الحدودية .
- ب- التوصية الى اللجنة الوطنية بالمصادقة على توصيات فريق العمل المشار اليها أنفاً عدا الفقرة (٤) منها.
- ج- التوصية الى اللجنة الوطنية للايعاز الى الهيئة العامة للضرائب بأعلام شركات السفر والسياحة بقيمة الضرائب المفروضة على السواح حسب نوع كل سائح مسبقاً وجعلها معلنة ضمن الموقع الالكتروني للهيئة وكذلك رابطة شركات ومكاتب السياحة .

٣ . مراجعة التقدم الحاصل في عمل فرق العمل المتخصصة

أستناداً الى الفقرة (ب) من قرار اللجنة الفنية رقم (١) المتخذ بإجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة الوطنية رقم (١٠) المتخذ بإجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٩/١٢/٢٠١٥ .

تم مراجعة التقدم الحاصل في عمل فرق العمل المشكلة بموجب قرارات وتوصيات اللجنتين الوطنية والفنية لتسهيل النقل والتجارة خلال الفترة الماضية بموجب الجدول المرافق ربطاً.

وبعد المناقشة أتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٣) :

يرفع الجدول الى اللجنة الوطنية وتوصي اللجنة الفنية بتقليص عدد أعضاء فريق عمل أعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية الى أقل عدد ممكن لغرض تسريع عمل الفريق مع تكليف الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بأعداد مسودة القانون مسبقاً لغرض عرضها للمناقشة من قبل فريق العمل .

٤ . عامة / أية قضايا أو أمور مستجدة أخرى

تم عرض الكتابين المدرجة في أدناه :

أ- عرض كتاب امانة بغداد المرقم ٢/٤/ك/١٢٢٣٠ في ٢٤/١٢/٢٠١٥ المتضمن المشاريع التي تم تنفيذها من قبل أمانة بغداد والتي تم أعداد الدراسات الاستشارية لها ومشاريع أخرى قيد الإنجاز بطريقة الاستثمار .

ب- عرض كتاب وزارة الاعمار والبلديات / مكتب وكيل الوزارة المرقم بالعدد ٣٦٣٣ في ٢/٢/٢٠١٦ حول إسعاف المصابين بحوادث المرور على الطرق الخارجية المتضمن تشكيل لجنة في دائرة الطرق والجسور من المختصين لتحديد مسؤوليات والتزامات الجهات ذات العلاقة (وزارة النقل ، وزارة

الاعمار والإسكان والبلديات والداخلية) فيما يخص أبنية الإسعاف الفوري وشرطة المرور في محطات الأسترحة .

بعد الاطلاع إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٤) :

- أ- يترك موضوع تحديد مواصفات مراكز الإسعاف الفوري على الطرق الخارجية الى الاجتماع الذي سيعقد في الأمانة التنفيذية بتاريخ ٢٠١٦/٣/١ وحسب طلب وزارة الاعمار والإسكان بموجب كتابها أعلاه .
- ب- توزيع كراسة نظام الحمولات المحورية على الأعضاء وربطها مع محضر الاجتماع .
- ج- إرسال مجلد مواصفات الأجهزة المختبرية الى دائرة السيطرة النوعية في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لغرض الاطلاع عليها وبيان الرأي .

ثانياً : عقد الاجتماع الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ برئاسة السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة وحضره (٢٦) عضو من مجموع (٤٤) .

- ١ . السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / النائب الاول لرئيس اللجنة الفنية
- ٢ . السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة
- ٣ . السيدة نسرین سامي سوادی / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
- ٤ . السيد حاتم سهام أسماعيل / مدير عام دائرة التصاميم / أمانة بغداد
- ٥ . الدكتور راضي مهدي السفاح / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبنور / وزارة الزراعة
- ٦ . السيد محمود عبدالجبار موسى / مدير عام دائرة المجمع السياحية / رئيس هيئة السياحة وكالة / وزارة الثقافة
- ٧ . السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
- ٨ . السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
- ٩ . العقيد حميد عبد محمد العبد / ممثلاً عن مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
- ١٠ . العميد نهاد حميد وهيب / ممثل مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
- ١١ . العقيد أبراهيم عبدالسلام خليل / ممثل مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
- ١٢ . الدكتور فيصل عبدالقادر محمد / ممثلاً عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة والبيئة
- ١٣ . الدكتور موفق عبدالحمزة مرزا / ممثل مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص / وزارة النقل
- ١٤ . السيدة مها هاشم صادق / معاون مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
- ١٥ . الدكتورة عبير عبدالامير / ممثلة عن مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
- ١٦ . السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف / ممثل مدير عام دائرة الاستثمارات / وزارة الصناعة والمعادن
- ١٧ . السيد عبدالمجيد عبدالحامد / م.ع / ممثلاً عن عام الشركة العامة للاتصالات والبريد / وزارة الاتصالات
- ١٨ . السيد علي موسى جعفر / معاون مدير عام البلديات / ممثلاً عن المدير العام / وزارة الاعمار والإسكان
- ١٩ . السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان والبلديات
- ٢٠ . السيد عبدالرزاق خضير مجيد / ممثل مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة والبيئة
- ٢١ . السيد احمد سامي عبدالستار / ممثل مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية / وزارة الصحة والبيئة
- ٢٢ . السيد محمد جواد توفيق / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
- ٢٣ . السيد علي عمران موسى / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
- ٢٤ . المهندس حامد خنجر مينا / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل
- ٢٥ . السيدة خلود يحيى محسن / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية / ممثل شركات التأمين
- ٢٦ . السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

غير الحاضرين :

١. السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار البنك المركزي العراقي - أيفاد خارج العراق
٢. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٣. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٤. السيد حقي أسماعيل ابراهيم / مدير عام / جهاز المخابرات الوطني
٥. اللواء نجم عبد ظاهر / معاون مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٦. السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام / جهاز الامن الوطني
٧. الدكتور حسين علي داود الكرطاني / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط - أيفاد خارج العراق
٨. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
٩. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
١٠. السيد علي محمد محمود / مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات
١١. السيد عباس ناصر مجيد / مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل
١٢. الانسة وفاء جورج دانو / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل
١٣. السيد عبدالكريم كنهل علي / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري // وزارة النقل
١٤. السيد سلام جبر سلوم مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل
١٥. السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
١٦. السيد نوري زامل جاسم / اتحاد الصناعات العراقية
١٧. السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية وأصدر القرارات بشأنها :

١. المنافذ الحدودية

بناءً على ما جاء بقرار اللجنة الفنية رقم (٧) بالاجتماع السابع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ المتضمن (أعداد دراسة مفصلة عن كافة الرسوم التي يتم أستيفؤها عن الشحنات الداخلة الى العراق في المنافذ الحدودية والجهات التي تفرضها ، وتكلف كل من وزارة التجارة والمديرية العامة للمنافذ الحدودية في وزارة الداخلية والدائرة الفنية في وزارة النقل بتجميع هذه المعلومات وأرسالها الى الامانة التنفيذية لغرض مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية وفرز الحالات التي تتعارض مع أحكام الدستور والقوانين النافذة وترفع توصيات بذلك الى اللجنة الوطنية ومن خلالها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية لغرض اتخاذ الاجراء المناسب بصدها).

تم تقديم الدراسة المطلوبة خلال الاجتماع بالرغم من أن أكثر الجهات لم تستجب للموضوع ، لغرض مناقشة إعادة النظر في هذه الرسوم والأجور ومحاولة تقليلها وإلغاء بعضها بهدف تسهيل النقل والتجارة.

بعد الاطلاع إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (١) :

اولاً : يتم عقد أتماع عاجل قبل شهر رمضان لغرض مناقشة المواضيع التالية بشكل عاجل لأهميتها وأخذ القرار المناسب بصدها وهي :

- أ. التعرف الكمركية وأساليب تطبيقها .
- ب. الرسوم والأجور التي تفرض بموجب المادة ٢٥ من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦ .
- ت. الرسوم والأجور التي تفرضها المحافظات خارج المنافذ الحدودية .
- ث. نقاط السيطرة الكمركية عند مداخل مدينة بغداد وتكدس شاحنات البضائع بأعداد كبيرة جداً وتأخرها لفترات زمنية طويلة مما يؤدي الى تلف البضائع وخاصة الادوية والأغذية .
- هـ . كيفية استيفاء الرسوم السياحية البالغة (١٠) دولار عن كل سائح بشكل صحيح وسلس .

ثانياً : ضرورة حضور السيد مدير عام الهيئة العامة للكمارك والسادة مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية والسيد المدير العام في جهاز الامن الوطني شخصياً في الاجتماع القادم لغرض مناقشة هذه المواضيع لأهمية حضورهم كونهم أصحاب الشأن الرئيس فيها .

ثالثاً: تقوم الأمانة التنفيذية بالتأكيد مجدداً على كافة الجهات المعنية لتزويدها بكافة المعلومات عن كافة الرسوم والأجور والضرائب التي تفرض على البضائع والمسافرين سواء داخل المنافذ الحدودية أم خارجها بالسرعة الممكنة مع بيان السند القانوني لذلك ، وعلى هذه الجهات تزويد الأمانة التنفيذية بالمعلومات المتوفرة لديها .

رابعاً : تقوم الأمانة التنفيذية بمتابعة موضوع أجور (١٠٠٠,٠٠٠) دينار التي تنوي وزارة البيئية إستيفائها عن كل شاحنة بضائع إضافة الى مواضيع استيفاء الرسوم والأجور والضرائب بالدينار العراقي وتفعيل العمل بالطوابع المالية وتنفيذ مشروع الترفيقة الالكترونية الكمركية وتفعيل مناطق الكمارك الوسطى والجنوبية والشمالية.

خامساً: عقد أتماع للجنة الفنية قبل زيارة الأربعينية للامام الحسين (ع) لبحث ومناقشة شؤون الزيارة وتذليل العقبات التي تواجهها بشكل جماعي من قبل كافة الجهات .

٢. توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية

تم مناقشة توصية اللجنة الفنية رقم (٢-أ) المتخذ بأجتماعها العاشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٦ (يطلب من فريق العمل تزويد اللجنة الفنية بالتصميم النهائي للوثيقة الموحدة بين الكمارك والضرائب في المنافذ الحدودية) المصادق عليها من قبل اللجنة الوطنية بقرارها رقم (١-أ) المتخذ بأجتماعها العاشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٣ على أن يتم تزويدها بالتصميم النهائي للوثيقة الموحدة في الاجتماع القادم ورأي اللجنة الفنية بصدده .

تم عرض نموذج التصريحة الجديدة خلال الاجتماع بموجب كتاب الهيئة العامة للكمارك المرقم ٣٩١٥ في ٢٠١٦/٣/١٣ / المطلوب المصادقة على النموذج .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٢) :

أولاً : توصي اللجنة بأعتماد النموذج الموحد للبيان الكمركي والاستقاع الضريبي مع تقديم الهيئة العامة للضرائب توضيح رسمي عن أسباب أدرج أسم الام والزوجة وكيف سيتم التعامل في هذا الموضوع مع الأشخاص المعنويين (الشركات والمكاتب) .

ثانياً : التوصية بتثبيت رقم البطاقة الوطنية الموحدة في البيان الكمركي طالما أن هذا المشروع قائم والعمل مستمر فيه .

ثالثاً : التوصية بأن تقوم الهيئة العامة للضرائب بتحديث النظام الضريبي في العراق ومنح كل مواطن الرقم الضريبي يرافقه مدى الحياة وكما هو معمول به في دول العالم وأن تتم المباشرة بهذا الموضوع بمنح موظفي الدولة الرقم الضريبي طالما يتم أستقطاع الضرائب منهم حالياً .

٣. توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية

مناقشة رأي الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بكتابه المرقم ٢٧٨٧ في ٢٠١٦/٤/٤ بعد أطلاعهم على مجلد مواصفات الأجهزة المختبرية المرسل الى الجهاز لغرض بيان الرأي حسب قرار اللجنة الفنية رقم (٤-ج) بالاجتماع العاشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦، الموضح فيه الآتي :

- أن إستخدام النظام الآلي المتكامل لفحص التلوث في الأغذية والعائد لشركة (Biomeriene) الفرنسية يتطلب بعض عمليات التحقق والتثبت من صلاحية الطريقة مقارنة بالطرق المرجعية .
- أن الطرق القياسية الاسترشادية الواردة في المواصفة القياسية العراقية رقم ٣٢٧٠/ج٣ مرجعية وملزمة لكافة الجهات المسؤولة عن فحوصات المطابقة في حالة الخلاف بالنتائج وبغض النظر عن اعتماد طريقة الفحص الآلي ودقته .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٣) :

يعقد أجتتماع عاجل بين كل من دائرة السيطرة النوعية في وزارة التخطيط ودائرة الصحة العامة في وزارة الصحة والاتحاد العام للغرف التجارية العراقية للتباحث حول مقترح الإتحاد والاتفاق على الشروط والضوابط والسياقات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الاستثماري بأسرع وقت على أن تقدم النتائج في إجتماع اللجنة الفنية القادم (رقم ١٢) الذي سيعقد قبل شهر رمضان لغرض مناقشتها وإتخاذ التوصية المناسبة بشأن المشروع .

٤. فريق عمل إسعاف المصابين بحوادث الطرق الخارجية

أشارة الى محضر الاجتماع السابع للجنة الوطنية قرار رقم (٧) المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ ، مناقشة توصيات فريق عمل إسعاف المصابين بحوادث الطرق الخارجية المشكل بالأمر الوزاري المرقم ١٥٠٥٩/٣٠٥٠ في ٢٠١٥/٤/٢١ حيث عقد فريق العمل أجتتماعه الاول بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩ وأصدر محضره الذي يتضمن التوصيات المدرجة في أدناه علماً بأن ممثل الهيئة العامة للطرق والجسور لم يوقع على المحضر وأرفق تحفظ الهيئة بموجب كتابها المرقم ٧٧٩٢ في ٢٠١٦/٤/١٨ (المرافق ربطاً) الذي يتعارض تماماً مع التوجيهات الواردة في قرار اللجنة الوطنية أعلاه التي نصت على ما يلي:

أولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية (أن يتم التنسيق بين وزارة الصحة ومديرية المرور العامة لايلاء الموضوع الاهمية المطلوبة وأدرجه ضمن الخطط الاستثمارية الخاصة بوزارة الصحة لغرض إنشاء مراكز إسعاف فوري على الطرق الخارجية مع أستيراد سيارات إسعاف متخصصة بحوادث الطرق وأعلام منظمة الاسكوا بذلك) .

ثانياً : الإيعاز الى وزارة الإسكان والاعمار / الهيئة العامة للطرق والجسور بإنشاء محطات أستراحة متكاملة على الطرق الخارجية تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات إضافة الى مراكز الإسعاف الفوري بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والإسراع بأنجاز محطات الاستراحة المباشر بها حالياً .

ثالثاً : مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول التوصيتين أعلاه .

علماً بأن مساحة البناء لكل مركز هي ٢٧٥م^٢ مع كراج لسيارتين وأن كلفة أنشائه لن تتجاوز (٢٥) مليون دينار بكل الأحوال أي أن مجموع كلفة إنشاء مركزي الإسعاف والمرور هي (٥٠) خمسون مليون دينار فقط وهو مبلغ بسيط قياساً الى كلفة إنشاء محطة الاستراحة والأرباح والواردات التي سيجنيها المستثمر من تشغيلها .

توصيات فريق العمل :

١. بالإمكان إنشاء مراكز الاسعاف الفوري ومراكز شرطة المرور وتجهيزها بالأثاث ومستلزمات العمل ضمن محطات الاستراحة على الطرق السريعة المنفذة بأسلوب الاستثمار من خلال تكليف المستثمر بذلك ووضع ذلك في شروط الاستثمار حيث سيستعيد المستثمر تكاليف إنشاء وتجهيز المراكز اعلاه من واردات تشغيل المطاعم ومحطات تعبئة الوقود والاسواق ودور الاستراحة التي سينفذها ضمن محطات الاستراحة ، كما يمكن الغاء او تقليل حصة وزارة الاعمار والاسكان من واردات المحطات لغرض تغطية نفقات انشاء المراكز اعلاه.
٢. بالإمكان التفاوض مع المستثمرين الذين سبق ان تم توقيع عقود سابقة معهم لإنشاء محطات استراحة على طرق المرور السريعة التي تشكل ٩٠% من الجزء الجنوبي للطريق رقم (١) لأضافة مراكز الاسعاف الفوري ومراكز شرطة المرور بموجب شروط جديدة تحدد في عقد ملحق بالعقد الاصلي.
٣. اما بالنسبة لدور الاستراحة التي لم تحال لحد الان للاستثمار والتي تشكل ما نسبته ١٠% من الجزء الجنوبي لطريق المرور السريع رقم (١) يتم أضافة فقرات إنشاء مراكز الاسعاف الفوري ومراكز شرطة المرور ضمن عقود الاستثمار الجديدة وفق ماجاء في الفقرة (١) .
٤. تقوم دائرة المشاريع في وزارة الصحة ومديرية المرور العامة بتزويد الهيئة العامة للطرق والجسور بالتصاميم والمخططات والمواصفات الهندسية لأبنية مراكز الاسعاف الفوري وشرطة المرور وتجهيزاتها المنوي أنشاؤها لغرض تضمينها ضمن شروط الاستثمار.
٥. ترفع هذه التوصيات الى اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا لغرض دراستها واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها.

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٤) :

اولاً : أبدأ ممثل الهيئة العامة للطرق والجسور أستعداد الهيئة للتعامل مع الموضوع إيجابياً ورفع التحفظ المثبت سابقاً بعد أن تم تثبيت مساحة البناء بما لا يتجاوز ٧٥ م^٢ لكل مركز أسعاف أو شرطة المرور .

ثانياً: يتم عقد أجتماع مشترك بين دائرة المشاريع في وزارة الصحة ودائرة الاشغال الهندسية في المرور العامة مع الهيئة العامة للطرق والجسور في مقر الهيئة بالسرعة الممكنة لتنفيذ الفقرة (٤) من توصيات فريق العمل وتقديم النتائج خلال الاجتماع القادم بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ لغرض دراستها وأخذ التوصية المناسبة بشأنها .

٥. موازنة الأمانة التنفيذية

تؤكد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) على تخصيص موازنة خاصة بالأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة ، وحيث أن الأمانة التنفيذية هي قسم من أقسام مركز وزارة النقل يرتبط مباشرة بالسيد وزير النقل ولا توجد لها موازنة خاصة وإنما يتم الصرف عليها من موازنة مركز الوزارة وحسب أبوابها ، ونظراً لقلّة التخصيصات المالية وكثرة الألتزامات المالية لمركز الوزارة فإن أمانتنا التنفيذية لا تجد في أغلب الأحيان التخصيص المالي لتغطية نشاطاتها ، وعلى سبيل المثال فقد تسبب ذلك بعدم تمكننا من المشاركة في أجتتماع دورتي النقل ١٥ ، ١٦ في الاسكوا لعامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ وهو من الأجتتماعات السنوية المهمة للمنظمة التي تطرح فيها كل دولة عضو مقدار التقدم الحاصل في مجالات النقل والتجارة فيها وأبرزها لغرض تضمينها في التقارير السنوية الدولية إضافة الى عرض المشاكل والمعوقات والمقترحات والمشاركة في المناقشات والاستفادة من التجارب الدولية وتجارب دول المنطقة ، إضافة الى عدم تمكننا من طبع التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ لحد الآن .

تم مناقشة مقترح الأمين التنفيذي :

مشاركة الجهات أعضاء اللجنة الوطنية والفنية في دعم موازنة الأمانة التنفيذية بمبلغ كلي قدره (٥٠) مليون دينار (فقط خمسون مليون دينار) سنوياً يوضع في حساب خاص لدى قسم المحاسبة في مركز وزارة النقل ويتم الصرف منه حصراً على شؤون ونشاطات الأمانة التنفيذية ويوزع كما يلي :

١٨ مليون دينار – قرطاسية مختلفة (ورق ، احبار طابعة وأستنساخ ، أقراص CD .. وغيرها)

١٠ مليون دينار – مطبوعات مختلفة .

٢٠ مليون دينار + أيفادات خارج العراق للمشاركة في الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات ذات الصلة.

٢ مليون دينار - خدمات الموقع الالكتروني للجنة الوطنية

المجموع ٥٠ مليون دينار فقط سنويا

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٥) :

أوصت اللجنة الفنية برفع المقترح الى اللجنة الوطنية للمصادقة عليه على أن يتم الدعم من قبل الشركات والجهات ذات التمويل الذاتي الرابحة وأن توضع مبالغ الدعم في حساب خاص بالأمانة التنفيذية وتصرف حصراً لتغطية نشاطاتها.

٦. عامة / أية قضايا أو أمور مستجدة أخرى

تم عرض موضوع فرض شركة نافذ الأردنية المتعاقدة مع الشركة العامة لموانئ العراق لتقديم الخدمات اللوجستية وإدارة الشاحنات في ميناء أم قصر مبلغ (٦,٠٠٠) ستة الاف دينار لكل شاحنة وبضمنها شركات وزارة التجارة التي تنقل مفردات البطاقة التموينية وأستحصلت الموافقة حالياً الى زيادتها الى (١٢,٠٠٠) اثنا عشر الف دينار وهذا ما تم رفضه من قبل دائرتنا. إضافة الى ما تستوفيه كل محافظة من مبالغ على الاوزان المحورية للشاحنة التي تزيد عن ٣٠ طن تصل الى (٢٠,٠٠٠) عشرون الف دينار عن كل ليلة حجز للشاحنة .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٦) :

يتم مناقشة موضوع المبالغ التي تستوفيهها شركة نافذ الأردنية والسند القانوني لذلك في الاجتماع القادم للجنة الفنية (الثاني عشر) وأن تقوم الشركة العامة للموانئ بتقديم توضيح للمشكلة .

إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٨) بأن يكون موعد الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ قبل شهر رمضان المبارك لغرض بحث المواضيع المستعجلة والمهمة .

ثالثاً: عقد الاجتماع الثاني عشر بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ برئاسة السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة وحضره (٢٣) عضو من مجموع (٤٤) .

١. السيد هاشم محمد حاتم / مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / النائب الاول لرئيس اللجنة الفنية
٢. اللواء سامي عبدالحسين راضي / مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
٣. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٤. السيد حاتم سهام أسماعيل / مدير عام دائرة التصاميم / أمانة بغداد
٥. الدكتور عباس حمزة عباس / المستشار القانوني / ممثل مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
٦. السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
٧. العقيد الحقوقي احمد محمود سلمان / ممثل مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٨. العقيد وليد حسن ياسين / ممثل مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٩. الدكتور فيصل عبدالقادر محمد / ممثلاً عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة والبيئة
١٠. الدكتور موفق عبدالحمزة مرزا / ممثل مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص / وزارة النقل
١١. السيدة مها هاشم صادق / معاون مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
١٢. السيد حسن عباس علوان / ممثل عن مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
١٣. السيد عامر عبدالرزاق عبداللطيف / معاون مدير عام دائرة الاستثمارات / وزارة الصناعة والمعادن
١٤. السيد عبدالمجيد عبدالحميد عبدالمجيد/ م.ع / ممثلاً عن عام الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات
١٥. السيدة نهلة كامل علوان / مهندسين / مدير قسم تنظيم المدن/ ممثلة عن مدير عام البلديات / وزارة الاعمار والإسكان
١٦. السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان والبلديات
١٧. السيد علي ياسين عبدالرضا/ مدير قسم العلاقات الدولية / ممثل مدير عام دائرة المجاميع السياحية / رئيس هيئة السياحة وكالة / وزارة الثقافة
١٨. السيد عبدالرزاق خضير مجيد / ممثل مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة
١٩. السيد عبدالخالق جميل ناصر / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
٢٠. السيد علي عمران موسى / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢١. السيد قاسم حسين محمد / معاون مدير عام الشركة العامة للنقل البحري / وزارة النقل
٢٢. السيدة خلود يحيى محسن/ ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية/ ممثل شركات التأمين
٢٣. السيد سيف كاظم نصيف / ممثل رئيس اتحاد الصناعات العراقي

غير الحاضرين :

١. السيد عباس عمران موسى / مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٢. السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار البنك المركزي العراقي

٣. السيد حقي أسماعيل ابراهيم / مدير عام / جهاز المخابرات الوطني

٤. السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام / جهاز الامن الوطني

٥. الدكتور حسين علي داود الكرطاني / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط

٦. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة

٧. السيدة نسرین سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط

٨. الدكتور راضي مهدي السفاح / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور / وزارة الزراعة

٩. السيد مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية

١٠. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية

١١. السيد علي محمد محمود / مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات / وزارة الاتصالات

١٢. السيد احمد حميد يوسف / مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية / وزارة الصحة

١٣. السيد عباس ناصر مجيد / مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل

١٤. الانسة وفاء جورج دانو / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل

١٥. السيد سلام جبر سلوم مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل

١٦. السيد سامر كريم كبة / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل

١٧. السيد عبدالله لعبيبي باهض / مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل

١٨. السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

١٩. السيد حسين ذياب جاسم / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين

٢٠. السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية وأصدر القرارات بشأنها :

١. الرسوم والأجور والضرائب

تم مناقشة قرار اللجنة الفنية رقم (١) بالاجتماع الحادي عشر المنعقد بتاريخ ١٠/٥/٢٠١٦ المتضمن مناقشة المواضيع التالية بصورة عاجلة في الاجتماع الثاني عشر واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها لغرض رفعها الى اللجنة الوطنية:

أ. التعرف الكمركية وأساليب تطبيقها.

ب. الرسوم والأجور التي تفرض بموجب المادة ٢٥ من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦ .

ت. الرسوم والأجور التي تفرضها المحافظات خارج المنافذ الحدودية .

ث. نقاط السيطرة الكمركية عند مداخل مدينة بغداد وتكدس شاحنات البضائع بأعداد كبيرة جداً وتأخرها لفترات زمنية طويلة مما يؤدي الى تلف البضائع وخاصة الادوية والأغذية .

هد. كيفية استيفاء الرسوم السياحية البالغة (١٠) دولار عن كل سائح بشكل صحيح وسلس .

- عرض كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم م ت/٨/٣/١/٣٤٤١ في ١٢/٥/٢٠١٦ المعنون الى المديرية العامة للمنافذ الحدودية حول موضوع أجور الفحص الاشعاعي الأجور البالغة (١٠٠٠,٠٠٠) دينار بموجب العقد الاستثماري الموقع مع وزارة البيئة .

- عرض كتاب الهيئة العامة للكمارك المرقم ٨٣٦٩ في ٣٠/٥/٢٠١٦ حول أسلوب تطبيق التعرف الكمركية .

مع اطلاع اللجنة الفنية بأن الأمانة التنفيذية فاتحت الجهات المعنية حول الموضوع مجدداً بموجب كتابها المرقم ١٧٠١٣ في ٢٠١٦/٥/١٦ وكذلك تمت مفاتحة مجالس المحافظات المعنية بموجب كتابها المرقم ١٧٢٧٠ في ٢٠١٦/٥/١٨ إضافة الى التأكيد على السادة مدير عام الكمارك ومدير عام المنافذ الحدودية وممثل جهاز الامن الوطني بموجب كتابها المرقم ١٦٦٠١ في ٢٠١٦/٥/١٢ .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (١) :

اولاً : الاستمرار بمناقشة موضوع الرسوم والضرائب والأجور التي يتم استيفائها في المنافذ الحدودية خلال الاجتماع القادم (١٣) الذي سيعقد بعد شهر رمضان المبارك لغرض تكوين صورة شاملة وواضحة عن خارطة هذه الرسوم والضرائب والأجور وكيفية معالجة حالات المبالغة او التكرار في تحديد أقيامها او استيفائها وكذلك مناقشة النقاط الكمركية في مداخل مدينة بغداد .

ثانياً : التوصية الى اللجنة الوطنية بالزام الهيئة العامة للكمارك بتعميم كافة جداول التعرفة الكمركية وتعديلاتها والضوابط على وزارة التجارة لغرض اعلام الملحقيات التجارية الخارجية بموجبها وكذلك المديرية العامة للمنافذ الحدودية في وزارة الداخلية .

ثالثاً : التوصية الى اللجنة الوطنية لمفاتحة مجلس الوزراء لغرض تعديل المادة ٣٤ من قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٦ بعدم شمول البضائع المستوردة من قبل دوائر الدولة والقطاع العام من الاعفاء اذا كانت تستخدم لغرض الإنتاج الصناعي والزراعي أو لبيعها تجارياً في الأسواق المحلية .

رابعاً : التأكيد مجدداً على توصيات اللجنة السابقة بخصوص تفعيل العمل بمخازن المناطق الكمركية الوسطى والجنوبية والشمالية واستحداث مخازن كمركية جديدة لتسهيل إجراءات ترسيم البضائع وتخفيف الزخم في سيطرات مداخل بغداد .

خامساً : التوصية الى اللجنة الوطنية بإضافة النشاطات الكمركية ضمن ساحات التبادل التجاري المزمع انشاؤها حول مدينة بغداد .

سادساً : التوصية الى اللجنة الوطنية بمفاتحة وزارة المالية لغرض توفير المستلزمات الضرورية لعمل موظفي الكمارك في المنافذ الحدودية والنقاط الكمركية في مداخل مدينة بغداد لتمكينهم من أداء واجباتهم على افضل وجه وبظروف إنسانية وطبيعية منصفة بالنظر للجهود المضنية التي يقومون بتقديمها يومياً .

سابعاً : التوصية الى اللجنة الوطنية لتحويل موقع محطة سكك حديد أبو غريب قرب عكركوف الى مخازن كمركية لكونها خارج بغداد ومربوطة بالسكك الحديدية وقريبة من الطريق السريع لغرض تسهيل تسويق البضائع اليها لأغراض الترسيم الكمركي .

ثامناً : التوصية الى اللجنة الوطنية بالتأكيد مجدداً على تفعيل العمل بقانون حماية المستهلك رقم ١ لسنة ٢٠١٠ .

تاسعاً : التوصية الى اللجنة الوطنية بأن تكون الأجور المستوفاة من قبل هيئة السياحة مقابل خدمة تقدم للسواح وان يتم اعتماد الأساليب الحديثة في حصر عدد السواح واستيفاء أجور الخدمات عنهم.

٢. الكمارك

تم مناقشة قرار اللجنة الفنية رقم ١ / رابعاً بالاجتماع الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠: تنفيذ مشروع الترفيق الإلكتروني الكمركية . مناقشة جواب الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٢٩٥٣ في ٢٠١٥ / ٨ / ٣٠ .

- (سبق أن تمت مفاتحة الهيئة العامة للكمارك بالعمل بنظام الاختام الإلكترونية (الترفيق الكمركية) للحاويات والشاحنات بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٩٤٣٠ في ٢٠١٥/٢/٢٢ وتم تزويد الهيئة بموجب كتابنا بكتلوكات خاصة بهذه المنظومات وفوائد استخدامها وآلية عملها مع أسماء وعناوين شركات متخصصة في هذا المجال زدتنا بها دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة، لكن الهيئة عللت عدم العمل بها بعدم استكمال البنى التحتية لهذا المشروع وطلبت التريث في الوقت الحالي لحين استكمالها بموجب كتابها أعلاه .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (١) :

التوصية الى اللجنة الوطنية للإيعاز الى وزارة المالية تنفيذ مشروع الترفيق الإلكتروني في الكمارك العراقية بأسلوب التشغيل المشترك أو الاستثمار لكونها من الأساليب الحديثة في العمل الكمركي وتساهم بشكل كبير جداً في تسهيل الإجراءات وتسويق البضائع من المنافذ الحدودية الى المخازن الكمركية الوسطى والجنوبية والشمالية وغيرها والقضاء على مشكلة تكديس شاحنات البضائع في المنافذ الحدودية وعند مداخل مدينة بغداد .

٣. توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية بين الكمارك والضرائب

- مناقشة جواب الهيئة العامة للضرائب حول فقرات قرار اللجنة الفنية رقم (٢) بالاجتماع الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ المتضمن:

أولاً : توصي اللجنة باعتماد النموذج الموحد للبيان الكمركي والاستقطاع الضريبي مع تقديم الهيئة العامة للضرائب توضيح رسمي عن أسباب أدرج أسم الام والزوجة وكيف سيتم التعامل في هذا الموضوع مع الأشخاص المعنويين (الشركات والمكاتب) .

ثانياً : التوصية بتثبيت رقم البطاقة الوطنية الموحدة في البيان الكمركي طالما أن هذا المشروع قائم والعمل مستمر فيه.

ثالثاً : التوصية بأن تقوم الهيئة العامة للضرائب بتحديث النظام الضريبي في العراق ومنح كل مواطن الرقم الضريبي يرافقه مدى الحياة وكما هو معمول به في دول العالم وأن تتم المباشرة بهذا الموضوع بمنح موظفي الدولة الرقم الضريبي طالما يتم استقطاع الضرائب منهم حالياً .

- عرض أجابة الهيئة العامة للضرائب بكتابها ٦١ س/ ١٠١١ في ٢٠١٦/٥/٢٢ بخصوص الحقول الإضافية في نموذج التصريحة الكمركية الجديد المتضمنة رغبة الهيئة بأضافة حقول أخرى لم تدرج في نموذج التصريحة الجديدة وعدم ممانعتها من إضافة معلومات أخرى تهدف الى تمكين الهيئة من تسهيل استحصال الضرائب وحسمها بشكل صحيح وبما لا يقبل الاجتهاد في احتسابها.

علماً بانه تمت مفاتحة الهيئة العامة للضرائب حول الموضوع بموجب كتاب الأمانة التنفيذية المرقم ١٧١٢٣ في ٢٠١٦/٥/١٧ .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٣) :

التوصية الى اللجنة الوطنية باعتماد النموذج الموحد للبيان الكمركي والاستقطاع الضريبي بشرط
إضافة حقل خاص بالبطاقة الوطنية .
٤. توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية

مناقشة نتائج الاجتماع المشترك المطلوب عقده بين المختصين بموجب قرار اللجنة الفنية رقم (٣)
بالاجتماع الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ المتضمن: (يعقد اجتماع عاجل بين كل من دائرة
السيطرة النوعية في وزارة التخطيط ودائرة الصحة العامة في وزارة الصحة والاتحاد العام للغرف
التجارية العراقية للتباحث حول مقترح الاتحاد والاتفاق على الشروط والضوابط والسياقات اللازمة لتنفيذ
هذا المشروع الاستثماري بأسرع وقت على أن تقدم النتائج في اجتماع اللجنة الفنية القادم (رقم ١٢)
لغرض مناقشتها واتخاذ التوصية المناسبة بشأن المشروع).

- عرض إجابة وزارة الصحة / دائرة الأمور الفنية بكتابها ٣٠٨٣٤ في ٢٠١٦/٥/١٧ المتضمن بان
الأجهزة المذكورة مخصصة لفحص المواد الغذائية من الناحية البكتريولوجية فقط مع العرض ان قرار
الصلاحية يتطلب فحص النماذج من الناحيتين البكتريولوجية والكيميائية وان المنظومة ليست سريعة في
اليتها العملية ولا تحل مشكلة تكديس الشاحنات في المنافذ . وارتأت ان يتم تجهيز المختبر بأجهزة سريعة
ومتطورة ودقيقة لضمان صلاحيتها من الناحيتين وإعطاء النتائج بأسرع وقت .

- علماً بأن الأمانة التنفيذية فاتحت الجهات المعنية حول الموضوع بموجب كتابنا المرقم ١٧١٢١ في
٢٠١٦/٥/١٧ . .

- بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٤) :

اولاً: تكون مختبرات فحص الأغذية المزمع انشاؤها في المنافذ الحدودية ضمن المشروع الاستثماري
بموجب المقترح المقدم من قبل الاتحاد العام للغرف التجارية شاملة للفحوصات البيولوجية والكيميائية.
ثانياً: تقدم نتائج الاجتماع بين المديرية العامة للمنافذ الحدودية وأتحاد الغرف التجارية خلال اجتماع
اللجنة الفنية القادم (١٣) لغرض استكمال المناقشات واتخاذ التوصية المناسبة مع التأكيد على حضور
السيدة مدير عام السيطرة النوعية في وزارة التخطيط .

٥. فريق عمل إسعاف المصابين بحوادث الطرق الخارجية

مناقشة نتائج الاجتماع المشترك المطلوب عقده بين المختصين بموجب قرار اللجنة الفنية رقم (٤)
ثانياً) بالاجتماع الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ المتضمن (يتم عقد اجتماع مشترك بين دائرة
المشاريع في وزارة الصحة ودائرة الاشغال الهندسية في المرور العامة مع الهيئة العامة للطرق والجسور
في مقر الهيئة بالسرعة الممكنة لتنفيذ الفقرة (٤) من توصيات فريق العمل (المدرجة في ادناه) وتقديم
النتائج خلال اجتماع اللجنة الفنية القادم (رقم ١٢) لغرض دراستها واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها).

توصيات فريق العمل :

١. بالأمكان إنشاء مراكز الاسعاف الفوري ومراكز شرطة المرور وتجهيزها بالأثاث ومستلزمات العمل
ضمن محطات الاستراحة على الطرق السريعة المنفذة بأسلوب الاستثمار من خلال تكليف المستثمر
بذلك ووضع ذلك في شروط الاستثمار حيث سيستعيد المستثمر تكاليف إنشاء وتجهيز المراكز اعلاه
من واردات تشغيل المطاعم ومحطات تعبئة الوقود والاسواق ودور الاستراحة التي سينفذها ضمن

محطات الاستراحة ، كما يمكن الغاء او تقليل حصة وزارة الاعمار والاسكان من واردات المحطات لغرض تغطية نفقات انشاء المراكز اعلاه.

٢. بالامكان التفاوض مع المستثمرين الذين سبق ان تم توقيع عقود سابقة معهم لإنشاء محطات استراحة على طرق المرور السريعة التي تشكل ٩٠% من الجزء الجنوبي للطريق رقم (١) لأضافة مراكز الاسعاف الفوري ومراكز شرطة المرور بموجب شروط جديدة تحدد في عقد ملحق بالعقد الاصلي.

٣. اما بالنسبة لدور الاستراحة التي لم تحال لحد الان للاستثمار والتي تشكل ما نسبته ١٠% من الجزء الجنوبي لطريق المرور السريع رقم (١) يتم أضافة فقرات أنشاء مراكز الاسعاف الفوري ومراكز شرطة المرور ضمن عقود الاستثمار الجديدة وفق ماجاء في الفقرة (١) .

٤. تقوم دائرة المشاريع في وزارة الصحة ومديرية المرور العامة بتزويد الهيئة العامة للطرق والجسور بالتصاميم والمخططات والمواصفات الهندسية لأبنية مراكز الاسعاف الفوري وشرطة المرور وتجهيزاتها المنوي أنشاؤها لغرض تضمينها ضمن شروط الاستثمار.

٥. ترفع هذه التوصيات الى اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا لغرض دراستها واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها.

- بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٥) :

التأكيد على الجهات المعنية لتحقيق الاجتماع المطلوب وتقديم النتائج خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية رقم (١٣) لغرض مناقشتها واتخاذ التوصيات المناسبة بصددھا .

٦. الموائى

مناقشة إجابة الشركة العامة لموائى العراق حول قرار اللجنة الفنية رقم (٦) بالاجتماع الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ والذي تضمن: (فرض شركة نافذ الأردنية المتعاقدة مع الشركة العامة لموائى العراق لتقديم الخدمات اللوجستية وأداره الشاحنات في ميناء أم قصر مبلغ (٦,٠٠٠) ستة الاف دينار لكل شاحنة وبضمنها شركات وزارة التجارة التي تنقل مفردات البطاقة التموينية واستحصلت الموافقة حالياً الى بزيادتها الى (١٢,٠٠٠) اثنا عشر ألف دينار وهذا ما تم رفضه من قبل دائرتنا. أضافة الى ما تستوفيه كل محافظة من مبالغ على الاوزان المحورية للشاحنة التي تزيد عن ٣٠ طن تصل الى (٢٠,٠٠٠) عشرون الف دينار عن كل ليلة حجز للشاحنة) .

قرار اللجنة الفنية :

يتم مناقشة موضوع المبالغ التي تستوفيهها شركة نافذ الأردنية والسند القانوني لذلك في الاجتماع القادم للجنة الفنية وأن تقوم الشركة العامة للموائى بتقديم توضيح للمشكلة.

- بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها برقم (٦) :

يؤكد على الشركة العامة للموائى للإجابة رسمياً على كتاب الأمانة التنفيذية المرقم ١٧٠١٤ في ٢٠١٦/٥/١٦ (المرفق صورة عنه ربطاً) وعرض الإجابة خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية رقم (١٣) لغرض مناقشة الموضوع واتخاذ التوصية المناسبة بصددھ .

رابعاً: تم عقد الاجتماع الثالث عشر بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٦ برئاسة الدكتور حسن علي موسى الموسوي / خبير لشؤون النقل/ رئيس اللجنة الفنية وتم أفتتاحه بكلمة ترحيبية قصيرة والتعريف بشخصه ومؤهلاته العلمية لتوليه رئاسة اللجنة الفنية، وحضره (٢٤) عضو من مجموع (٤٤) وهم:

١. السيد عادل خضير عباس المسعودي/ مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٢. السيد وليد عيدي عبدالنبي / مستشار محافظ البنك المركزي العراقي
٣. الدكتور راضي مهدي السفاح / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور/ وزارة الزراعة
٤. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٥. السيد حقي أسماعيل ابراهيم / مدير عام / جهاز المخابرات الوطني
٦. الانسة وفاء جورج دانو/ مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل
٧. السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
٨. السيد حسين ذياب جاسم آل مباركة / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
٩. العقيد حميد عبد محمد العبد / ممثل عن مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
١٠. العقيد رباح معيوف طلب / ممثل مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
١١. العقيد ابراهيم عبدالسلام خليل / ممثل عن مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
١٢. العقيد وليد حسن ياسين / ممثل عن مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
١٣. السيد حسين توفيق مهدي / ممثل عن مدير عام / جهاز الامن الوطني
١٤. الدكتور موفق عبدالحزمة مرزا / ممثل مدير عام الشركة العامة لادارة النقل الخاص / وزارة النقل
١٥. السيد محمد عبدالامير / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات
١٦. السيد عبدالرزاق خضير مجيد / ممثل مدير عام مركز الوقاية من الاشعاع / وزارة الصحة
١٧. السيد احمد سامي عبدالستار/ ممثل عن مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية/ وزارة الصحة
١٨. السيد جودت كاظم عليوي / مدير قسم التخطيط والمتابعة وكالة / ممثلاً عن مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور / وزارة الاعمار والاسكان والبلديات
١٩. السيد عماد تقي جميل /ممثل عن مدير عام الدائرة الفنية / وزارة النقل
٢٠. السيد عبدالقادر عدنان عبدالقادر /ممثل عن مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
٢١. السيد أركان سعيد ياسين / ممثلاً عن مدير عام الشركة العامة للنقل البري / وزارة النقل
٢٢. السيد سعد حمدي علي / مدير قسم التخطيط / ممثل عن مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل
٢٣. السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق

غير الحاضرين :

١. الدكتور حسين علي داود الكرطاني / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط
٢. السيد حسين فرحان كريم / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة / وزارة التجارة

٣. السيدة نسرین سامی سوادى / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
٤. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٥. السيد محمود عبدالجبار موسى / رئيس هيئة السياحة وكالة / مدير عام دائرة المجاميع السياحية / وزارة الثقافة

٦. السيد علي حسين عبدالامير / مدير عام البلديات / وزارة الاعمار والإسكان
٧. السيد عماد يوسف لويس / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
٨. السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
٩. السيد خالد صلاح الدين محمد مراد / مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
١٠. الدكتور عدنان شنون عاتي / مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة والبيئة
١١. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
١٢. السيد حاتم سهام أسماعيل / مدير عام دائرة التصاميم / أمانة بغداد
١٣. السيد صادق عبدالرحمن حسين / رئيس جمعية التأمين العراقية/ ممثل شركات التأمين
١٤. السيد علي حسين لفته / مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات/ وزارة الاتصالات
١٥. السيد عباس ناصر مجيد/ مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل
١٦. السيد عبدالكريم كنهل علي / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري وكالة / وزارة النقل
١٧. السيد حسين محسن / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
١٨. السيد عبدالله لعبي باهض / مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل
١٩. السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية
٢٠. السيد نوري جاسم زامل / عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي

الضيوف : الدكتور محمد صابر الموسوي / خبير / مركز وزارة النقل

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠/٢/٢٠١٤.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصرر القرارات المذكورة أزائها:

١. موضوع النقل الخاص

مقترح الأمين التنفيذي للجنة الوطنية :

تفعيل العمل بقانون نقل الركاب بالسيارات رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٣ والتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٣ (المرافق صورة عنهما ربطاً) الصادرة عن وزير النقل والمواصلات بموجبه ، حيث ينص القانون على إلزام كافة سيارات الأجرة (الصالون) على العمل بموجب عدادات على أن تتولى وزارة النقل توفيرها ونصبها وتقرير صلاحيتها من الناحية الفنية وذلك ضمن حدود أمانة بغداد ، ويجوز تطبيق ذلك في مدن أخرى بقرار من لجنة تنظيم التجارة ، وذلك لما هذا المقترح من أهمية بالغة في تنظيم عمل سيارات الأجرة الصالون في بغداد كون هذا الأسلوب يعتبر واجهة حضارية مهمة تعكس مستوى التقدم والتحضر في البلد إضافة الى تحقيق العدالة بين الراكب وصاحب سيارة الأجرة ومنع أستغلال أي طرف لطرف آخر.

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (١) :

أ. تؤيد اللجنة الفنية من حيث المبدأ تنفيذ هذا المقترح لما له من أهمية بالغة في تنظيم عمل سيارات الأجرة الصالون في كافة المحافظات كونه يعتبر واجهة حضارية مهمة تعكس مستوى التقدم والتحضر في البلد ، إضافة إلى تحقيق العدالة بين الراكب وصاحب سيارة الأجرة وتقديم أفضل الخدمات للمواطن العراقي ، وإنه سيشجع المواطنين على استخدام سيارات الأجرة بدل سياراتهم الشخصية مما يساهم في تخفيف الزحام المروري في الشوارع .

ب. تكليف الشركة العامة للنقل الخاص في وزارة النقل بدراسة هذه المقترح بشكل مستفيض ووضع آلية وجدول زمني لتنفيذه وتحديد المستلزمات المطلوبة على أن تعرض في الأجمع القادم للجنة الفنية لغرض دراسته وإتخاذ التوصية المناسبة بشأنه.

٢. موضوع الرسوم والأجور والضرائب

١. قرار اللجنة الفنية رقم ١ بالاجتماع الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ الفقرتين المدرجتين أدناه:

أولاً : الاستمرار بمناقشة موضوع الرسوم والضرائب والأجور التي يتم استيفائها في المنافذ الحدودية خلال الاجتماع القادم (١٣) الذي سيعقد بعد شهر رمضان المبارك لغرض تكوين صورة شاملة وواضحة عن خارطة هذه الرسوم والضرائب والأجور وكيفية معالجة حالات المبالغة او التكرار في تحديد أقيامها واستيفائها وكذلك مناقشة النقاط الكمركية في مداخل مدينة بغداد .
رابعاً : التأكيد مجدداً على توصيات اللجنة السابقة بخصوص تفعيل العمل بمخازن المناطق الكمركية الوسطى والجنوبية والشمالية واستحداث مخازن كمركية جديدة لتسهيل إجراءات ترسيم البضائع وتخفيف الزخم في سيطرات مداخل بغداد .

٢. عرض كتاب مجلس محافظة واسط / اللجنة القانونية المرقم بالعدد ٨١٢٤ في ٢٠١٦/٦/٢٨ .
٣. عرض كتابي هيئة السياحة المرقمين ٨٩٧٥ و ١٠١٩١ المؤرخين في ٢٠١٦/٦/١٤ و ٢٠١٦/٧/١٢ على التوالي .
٤. عرض كتاب الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المرقم بالعدد ٤٧٨٠ في ٢٠١٦/٦/١٥ .
٥. عرض كتاب وزارة التجارة / دائرة التخطيط والمتابعة – النقل المركزي ١٤٥٥٩ في ٢٠١٦/٧/٢٤ ومرفقه صورة كتاب دائرة الرقابة التجارية والمالية ق ٣٤٨/١ في ٢٠١٦/٤/٢٥ .
٦. عرض كتاب وزارة التجارة / دائرة التخطيط والمتابعة – النقل المركزي المرقم ١٢٦١٠ في ٢٠١٦/٦/١٥ .
٧. عرض كتاب الشركة العامة للنقل البري المرقم ٩٩١٧ في ٢٠١٦/٦/١٤ مع جواب المديرية العامة للمنافذ الحدودية المرقم ١٠١٧٢ في ٢٠١٦/٨/١٦ .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٢) :

أ. يطلب من كافة الجهات التي تستوفي أجور أو رسوم أو ضرائب في كافة المنافذ الحدودية إعداد دراسة حسابات الكلفة للأعمال والنشاطات التي تقوم بها في المنافذ بشكل خاص ومقارنتها مع الأجور والرسوم والضرائب التي تستوفيتها لبيان مقدار الزيادة والمبالغة فيها ولكي يتم تحديد القيمة المعقولة لهذه المبالغ.

ب. التوصية الى اللجنة الوطنية لطرح إستفسار مهم وأساسي في هذا الموضوع امام مجلس الوزراء بالإشارة الى المادة (٢٥) من قانون الموازنة الإتحادية لعام ٢٠١٦ وهو (هل أن سياسة الدولة هي حماية مصلحة المواطن وتقديم أفضل الخدمات له كأسبقية أولى أم أن سياسة الدولة هي زيادة وتعظيم مواردها على حساب المواطن كأسبقية أولى) وذلك ليتسنى للجنة الوطنية العمل بموجب الأجابة على الأستفسار أعلاه .

٣. موضوع المنافذ الحدودية

عرض ومناقشة كتاب السفارة العراقية في الكويت المرقم ٢٣٩٠ في ٢٠١٦/٨/٧ حول منفذ سفوان الحدودي والمبلغ الينا بموجب كتاب وزارة التجارة/ دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية المرقم ٨١٧١/٢/ع في ٢٠١٦/٨/٢٩. مقترح دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٣) :

أ. يرفع كتاب وزارة التجارة ومرفقه كتاب السفارة العراقية في الكويت المرقم بالعدد ٢٣٩٠ في ٢٠١٦/٨/٧ إلى اللجنة الوطنية لغرض الإطلاع عليه والتوصية بالموافقة على أعمامه على الجهات المعنية لغرض إتخاذ الإجراءات المناسبة بصدد تجاوز السلبيات المذكورة فيه .
ب. التوصية إلى اللجنة الوطنية بالإيعاز إلى المديرية العامة للمنافذ الحدودية بسرعة حسم موضوع العقد القديم بالجوء إلى القضاء أو مجلس الوزراء والإستفادة من منحة دولة الكويت لإنشاء منفذ سفوان الجديد وفق تصاميم ومواصفات حديثة ومتطورة .

٤. موضوع الكمارك

عرض كتابي الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقمين ق/٢٠١٦/١٢ في ٢٠١٦/٦/٢٩ ، ق/٢٠١٦/١٢/٢٥/٢١٤٧٣ في ٢٠١٦/٨/١١ المعنونين الى وزارة المالية / مكتب الوزير للأجابة بشكل صريح عن مدى إمكانية توفير التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الاسيكودا .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٤) :

أ. التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على وزارة المالية لسرعة تنفيذ نظام الاسيكودا في الكمارك العراقية لأهميته في تقليص الإجراءات وتقليل فترة إنجازها ومساهمته الكبيرة في القضاء على الفساد المالي والأداري الموجود في المنافذ الحدودية والمساهمة في زيادة إيرادات الدولة ، والبحث في إمكانية تنفيذه بأسلوب المشاركة أو الإستثمار مع الشركات الأجنبية المتخصصة .

ب. التوصية الى اللجنة الوطنية لغرض إتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص عدم حضور أعضاء اللجنة الفنية التابعين الى وزارة المالية لأجتماعات اللجنة بشكل شبه مستمر وجماعي كون أغلب المواضيع المطروحة تتعلق بشكل رئيسي بتشكيلات وزارة المالية .

٥. موضوع توحيد الجهات الفاحصة في المنافذ الحدودية

مناقشة نتائج الاجتماع المشترك المطلوب عقده بين المديرية العامة للمنافذ الحدودية واتحاد الغرف التجارية بموجب قرار اللجنة الفنية رقم (٤ / ثانياً) بالاجتماع الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ المتضمن: (تقدم نتائج الاجتماع بين المديرية العامة للمنافذ الحدودية واتحاد الغرف التجارية خلال اجتماع اللجنة الفنية القادم (١٣) لغرض استكمال المناقشات واتخاذ التوصية المناسبة مع التأكيد على حضور السيدة مدير عام السيطرة النوعية في وزارة التخطيط).

- عرض أجابة اتحاد الغرف التجارية بكتابه ٢٤٥٣ في ٢٠١٦/٦/٢٣ .
- عرض أجابة المديرية العامة للمنافذ الحدودية ح/ ٩٣٨٢/١٢ في ٢٠١٦ /٧/٢٨ .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٥) :

أ. تؤيد اللجنة الفنية مبدأ إحالة مشروع إستثمار المنافذ الحدودية إلى مستثمر واحد من الشركات الرصينة لمنع حالات التشتت وإلغاء الوسطاء وبإمكان إتحاد الغرف التجارية العمل ضمناً كمتعاقد ثانوي مع المستثمر الرئيسي .

ب. إستمرار التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الجهات ذات العلاقة بهذا الموضوع للتوصل إلى صيغة نهائية واضحة ومفيدة للبلاد من جميع النواحي وتقدم الى اللجنة الفنية في أحد إجتماعاتها القادمة لغرض إقرارها ورفعها الى اللجنة الوطنية .

ت. الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وخاصة الأعضاء في منظمة الأسكوا ونوصي بالاستفادة بشكل محدد من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والأستعانة بخبراتها وتجاربها في التصميم والتشغيل والإدارة ولا بأس من إرسال مجموعات عراقية للتدريب هناك .

ث. قيام الهيئة الوطنية للأستثمار بتبليغ المديرية العامة للمنافذ الحدودية بشروطها ومتطلباتها اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الأستثماري.

٦. موضوع فريق عمل إسعاف المصابين بحوادث الطرق الخارجية

مناقشة نتائج الاجتماع المشترك المطلوب عقده بين المختصين بموجب قرار اللجنة الفنية رقم (٥) بالاجتماع الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ المتضمن (التأكيد على الجهات المعنية لتحقيق الاجتماع المطلوب وتقديم النتائج خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية رقم (١٣) لغرض مناقشتها واتخاذ التوصيات المناسبة بصدها).

- عرض كتاب وزارة الصحة / دائرة المشاريع والخدمات الهندسية ٤٢٣١٤ في ٢٠١٦/٧/١٢ ومرفقها المخططات المعمارية الخاصة بمراكز الإسعاف الفوري . علماً بأنه لم يرد أي شي عن عقد الاجتماع قبل أجتماع اللجنة الفنية .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٦) :

يؤكد على كل من الهيئة العامة للطرق والجسور ومديرية المرور العامة إضافة الى دائرتي المشاريع والأمر الفنية في وزارة الصحة لسرعة حسم موضوع إنشاء مراكز للإسعاف الفوري وشرطة المرور على طرق المرور السريعة تنفيذاً للالتزامات جمهورية العراق المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق وإتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي .

٧. موضوع الموائى

مناقشة إجابة الشركة العامة لموائى العراق حول قرار اللجنة الفنية رقم (٦) بالاجتماع الثاني عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ والذي تضمن: (يؤكد على الشركة العامة للموائى للإجابة رسمياً على كتاب الأمانة التنفيذية المرقم ١٧٠١٤ في ٢٠١٦/٥/١٦ (المرفق صورة عنه ربطاً) وعرض الإجابة خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية رقم (١٣) لغرض مناقشة الموضوع واتخاذ التوصية المناسبة بصدده).

- تم التأكيد على الشركة العامة لموائى العراق بكتابنا ١٩٩١٥ في ٢٠١٦/٦/١٤ وحسب ما جاء بقرار اللجنة الفنية وتم التأكيد على كتابنا للمرة الثانية بموجب كتابنا ٢٧٥٩٦ في ٢٠١٦/٩/٢٢ (المرفق صورة عنهما ربطاً).

- تم تشكيل لجنة برئاسة السيد مدير عام الدائرة القانونية في وزارة النقل وعضوية السيد هلال القرشي / الأمين التنفيذي للجنة الوطنية وممثل الشركة العامة لموائى العراق لحسم موضوع إعفاء الشاحنات الحكومية التابعة للشركة العامة للنقل البري من الرسوم والأجور التي تفرضها شركة نافذ على الشاحنات الداخلة الى الموائى وقد أعلمنا السيد مدير عام الدائرة القانونية شفويًا بحسم الموضوع ودياً مع شركة نافذ.

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٧) :

- أ. يؤكد على الشركة العامة للموائى للإجابة رسمياً على كتاب الأمانة التنفيذية بالسرعة الممكنة لأهميته في تقليص مبالغ الأجور والرسوم والضرائب المفروضة في الموائى.
- ب. يجب على كافة أعضاء اللجنة الفنية مراجعة جدول أعمال أجتتماع اللجنة والتهيئة له بشكل جيد وأن تكون المشاركة فعالة في الأجتتماع .

٨. موضوع المواد التالفة والمرفوضة والمكدسة في الموائى البحرية

نتائج فريق عمل وضع آلية لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة والمكدسة في الموائى المشكل بموجب الأمر الوزاري المرقم ٧١١٦ / ٢٧٤٠٥ في ٢٠١٥/٩/٢٢ بعد زيارته الى المواقع التي تتواجد فيها تلك البضائع .

عرض تقرير فريق العمل أعلاه مع جدول بالمواد المكدسة والوارد الينا بموجب كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية المرقم ح / ٨٨٢٢/١٢ في ٢٠١٦/٧/١٥ المتضمن المقترحات الخاصة بمعالجة المواد التالفة والمرفوضة والمكدسة في الموائى البحرية لغرض مناقشته وإتخاذ التوصية المناسبة بشأنه .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٨) :

- أ. صادقت اللجنة الفنية على توصيات فريق العمل مع ملاحظة الاستفادة من المواد الغذائية التالفة والعلف الحيواني التالف لاستعماله كعلف للأسماك حسب توصية ممثل وزارة الزراعة ، مع إلزام الهيئة العامة للكمارك بتوفير الآليات والأيدي العاملة لرفع كافة المواد الواردة في الجداول المرفقة بمحضر فريق العمل .
- ب. ترفع توصيات فريق العمل الى اللجنة الوطنية لغرض دراستها وإتخاذ القرار المناسب بصددها على أن يتم تنفيذ التوصيات ضمن سقف زمني محدد .

٩. موضوع المدن الخزنية

- عرض كتاب مجلس محافظة البصرة / دائرة الشؤون الاقتصادية والتنمية الاستراتيجية المرقم بالعدد ١٠١٥٠ في ٢٠١٦/٦/١٦ المتعلق بإنشاء مدينتين صناعيتين خارج حدود التصميم الأساسي لمدينة البصرة إجابة على كتابنا المرقم ١٤١٦٠ في ٢٠١٦/٤/١٢ .
- عرض كتاب الشركة العامة للنقل البري المرقم بالعدد ١٠٠٢٢ في ٢٠١٦/٦/١٦ حول مشروع ساحات التبادل التجاري حول مدينة بغداد .
- عرض كتاب مجلس محافظة واسط / اللجنة القانونية المرقم بالعدد ٤٨١٣ في ٢٠١٦/٣/٣٠ .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٩) :

التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على هذا الموضوع مجدداً وحث الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لدعمه وتنفيذه على أرض الواقع لما له من أهمية كبيرة في تسهيل عمليات النقل والتجارة وحل الاختناقات وتجاوز السلبيات الموجودة في جميع محافظات البلاد.

١٠. موضوع قانون حماية المستهلك

عرض كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ق/١٦/٢/٢/١٧٢٧٠ في ٢٠١٦/٦/٢٠ المتضمن التريث بإجراءات السير بتسريع تعليمات قانون حماية المستهلك لحين الانتهاء من تشكيل مجلس حماية المستهلك الذي ما زال قيد الدراسة .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (١٠) :

التوصية إلى اللجنة الوطنية للتأكيد مجدداً على ضرورة الأسراع بإقرار تعليمات تنفيذ قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ وتشكيل مجلس حماية المستهلك لما له من أهمية كبيرة في السيطرة على البضائع الداخلة الى العراق وتسهيل عمليات الفحص وكشف حالات التلاعب والغش .

خامساً: تم عقد الاجتماع الرابع عشر بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٠ برئاسة الدكتور حسن علي موسى الموسوي / خبير لشؤون النقل/ رئيس اللجنة الفنية ، وحضره (٣٥) عضو من مجموع (٤٤) وهم:

١. السيد عادل خضير عباس المسعودي/ مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية / وزارة التجارة
٢. اللواء سامي عبدالحسين / مدير عام المديرية العامة للمنافذ الحدودية / وزارة الداخلية
٣. اللواء الحقوقي أحمد صالح حمود / ممثل مدير عام المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب / وزارة الداخلية
٤. الدكتور حسين علي داود الكرطاني / مدير عام دائرة تخطيط القطاعات / وزارة التخطيط
٥. السيدة نسرين سامي سوادي / مدير عام دائرة السيطرة النوعية / وزارة التخطيط
٦. الدكتور راضي مهدي السفاح / مدير عام شركة ما بين النهرين العامة للبذور/ وزارة الزراعة
٧. السيد ضياء عبدالحسين الاشيقر / مدير عام / الهيئة الوطنية للاستثمار
٨. السيد حقي أسماعيل ابراهيم / مدير عام / جهاز المخابرات الوطني
٩. السيد عصام عباس مهدي / مدير عام الهيئة العامة للطرق والجسور/ وزارة الاعمار والاسكان والبلديات
١٠. الانسة وفاء جورج دانو/ مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة النقل
١١. السيدة ابتهاج هاشم صابط / مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة وكالة / وزارة التجارة

١٢. السيد عباس نصر الله محان / مدير عام دائرة الاستثمارات وكالة / وزارة الصناعة والمعادن
١٣. السيد عبدالحسين جبر مباركة / امين عام اتحاد الغرف التجارية
١٤. السيد حسين ذياب جاسم آل مباركة / نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين
١٥. السيد سلام جبر سلوم / مدير عام الشركة العامة للسكك الحديدية وكالة / وزارة النقل
١٦. السيد عبدالكريم كنهل علي / مدير عام الشركة العامة للنقل البحري وكالة / وزارة النقل
١٧. السيد عبدالامير كريم المحمداوي / مدير عام الشركة العامة للنقل البري وكالة / وزارة النقل
١٨. السيد حاتم سهام أسماعيل / مدير عام دائرة التصاميم / أمانة بغداد
١٩. السيدة مها هاشم صادق / معاون مدير عام الهيئة العامة للضرائب / وزارة المالية
٢٠. الدكتورة عبير عبدالامير / ممثلة عن مدير عام الدائرة الاقتصادية / وزارة المالية
٢١. الدكتور محمود عبدالرضا / ممثل عن مدير عام دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة والبيئة
٢٢. العقيد ابراهيم عبدالسلام خليل / ممثل عن مدير شؤون الإقامة في مديرية الجنسية العامة / وزارة الداخلية
٢٣. العقيد وليد حسن ياسين / ممثل عن مدير عام مديرية المرور العامة / وزارة الداخلية
٢٤. السيد عبدالمجيد عبدالحاميد / ممثلاً عن عام الشركة العامة للاتصالات والبريد/ وزارة الاتصالات
٢٥. السيد عبدالرزاق خضير مجيد / ممثل مدير عام مركز الوقاية من الإشعاع / وزارة الصحة
٢٦. السيدة مريم حسون / ممثلة عن مدير عام الإحصاء والبحوث/ البنك المركزي العراقي
٢٧. السيدة نهلة كامل علوان / مدير قسم تنظيم المدن / ممثلة عن مدير عام البلديات / وزارة الاعمار والإسكان
٢٨. السيدة الهام علي أحمد م.م. مدير عام الدائرة الفنية / ممثل عن المدير العام / وزارة النقل
٢٩. السيد عبدالخالق جميل ناصر / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لموانئ العراق / وزارة النقل
٣٠. السيد قيس سلمان هاشم م.م. مدير عام الشركة العامة لإدارة النقل الخاص / ممثلاً عن المدير العام / وزارة النقل
٣١. السيد علي ياسين عبدالرضا/مدير قسم العلاقات الدولية /ممثل عن مدير عام دائرة المجمع السياحية / وزارة الثقافة
٣٢. السيدة خلود يحيى / ممثلة عن رئيس جمعية التأمين العراقية/ ممثل شركات التأمين
٣٣. السيد بلال أكرم حسين / ممثل عن مدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات/ وزارة الاتصالات
٣٤. السيد ماهر عبدالستار/ مدير قسم التخطيط والمتابعة / ممثل عن مدير عام الشركة العامة للمسافرين والوفود / وزارة النقل

غير الحاضرين :

١. السيد منذر عبدالامير أسد / مدير عام الهيئة العامة للمناطق الحرة / وزارة المالية
٢. السيد كاظم علي عبدالله / مدير عام الهيئة العامة للكمارك / وزارة المالية
٣. السيد زاهد عاشور حيدر / مدير عام أمن المطارات والموانئ البحرية / جهاز الامن الوطني
٤. السيد احمد حميد يوسف/ مدير عام الشركة العامة للأدوية والمستلزمات الطبية/ وزارة الصحة
٥. السيد عباس ناصر مجيد/ مدير عام الدائرة القانونية وكالة / وزارة النقل
٦. السيد حسين محسن / مدير عام المنشأة العامة للطيران المدني وكالة / وزارة النقل
٧. السيد حسين عزيز باصي / نائب رئيس رابطة شركات السفر والسياحة في العراق
٨. السيد أحمد طارق حسين / معاون المدير التنفيذي وكالة لرابطة المصارف العراقية
٩. السيد نوري جاسم زامل / عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات العراقي

لم يتم تحديد ممثل اتحاد الناقلين العراقيين لوجود نزاعات قضائية خاصة بأجراءات تشكيل إدارة الاتحاد وذلك بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد (١٠١٨) في ٢٠١٤/٢/٢٠.

وقد ناقش الاجتماع المواضيع التالية واصدر القرارات المذكورة أرائها:

١. ورقة عمل حول تطوير قطاع النقل

١. مقترح إتحاد الغرف التجارية بكتابه المرقم بالعدد ٣٩٣٤ في ١٦/١٠/٢٠١٦ .
١. إعادة تأهيل الطرق والجسور حيث هناك حاجة ملحة في المدى القصير لتسهيل انتقال البضائع والسلع مما يساهم بالحد من ارتفاع أسعارها ووصولها إلى المستهلك بسرعة .
٢. التوسع بإنشاء ومد السكك الحديدية حيث يعتمد مستقبل قطاع السكك على قدرته في اجتذاب حصة كبيرة من السوق لخدمة الشحن .
٣. إعادة تنظيم النقل العام وإرجاع الخطوط العاملة السابقة ومباشرة العمل بمترو بغداد والتفكير بحلول عصرية وعملية لمشكلة النقل حيث يمكن للمشغلين من القطاع الخاص أن يقدموا خدماتهم بأسعار معقولة.
٤. تطوير أسطول النقل الجوي والاستفادة من المبالغ المتحصلة من عبور الطائرات وتوجيهها من لحظة دخولها الأجواء العراقية وحتى خروجها منها .
٥. أعداد خطة واضحة وشاملة لتطوير الموانئ العراقية البحرية .
٦. تيسير التجارة الإقليمية وتطوير المنافذ الحدودية مع الدول المجاورة واعتماد الأساليب الحديثة لاختصار الجهد والوقت والاستفادة من موقع العراق كحلقة وصل بين تركيا والخليج والأردن من خلال مرور البضائع والسلع من خلاله (ترانزيت) من وإلى البلدان .
٧. اعتماد دفتر مرور للشاحنات صادر من الهيئة العامة للكمارك .
٨. النظر بإمكانية تشكيل ائتلافات بين الشركات النقل العراقية ونظيراتها في الدول المجاورة للحصول على التسهيلات المناسبة وتجنب العراقيل الروتينية وتسهيل مهمة النقل بين العراق وهذه البلدان .

مشاكل الموانئ البحرية

١. لم يتم اجراء الصيانة الملائمة لسنوات عديدة .
٢. ضعف الطاقة الاستيعابي للأرصعة وعدم توفر معدات كافية والمتوفر قديم يعود لسبعينات القرن المنصرم .
٣. بالنسبة لميناء ام قصر فإن عمق الميناء غير مناسب للسفن ذات الغاطس الكبير .
٤. عدم وجود محطات متخصصة للحاويات كما هو الحال في موانئ الدول المجاورة وضعف الخدمات المقدمة للسفن في الموانئ العراقية .
٥. الافتقار الى مركز للبحوث والدراسات في مجال الموانئ وسبل تطويرها .
٦. الممرات الملاحية العراقية لازالت تعاني من الغوارق التي تؤثر على دخول وخروج السفن .
٧. هناك نقص كبير في الحفارات ، الساحبات ، البواخر ، الرافعات البحرية ، بواخر الإنارة ، زوارق المسح والتلوث البحري والإدلاء ، وناقلات الوقود والماء .
٨. أن طاقة عمل الموانئ محدودة حالياً ولا يمكنها تلبية حاجات العراق المستقبلية في مجال الاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت عبر العراق .

٩. المنافسة من قبل موانئ الدول المجاورة كما أن العديد من تجار القطاع الخاص وكذلك دوائر الدولة يستورد بضائعه عن طريق موانئ الأردن أو الكويت وتركيا وسابقا سوريا وذلك اثر سلبا" على كميات البضائع التي تستقبلها الموانئ العراقية وذلك لأسباب منها :
- الفرق في نوع وأسعار الخدمات المقدمة وكلف النقل البري
 - الوضع الأمني
١٠. ضعف وعزوف القطاع الخاص عن المشاركة بالاستثمار في تنفيذ البنى التحتية للموانئ التجارية .
١١. مازالت الكثير من المعاملات التي تتم في الموانئ تجري بصورة غير تقليدية ولا يستخدم الحاسب الالكتروني إلا في المراحل الأخيرة .

الحلول المقترحة

١. نحن بحاجة إلى جرد لأصول الموانئ وتقييم شامل لأوضاعها وقيمتها وموقعها .
٢. يجب علينا تطوير نشاط الموانئ العراقية من موانئ ثانوية إلى موانئ رئيسية وذلك عن طريق إنشاء ميناء الفاو والذي بإمكانه استقبال البواخر العملاقة .
٣. تقليل كلف النقل وتحويل موانئ العراق إلى موانئ جاذبة ومنافسة لدول الجوار وتعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة وصل بين آسيا وأوربا .
٤. تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل وتقديم الخدمات لمشاريع الموانئ .
٥. حفر وتعميق القنوات الملاحية وتأثيرها وربطها بمنظومات سيطرة (الالكترونية وفديوية) على حركة الملاحة والسفن فيها .
٦. الاستفادة من خبرات الشركات العالمية بالتعاقد معها لتقديم الاستشارات والمقترحات والحلول لرفع كفاءة وأداء الشركة العامة لموانئ العراق بما فيها دورها كمنظم ومراقب لأداء القطاع الخاص العامل في الموانئ .
٧. انتشال الغوارق البحرية .
٨. تعزيز أسطول الحفارات والساحبات وبواخر الإنارة وغيرها وكذلك تحديث منظومات الكهرباء والمنظومات الالكترونية والميكانيكية التي تسرع عملية المناقلة للبضائع في الميناء وتطوير وتحديث المسفن والمزالق البحرية وكل ما تحتاجه عملية تصليح وتسفين البواخر .
٩. تحديث الموانئ فيما يتعلق بخدمات الإسكان والمياه والخدمات العامة التي يحتاجها المصدرون والمستوردون والعاملين في الميناء .
١٠. أن مقترحات تعديل الأسعار وأجور الخدمات في الموانئ العراقية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأسعار المفروضة في موانئ دول الجوار والموانئ القريبة حيث يجب أن تكون منافسة لها لتصبح عامل جذب كون الموانئ العراقية تقع نهاية الخليج العربي .
١١. فسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في مجال تنفيذ الأرصفة والتشغيل وتقديم الخدمات .
١٢. التقيد بالمعايير الدولية وتعديل القوانين البحرية القديمة .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (١) :

تعرب اللجنة الفنية عن شكرها وتقديرها للاتحاد العام للغرف التجارية العراقية لجهوده ورغبته الصادقة في دعم وتطوير قطاع النقل العراقي من خلال تشخيص السلبيات وإقتراح الحلول بعد مناقشتها مع التجار العراقيين أنفسهم ، وتود اللجنة أن تبين بأن وزارة النقل قد قطعت شوطاً واسعاً في تجاوز السلبيات المذكورة في ورقة العمل وهي مستمرة بذلك من أجل الوصول الى المعايير الدولية وندعو الاتحاد والتجار كافة للتفاعل المباشر مع وزارة النقل وتشكيلاتها لغرض العمل سوية على تطوير قطاع النقل بأعتماد أسلوب الاستثمار والتشغيل المشترك .

٢. موضوع التأمين

توسيع غطاء قانون التأمين الإلزامي لحوادث السيارات (تعديل قانون التأمين الإلزامي لحوادث السيارات ليشمل هذا التعديل تأمين ممتلكات الشخص الثالث لكون القانون بصيغته الحالية شمل بتشريعه حماية الأشخاص دون الممتلكات للشخص الثالث وتعديل الأسعار المستوفاة وفق توسيع الغطاء المقترح). مقترح جمعية التأمين العراقية

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٢) :

التوصية الى اللجنة الوطنية بتعديل قانون التأمين الإلزامي ليشمل كافة الأضرار التي تتعرض لها المركبات والأشخاص ولكافة الأطراف المشتركة بالحادثة أي يتحول إلى تأمين شامل ملزم يغطي كافة الأضرار البشرية والمادية عند حصول حادث للمركبة كما هو معمول به في دول العالم المختلفة.

ب . تفعيل المادة (١٠٣) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ والتي نصت على (لرئيس الديوان بموافقة الوزير إصدار أنظمة داخلية تلزم الأشخاص بالتأمين ضد أخطار معينة) . أن تفعيل المادة المذكورة من شأنه أن ينشط ليس أعمال التأمين فقط ، وإنما يوفر أنظمة حماية متوازنة للأشخاص . مقترح ديوان التأمين

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٣) :

١ . تؤيد اللجنة الفنية مقترح ديوان التأمين وتوصي الى اللجنة الوطنية بأصدار قرار بالزام وزارة المالية بتنفيذ المادة (١٠٣) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ الناخذ لما لها من أهمية كبيرة في توسيع حماية الثروة الوطنية ومنها البضائع ووسائل النقل والتجارة إضافة الى أرواح المواطنين.

٢ . التوصية الى اللجنة الوطنية ببحث ديوان التأمين وشركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة بزيادة وتوسيع نشاطاتها والترويج عن خدماتها بكافة الوسائل محلياً ودولياً من أجل تعزيز الثقة المحلية والدولية بها خدمة للاقتصاد الوطني .

٣. موضوع الرسوم والضرائب والأجور

مناقشة قرار اللجنة الفنية رقم (٢ - أ) بالاجتماع الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٦ المدرجة أدناه :

يطلب من كافة الجهات التي تستوفي أجور أو رسوم أو ضرائب في كافة المنافذ الحدودية إعداد دراسة حسابات الكلفة للأعمال والنشاطات التي تقوم بها في المنافذ بشكل خاص ومقارنتها مع الأجور والرسوم والضرائب التي تستوفيتها لبيان مقدار الزيادة والمبالغة فيها ولكي يتم تحديد القيمة المعقولة لهذه المبالغ.

- لم تردنا أية حسابات كلفة الأجور أو الرسوم والضرائب .
- عرض كتاب مجلس محافظة البصرة المرقم بالعدد ش ح /٢/١٧٢٨٧ في ٥/١٠/٢٠١٦ .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٤) :

بما أن الموائئ خاضعة لسلطة القانون الاتحادي بموجب الدستور فلا يجوز تطبيق قوانين محلية صادرة عن مجالس المحافظات داخل الموائئ ، عليه يتم التأكيد على الشركة العامة للموائئ من قبل الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لدراسة الموضوع جيداً من كافة النواحي آخذين بنظر الاعتبار عدم تعارضه مع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧ وتقديم الرأي النهائي له في الاجتماع القادم للجنة الفنية .

٤. موضوع فريق عمل إسعاف المصابين بحوادث الطرق الخارجية

عرض كتاب وزارة الاعمار والإسكان / مكتب وكيل الوزارة المرقم بالعدد ٣٧٧٨٢ في ١/١١/٢٠١٦ ومرفقه محضر نتائج اجتماع اللجنة الفنية المشكلة من قبل وزارة الاعمار إجابة على قرار اللجنة الفنية رقم (٦) المتخذ باجتماعها الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٦ المتضمن (يؤكد على كل من الهيئة العامة للطرق والجسور ومديرية المرور العامة إضافة الى دائرتي المشاريع والأمور الفنية في وزارة الصحة لسرعة حسم موضوع إنشاء مراكز للأسعاف الفوري وشرطة المرور على طرق المرور السريعة بأسلوب الاستثمار تنفيذاً لالتزامات جمهورية العراق المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق وإتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي) ، حيث رفض قرار اللجنة الفنية بعدم إمكانية قيام المستثمرين بإنشاء المراكز لوجود أشكال قانونية .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٥) :

تكليف دائرة الأمور الفنية في وزارة الصحة لتقديم أحصائية عن عدد الوفيات والجرحى نتيجة حوادث الطرق في العراق سنوياً لغرض دراستها في الاجتماع القادم للجنة الفنية والخروج بتوصيات مناسبة ترفع الى اللجنة الوطنية.

٥. موضوع المواد التالفة والمرفوضة والمكدسة في الموائئ البحرية

قرار اللجنة الوطنية رقم (٦) بأجتماعها الثالث عشر المنعقد في ٥/١٢/٢٠١٦ المتضمن إعادة توصية اللجنة الفنية رقم (٨) الى اللجنة الفنية لغرض إعادة دراستها من الناحيتين الفنية والقانونية .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٦) :

تكليف الهيئة العامة للكمارك بدراسة الموضوع بشكل جيد من الناحيتين القانونية والفنية وتقديم التوصية الى اللجنة الفنية بأجتماعها القادم لغرض دراستها واتخاذ القرار المناسب بصدد الموضوع .

٦. موضوع الموائى

قرار اللجنة الفنية رقم (٧/ أ) بالاجتماع الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٧/٩/٢٠١٦ حول الشكوى المتعلقة بزيادة المبلغ المستحصل من قبل شركة نافذ الأردنية للخدمات اللوجستية وأدارة الشاحنات في ميناء أم قصر من (٦,٠٠٠) ستة الالاف دينار الى (١٢,٠٠٠) اثنا عشر الف دينار . حيث لم ترد الأجابة من الشركة العامة لموائى العراق لحد الآن .

بعد المناقشة إتخذت اللجنة الفنية قرارها رقم (٧) :

تؤكد اللجنة الفنية على الشركة العامة للموائى لحسم الموضوع وتزويدنا بأجابتها النهائية لغرض مناقشتها في الأجتماع القادم واتخاذ القرار المناسب ، مع الإشارة إلى أن هذه اللجنة لا تؤيد أضافة أي تكاليف أخرى على البضائع والمستهلك .



الفصل السادس الاتفاقيات

مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المعتمد من قبل منظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة المتضمن :

١. اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي

هدف الاتفاقية : تسهيل حركة النقل البري على الطرق الدولية في المشرق العربي وزيادة التعاون والتبادل التجاري والسياحي فيما بين الأطراف الداخلة في الاتفاق عبر إنشاء وتطوير شبكة الطرق الدولية التي تفي بحاجات النقل والمرور المستقبلية مع مراعاة شؤون البيئة وخلال فترة زمنية أقصاها (١٥) خمسة عشر سنة.

تمت المصادقة على الاتفاقية بموجب القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧ ويتوجب على العراق بموجب الاتفاقية أدامة وإنشاء محاور الطرق الدولية أدناه (أجمالي أطوال المحاور ٣٠٢٠ كلم) ووضع الأولويات لها عند وضع الخطط الوطنية التي تتعلق بإنشاء وصيانة شبكات الطرق الوطنية.

- المحور M5 (تركيا - زاخو - موصل - بغداد - السماوة - البصرة - صفوان - الكويت - دول الخليج)
- المحور M10 (ايران - حاج عمران - أربيل - موصل - ربعة - سوريا)
- المحور M15 (حلب - منفذ البوكمال - منفذ القائم - رمادي)
- المحور M30 (رطبة - منفذ الوليد - سوريا)
- المحور M40 (ايران - المنذرية - خانقين - بغداد - الرمادي - رطبة - طربيل - الاردن)

• طلبت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتابها ١٠٧٥ في ٢٠١٦/٣/٩ من الهيئة العامة للطرق والجسور تزويدها بنسخة من خارطة الطرق بمقياس رسم ١٠٠٠٠/١ باللغتين العربية والإنكليزية لتعتمد دولياً من قبل السواح وسواق السيارات من مختلف الجنسيات ، ونوهت بإمكانية طبع الخرائط بالمقياس المطلوب وذلك بتقسيمها الى عدة أقسام وباللغتين العربية والإنكليزية لكي تصبح خرائط دولية ، وقد بينت الهيئة سعيها لطبع الخرائط ضمن المقياس المطلوب في ضوء الأمكانات الفنية المتاحة والتخصيصات المالية المتوفرة. وكما وبينت الهيئة بكتابها ١٨١٩٥ في ٢٠١٦/٩/٢٨ عدم أستكمال مشروع الخرائط الرقمية (GIS) لطرق العراق بسبب خروج بعض المحافظات والمناطق خارج سيطرة الحكومة الاتحادية .

• تم التأكيد على وزارة النقل في الإقليم بموجب كتاب الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المرقم ٢٠٦٩١ في ٢٠١٦/٦/٢٢ لأعلامنا إجراءاتها في تنفيذ الأجزاء الواقعة ضمن محور الطريق الدولي (M10) المتضمن أجزاء الطريق (زاخو - موصل) (ايران - حاج عمران - أربيل - موصل) الواقعة ضمن إقليم كردستان ولم يتم تزويدنا بأية تفاصيل عن الموضوع .

• تم تزويد منظمة الاسكوا بموجب وثيقة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة النقل في دورتها السادسة عشر بالاستبيانات الخاصة بنسب تنفيذ أفاق الطرق الدولية في المشرق العربي للمحاور (M5 ، M10 ، M15 ، M30 ، M40 ، M50) بموجب كتاب قسم التعاون الدولي المرقم بالعدد ١٥٨٨٥٦ في ٢٠١٦/٥/٤ .

● خلال اجتماع اللجنة الوطنية الثامن المنعقد في ٢٠١٦/٦/٢٣ تم عرض كتاب وزارة الاعمار والإسكان والبلديات / مكتب وكيل الوزارة المرقم بالعدد ٥١٢٥ في ٢٠١٦/٢/١٤ المعروض فيه توصيات اللجنة الفنية المشكلة لدى الهيئة العامة للطرق والجسور لغرض دراسة إمكانية إخضاع القاطع الجنوبي من طريق المرور السريع رقم (١) لنظام الجباية التعريفية (Toll Road) بناءً على ما جاء بتوصية اللجنة الوطنية المتخذة بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ حول دراسة مقترح تأجير أو أستثمار الطرق السريعة وأمكانية تطبيقه كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، حيث بين السيد إستبرق إبراهيم الشوك الوكيل الأقدم لوزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة بأن الدراسة المقدمة من الهيئة العامة للطرق والجسور تبين عدم إمكانية أستثمار الطرق السريعة بسبب وضع العراق الحالي وعدم أستكمال تأهيل البنى التحتية للطرق السريعة والطرق البديلة الأخرى.

● خلال اجتماع اللجنة الفنية الرابع عشر المنعقد في ٢٠١٦/١٢/٢٠ تم عرض كتاب وزارة الاعمار والإسكان / مكتب وكيل الوزارة المرقم بالعدد ٣٧٧٨٢ في ٢٠١٦/١١/١ ومرفقه محضر نتائج اجتماع اللجنة الفنية المشكلة من قبل وزارة الاعمار وإجابة على قرار اللجنة الفنية رقم (٦) المتخذ بأجتماعها الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ المتضمن (يؤكد على كل من الهيئة العامة للطرق والجسور ومديرية المرور العامة أضافة الى دائرتي المشاريع والأمرور الفنية في وزارة الصحة لسرعة حسم موضوع إنشاء مراكز للأسعاف الفوري وشرطة المرور على طرق المرور السريعة بأسلوب الإستثمار تنفيذاً لالتزامات جمهورية العراق المتعلقة بالسلامة المرورية على الطرق وإتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي) ، حيث رفض قرار اللجنة الفنية بعدم إمكانية قيام المستثمرين بإنشاء المراكز لوجود أشكال قانونية .

● بتاريخ ٢٠١٦/٤/٥ تم عقد الاجتماع الثاني لفريق عمل أعداد دراسة وتوصيات لتنفيذ منظومة هواتف طوارئ للطرق الخارجية المشكل برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الوطنية وعضوية وزارات الاتصالات – الاعمار والإسكان (الهيئة العامة للطرق والجسور) ، الصحة ، الداخلية (مديرية المرور العامة) بموجب الامر الوزاري المرقم ٣٥١٧١/٢٥٤٦ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ ، وكانت توصيات الاجتماع بتحديد رقم هاتف نقل ثلاث مراتب تقوم هيئة الاعلام والاتصالات بالتنسيق مع شركات النقل حول ذلك مع تحديد غرفة عمليات مشتركة برئاسة وزارة الداخلية ، وتم تزويد هيئة الاعلام والاتصالات بموجب كتاب الأمانة التنفيذية المرقم بالعدد ١٥٨٥٤ في ٢٠١٦/٥/٤ بتوصيات الاجتماع لأخذ ما يلزم وأجابت بكتابها المرقم بالعدد ٥٠٥٢/ت/٧ في ٢٠١٦/٦/٢٢ بأقرار مبدأ الرقم الموحد من قبل مجلس الأمن الوطني ضمن جلسته (٢٠١٦٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٩ وسيتم تشكيل فريق عمل فني لإعداد دراسة فنية متكاملة عن الموضوع من حيث جهة الارتباط والهيكلية والمتطلبات الفنية وطلبت تزويدها بدراسات مماثلة عن المشروع في الدول الأخرى لغرض الاستفادة منها لتنفيذ المشروع ، وقد تم تزويد الهيئة بنماذج عن منظومة هواتف الطوارئ على الطرق الخارجية في الاتحاد الأوربي والهند وأفريقيا ، والعمل مستمر بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات والاعلام والدوائر الأخرى لتخصيص رقم هاتف نقل ثلاث مراتب.

٢. مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي

تمت مصادقة العراق على أنضمام العراق الى مذكرة التفاهم بموجب قانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٧ وتم دخول المذكرة حيز التنفيذ في ٢٠٠٨/٦/١٥ .

• تم اعلام وزارة الاتصالات / مكتب الوزير بموجب كتاب الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المرقم بالعدد ٧٢٠٢ في ٢٠١٦/١/٢٦ بتسمية السيد عبدالخالق كاظم عباس بوظيفة ضابط بحري /١ في الشركة العامة لموانئ العراق كعضو أرتباط وزارة النقل في فريق العمل المراد تشكيله من قبل وزارة الاتصالات ليتولى أستكمال متطلبات تنفيذ بنود المذكرة المتعلقة بوزارة الاتصالات المدرجة في أدناه وأجراء مسح ميداني مشترك من قبل المختصين في كلا الوزارتين لهذا الغرض :

١. إنشاء مركز مراقبة مدني (على أن يكون في موقع يخدم الغرض الذي أنشأ من أجله) وقريب من البنى التحتية التابعة لوزارة الاتصالات لغرض تناقل البيانات بشكل سريع .
٢. إنشاء مركز أقليمي ودولي يشمل محطة أرضية ساحلية (Coast Earth Station) .
٣. إنشاء مركز قاعدة بيانات (Data Center) خاص بالمشروع لتأمين متطلبات الإنقاذ البحري على أن يرتبط مستقبلاً بالمركز الوطني لخرن المعلومات .

• تم مفاتحة وزارة الاتصالات / مكتب الوزير بموجب كتاب الأمانة التنفيذية المرقم بالعدد ٢٣٤٧٩ في ٢٠١٦/٨/٤ لأعلامنا فيما إذا تم تشكيل فريق العمل المشترك مع ممثلي وزارة الاتصالات الخاص باستكمال متطلبات المذكرة أعلاه في مجال الاتصالات البحرية وما هي الإجراءات المتخذة من قبله في حالة تشكيله .

• بينت الشركة العامة لموانئ العراق / قسم التفتيش البحري بكتابه ١٧١٣٦ في ٢٠١٦/٨/٣١ زيارة وفد وزارة الاتصالات مقر الشركة في البصرة والمفاصل ذات العلاقة بطبيعة المهمة وتم دراسة موضوع الاتصالات البحرية وأعداد تقرير أولي حول المتطلبات الالزامية وسيتم عرضه على المراجع الادارية لغرض التصديق والقرار .

• تم التأكيد على الشركة العامة لموانئ العراق / قسم التفتيش البحري بكتابنا المرقم بالعدد ٣١٦٦٠ في ٢٠١٦/١١/٣ لتزويدها بنتائج أجتتماع فريق العمل المشترك مع ممثلي وزارة الاتصالات الخاص باستكمال متطلبات المذكرة أعلاه في مجال الاتصالات البحرية ولم ترد الإجابة لحد الآن .

• تمت إجابة الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتابها المرقم بالعدد ٧٢٣١ في ٢٠١٦/١/٢٧ على كتاب الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المرقم ٢٣ في ٢٠١٥/١/٥ الذي بين فيه عدم إمكانية أختصار أو تقليص إجراءات الإدارات الكمركية في الموانئ كونها ملزمة وفق قانون الكمارك رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ ، وأوضحت الأمانة التنفيذية بأن المادة (٤-أ) من نص المذكرة والتي تنص على (تبسيط وموائمة القوانين واللوائح والإجراءات التي ترعى عمليات الموانئ والمرافئ البحرية ومن ضمنها الإجراءات الجمركية والصحية والإدارية وذلك لتقصير مدة بقاء السفن في موانئها تماشياً مع اتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية وتعديلاتها) تعني تطبيق النظام العالمي للحوسبة الالكترونية للإدارة الكمركية مثل نظام . ASYCUDA

• بين الصندوق العراقي للتنمية الخارجية بكتابه ١١٦٩ في ٢٠١٦/٦/٢٠ عن استعداد شركة التأمين العراقية العامة للتغطيات التأمينية في التأمين البحري كما ورد في المادتين (١٠) و(١١) من المذكرة المتعلقة بالتأمين البحري والتأمين على البضائع والسفن والتعويض البحري وتشجيع التعامل مع الشركات الوطنية للتأمين ، وكما رجت شركة التأمين الوطنية الايعاز الى تشكيلات وزارة النقل والدوائر الحكومية الأخرى التي لديها عقود أستيرادية بالتعامل معها كون لديها ملائمة مالية كافية للايفاء بكافة التزاماتها تجاه المؤمن لهم ، وكما ولديها مداورات جارية مع شركة النقل البحري بالإضافة الى شركات أخرى .

• أجابت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتابها ٢١٠٢٨ في ٢٠١٦/٦/٢٧ وبينت الاتي :

١. أن الموضوع يتعلق بكافة شركات التأمين الحكومية والخاصة وليس متعلقاً بشركتي التأمين الحكوميتين فقط .
٢. أن الموضوع يتعلق بكافة الجهات التي تتعامل بالإستيراد والتصدير والترانزيت في العراق سواء كانت حكومية أو خاصة وليس مع تشكيلات وزارة النقل فقط .
٣. سبق وأن تم في إجتماعات سابقة للجنة الوطنية تأشير ضعف نشاطات التسويق لشركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة مما أدى الى توجه المستوردين والمصدرين للتعاقد مع شركات تأمين أجنبية بدلاً من العراقية وهناك مراسلات مع ديوان التأمين وجمعية التأمين العراقية الممثلة في عضوية اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة ورافق ربطاً بعض المراسلات حول الموضوع .

• ورد كتاب الدائرة الفنية / إدارة شؤون الموانئ والنقل البحري المرقم بالعدد ١٥١٧ في ٢٠١٦/٧/٢٥ المعنون الى شركتي النقل البحري والموانئ بدعم شركات التأمين الوطنية من القطاعين العام والخاص من خلال توفير التسهيلات اللازمة وتوجيه المستوردين الى ضرورة التأمين على بضائعهم لدى شركات التأمين الوطنية للقطاعين العام والخاص للحفاظ على المال العام .

• تم التأكيد على كتب الأمانة التنفيذية المرقمة بالأعداد ٧٢٣١ ، ٢٦٣٩٥ ، ٣١٠٩٤ في ٢٠١٦/١/٢٧ و ٢٠١٥/٩/١٣ و ٢٠١٥/١١/٩ على التوالي الموجهة لوزارة الصحة بموجب كتابها المرقم بالعدد ٧٢٣١ في ٢٠١٦/١/٢٧ لبيان إجراءاتهم المتعلقة بتسهيل إجراءات الفحص في الموانئ وفي مجال التلوث البحري .

• بينت الشركة العامة لموانئ العراق بكتابها المرقم بالعدد ٣٢٥١ في ٢٠١٦/٢/١١ بأنها على تواصل مستمر مع التشكيلات ذات العلاقة والمتابعة من خلال المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ROMPE المنبثقة من اتفاقية الكويت مع الذكر بأن الموانئ طرفاً في أعداد الخطة الوطنية لمكافحة الأنسكبات النفطية والتي يتم أعدادها بمساعدة منظمة جايسا اليابانية .

• بين مكتب الوكيل الفني في وزارة البيئة بكتابه المرقم بالعدد ٣٧٠ في ٢٠١٦/٨/٢٩ بالتأكيد على حماية البيئة البحرية من التلوث سواء بالمواد الخطرة والضارة أو التلوث بالزيت المنسكب ، مع الإشارة على ضرورة المصادقة الرسمية للعراق على اتفاقية ماربول ٨٧/٧٣ بملحقها الستة والتي تعتبر الاتفاقية الأم لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن السفن ، وكما أشار الى ضرورة الإشارة الى أن العراق عضو في المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية ROMPE التي تأسس من خلالها في عام

١٩٨٢ مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (ميماك) حيث تعد منطقة بحر رومبي منطقة بحرية خاصة لدى المنظمة البحرية الدولية . وكما طلب عقد إجتماع تنسيقي مع ممثلي الشركة العامة للموانئ لغرض إستكمال متطلبات تنفيذ بنود المذكرة المتعلقة بوزارة البيئة .

• تم تسمية ممثلي الشركة العامة للموانئ وهما السيد عبدالخالق جميل ناصر (ر.مهندسين أقدم) والسيد عبدالخالق كاظم عباس (م. رئيس ضباط) لعضوية فريق التباحث بموجب كتاب الشركة المرقم بالعدد ١٨٥٨٧ في ٢٠١٦/٩/٢٦ وتزويد وزارة البيئة بأسماء الممثلين بكتاب الأمانة التنفيذية المرقم بالعدد ٢٨٩٢١ في ٢٠١٦/١٠/٦ لغرض تحديد موعد ومكان عقد الاجتماع التنسيقي مع طلب الشركة بأنضمام خبراء في مجال اتفاقية ماربول واتفاقية مياه الصابوره .

• تم تزويد دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية / وزارة البيئة بأوليات المخاطبات الرسمية مع مكتب الوكيل الفني للوزارة حول الموضوع مع صورة عن مذكرة التفاهم بكتاب الأمانة التنفيذية المرقم بالعدد ٣١٦٦٢ في ٢٠١٦/١١/٣ للتنسيق مع الوزارة والشركة العامة للموانئ بشكل مباشر حول الموضوع .

• تم مفاتحة وزارة البيئة / قسم مراقبة الكيماويات وتقييم المواقع الملوثة بكتاب الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المرقم بالعدد ٣٥٤٦٢ في ٢٠١٦/١٢/١٥ لتسمية ممثليها لغرض تحديد موعد الاجتماع ، ولم ترد الإجابة لحد الآن .

٤. اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية

تمت المصادقة على الاتفاقية بموجب القانون المرقم ٤٦ لسنة ٢٠١٣ .

أ- قرار تشكيل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاقية: أستناداً الى قرار رئاسة الجمهورية (٤٤) الخاص بالتصديق على (قانون تصديق الاتفاقية رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٣) المبعغ اليها بموجب كتاب الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود المرقم بالعدد ٥١٦٢ في ٢٠١٤/١/٥ . تم تشكيل اللجنة بموجب الامر الوزاري المرقم ٢١٨٧٠/٥٨٠٠ في ٢٠١٤/٧/٢٣ برئاسة الشركة العامة للنقل البحري (لكون النقل البحري يشكل النسبة الأكبر في أنماط نقل البضائع) والجهات المدرجة أدناه لمتابعة تنفيذ الاتفاقية المصادق عليها بموجب القانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٣:

الشركة العامة للنقل البحري / رئاسة اللجنة
الدائرة الفنية في وزارة النقل
الشركة العامة للنقل البري
الشركة العامة للسكك الحديدية
الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية

أشارة الى قرار اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا خلال إجتماعها الخامس المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ يتم اضافة عضو مختص من الهيئة العامة للكمارك لعضوية اللجنة أعلاه ، اضافة الى ممثل عن الشركة العامة للتأمين الوطنية وحسب الامر الوزاري الملحق .

ب- المهام : تتولى اللجنة المهام التالية :

- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- منح التراخيص لمتعهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية
- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية
- مراقبة ومتابعة تطبيق احكام وبنود الاتفاقية

ج . تشكيل لجنة جديدة : حصلت موافقة السيد الوزير في ٢٠١٥/١٢/٣٠ على الغاء الامر الوزاري المرقم ٢١٨٧٠/٥٨٠٠ في ٢٠١٤/٧/٢٣ الخاص بتشكيل اللجنة والوامر الوزارية الملحقة المعدلة له ، وتكليف الدائرة القانونية ودائرة العقود والتراخيص في الوزارة على الآتي :

١. تكليف الدائرة القانونية بوضع ما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :

- أ- وضع قواعد مزاولة نشاط النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ب- وضع صيغة عقد النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ت- وضع صيغة وثيقة النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .

٢. تكليف دائرة العقود والتراخيص بما يأتي بموجب أحكام الاتفاقية :

- أ- منح التراخيص لمتعهدي النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
- ب- مراقبة ومتابعة تطبيق أحكام وبنود الاتفاقية .

٣. تحديد سقف زمني لتنفيذ ما مطلوب في الفقرتين أ ، ب أعلاه وكما يأتي :

فقرة (أ) : في موعد أقصاه ٢٠١٦/٤/٣٠ .

فقرة (ب) : تحديد مدة إصدار قرار مناسب بمنح الترخيص خلال أسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب .

تم إصدار الامر الوزاري المرقم بالعدد ٦٦٨٣/٤١٤ في ٢٠١٦/١/٢٠ بإلغاء مضمون الأوامر الوزارية المشار إليها أعلاه الخاصة بتشكيل اللجنة السابقة وتكليف الجهات المذكورة أعلاه بمهامها .

- تم مفاتحة الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية المرقمة بالعدد ١١٠ في ٢٠١٦/٤/١٢ لأعلامنا فيما إذا تم إيداع وثيقة انضمام العراق الى الاتفاقية أعلاه لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وذلك بموجب المادتين (٤٤) و (٤٧) من الفصل العاشر من الاتفاقية. وتم التأكيد ثانية بموجب مذكرتنا ١٥١ في ٢٠١٦/٦/١٦ .

- أحالت إلينا الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بمذكرتها ٦٣٢ في ٢٠١٦/٦/٢٠ كتاب وزارة الخارجية / الدائرة القانونية المرقم بالعدد ٤/٩ / جامعة عربية ١٢٥٢/ في ٢٠١٤/٤/٨ ومرفقه مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المرقمة ٥/١٩٩٩ في ٢٠١٤/٤/٢ بشأن الافادة حول قيام جمهورية العراق بإيداع وثيقة التصديق على الأنفاقية موضوع البحث بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩ .

- تم مفاتحة الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بمذكرة الأمانة التنفيذ للجنة الوطنية المرقمة ١٥٨ في ٢٠١٦/٦/٢٣ أعلنا فيما إذا تم إيداع وثيقة انضمام العراق الى الاتفاقية أعلاه لدى الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .

- أحالت إلينا الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بمذكرتها ٦٥٤ في ٢٠١٦/٨/٣ كتاب وزارة الخارجية / الدائرة القانونية المرقم بالعدد ٤/٩/جامعة عربية / ٢٦٢٦ في ٢٠١٦/٧/١٧ المبين فيه بعدم وجود ما يشير الى قيام الدول بإيداع وثيقة الانضمام الى الاتفاقية لدى الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .

- وردت صورة عن صيغتي (وثيقة نقل ومسودة عقد نقل) اللذين تم صياغتهما من قبل الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بموجب مذكرتها المرقم بالعدد ٥٢٥ في ٢٠١٦/٤/١٠ وتم أحالة صورة عنهما الى دائرة العقود والتراخيص / الشعبة القانونية بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية ١١٥ في ٢٠١٦/٤/١٨ . وتم أحالة صورة عنهما أيضاً الى الدائرة الفنية / إدارة شؤون النقل البري بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية المرقمة بالعدد ١٠٠ في ٢٠١٦/٤/١١ لبيان الرأي .

- أجابت الدائرة الفنية / إدارة شؤون النقل البري بمذكرتها المرقمة بالعدد ٥٢٢ في ٢٠١٦/٦/٢٦ بمفاتها تشكيلات الوزارة المعنية لبيان رأيها والمتابعة مستمرة من قبلها بتوحيد الإجابات .

- أحالت إلينا الدائرة الفنية / إدارة شؤون النقل البري بمذكرتها المرقمة بالعدد ٥٣٨ في ٢٠١٦/٦/٣٠ أجاب تشكيلات الوزارة المتضمنة ملاحظاتها بخصوص صيغتي (وثيقة نقل ومسودة عقد نقل) وبدورها قامت الأمانة التنفيذية بأحالتها الى الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بمذكرتها ١٦٣ في ٢٠١٦/٧/٥ لأخذ ما يلزم ، وأجابت الدائرة أعلاه بمذكرتها المرقمة بالعدد ٦٤٣ في ٢٠١٦/٧/١٣ بضرورة التنسيق مع الدائرة الفنية حول مقترحات تشكيلات الوزارة . وتم أحالة الموضوع الى الدائرة الفنية بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية المرقمة بالعدد ١٧٢ في ٢٠١٦/٧/١٨ لأخذ ما يلزم من قبلها .

- بينت الدائرة الفنية / إدارة شؤون النقل البري بمذكرتها المرقمة بالعدد ٦٩٣ في ٢٠١٦/٩/٧ ضرورة أشراك الدائرة القانونية في عملية الأضافة أو الحذف على صيغتي (وثيقة نقل ومسودة عقد نقل) كونها أحد الأطراف المكلفة بأعداد الصيغتين بموجب الأمر الوزاري ٦٦٨٣ في ٢٠١٦/١/٢ والتنسيق مع الدائرة الفنية في هذا المجال . وقد تم مفاتحة الدائرة القانونية من قبل الأمانة التنفيذية بموجب مذكرتها المرقمة بالعدد ٢٢٩ في ٢٠١٦/٩/٨ للتنسيق المشترك بشأن ملاحظات تشكيلات الوزارة .

- أقرحت الدائرة القانونية / قسم الاتفاقيات والعقود بمذكرتها ٧٢٤ في ٢٠١٦/٩/٢٦ تشكيل لجنة تتولى تدقيق وثيقة النقل ومسودة عقد نقل برئاسة ممثل عن الدائرة الفنية وعضوية تشكيلات الوزارة التي قدمت ملاحظاتها بخصوصهما . وتم أحالة المقترح الى الدائرة الفنية بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية ٢٤٩ في ٢٠١٦/٩/٢٦ لأخذ ما يلزم ، وتم التأكيد ثانية على الدائرة أعلاه بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية المرقمة ٧ في ٢٠١٧/١/٨ وتمت الإجابة من قبل الدائرة الفنية بموجب مذكرتها ٥٦ في ٢٠١٧/١/٢٣ بأنها بصدد تشكيل لجنة لدراسة تلك الملاحظات .

٥. اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي

صادق مجلس النواب بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٢ على الانضمام للاتفاق بموجب القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥ .

- تم مفاتحة الدائرة القانونية وقسم التعاون الدولي بموجب مذكرة الأمانة التنفيذية المرقمة بالعدد ٦٣ في ٢٠١٦/٢/٢٥ لمفاتحة وزارة الخارجية / الدائرة القانونية لغرض أعداد وثيقة الانضمام الى الاتفاق وأيداعها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أستناداً الى المادة (٤) من نص الاتفاق . وتم التأكيد على الدائرة القانونية بمذكرتنا ١٠١ في ٢٠١٦/٤/١١ لأعلامنا فيما إذا تم أستكمال وثيقة أنضمام جمهورية العراق الى الأتفاق أعلاه من قبل وزارة الخارجية / الدائرة القانونية .

- بينت الدائرة القانونية في وزارة النقل بمذكرتها المرقمة بالعدد ٥٣٥ في ٢٠١٦/٤/١٧ أجابة وزارة الخارجية / الدائرة القانونية بكتابها ٤/٩/إنضمام / ٣٤٥ في ٢٠١٦/١/٢٨ بأنه سيتم أعداد وإيداع وثيقة انضمام جمهورية العراق الى اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي والملحقين المرفقين به إستناداً الى القانون المرقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥ حال نشر القانون في جريدة الوقائع العراقية الرسمية وفقاً للسياقات القانونية المتبعة .

- تم توجيه رسالة من السيد وزير النقل / رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الى سعادة الدكتورة ريماء خلف / وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة - الامينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) والتي أحييت بموجب كتاب قسم التعاون الدولي المرقم بالعدد ١٥٧١٣ في ٢٠١٦/٤/٢٨ الى وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية لغرض تأمين أوصولها الى سفارتنا في بيروت وأيصال الرسالة الى اللجنة أعلاه لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء تعديل على المحور رقم س ٤٠ داخل جمهورية العراق ليكون كما يأتي :

(الرمادي – منفذ طريبيل بطول ٤٠٠ كم) وذلك بدلاً من المسار السابق (الحقلانية – طريبيل بطول ٣٢٥ كم) .

حيث تم أنجاز التصاميم الأولية ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمسار الجديد المشار إليه آنفاً منذ عام ٢٠١٠ .

وقد وردنا كتاب وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية المرقم بالعدد ٢٠١٦/٥/٤٥٧١٥ مرفق مذكرة قسم التعاون الدولي المرقمة بالعدد ٦٣٥ في ٢٠١٦/٥/١٩ بأيصال الرسالة الى سفارتنا في بيروت لأجراء اللازم .

- تم التأكيد على الدائرة القانونية في وزارة النقل بموجب مذكرتنا المرقمة بالعدد (٨) في ٢٠١٧/١/٨ لأعلامنا فيما إذا تم أستكمال وثيقة أنضمام جمهورية العراق الى الأتفاق أعلاه من قبل وزارة الخارجية / الدائرة القانونية بعد أن تم نشر القانون في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد ٤٣٩٧ الصادر في في ١٥ شباط ٢٠١٦ .

- تم مفاتحة وزارة الخارجية / الدائرة القانونية بموجب كتاب الدائرة القانونية في وزارة النقل المرقم بالعدد ٦٣٠٣ في ٢٠١٧/١/١٥ لأعلامنا ما آل اليه الموضوع وتمت الإجابة بمذكرتها المرقمة ٥٨ في ٢٠١٧/١/٣١ ومرفقها كتاب وزارة الخارجية ٤٧١ في ٢٠١٧/١/٢٣ بأن العراق أصبح طرفاً في الاتفاق بعد أيداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة أستناداً إلى ما جاء بكتاب الممثلة الدائمة لجمهورية العراق / نيويورك ذي العدد ع /خ/٨١٨ في ٢٠١٦/٦/٣٠ .



الفصل السابع الاسكوا

• متابعة ما تم أنجازه من توصيات لجنة النقل للاسكوا في دورتها السادسة عشر المنعقدة في القاهرة/ جمهورية مصر العربية يومي ٢٣ - ٢٤/١١/٢٠١٥:

- لم يشارك العراق باجتماعات الدورة (١٦) بسبب عدم توفر تخصيصات مالية في الوزارة ، وقد مثل جمهورية العراق في الاجتماعات السيد حيدر الكرعاوي الملحق التجاري في السفارة العراقية في القاهرة ، وقد أرسلت الينا التوصيات الصادرة عن أجتتماعات لجنة النقل بموجب كتاب وزارة التجارة / دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بالعدد ظ٢/١٢٢٦٨ في ١٥/١٢/٢٠١٥ .

- إشارة الى الفقرة (٢٢) من توصيات الاجتماع التي نصت على تسمية منسق وطني ممثلاً عن جمهورية العراق للتعاون مع الأمانة التنفيذية للمنظمة في مشروع المنصة الالكترونية لنظام النقل المتكامل في الدول العربية . تم تسمية المهندس مصطفى عبدالخضر عبد الصاحب مسؤول شعبة التخطيط والدارسات ووحدة تكنولوجيا المعلومات في الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية ممثلاً عن العراق في المشروع أعلاه بموجب الامر الوزاري المرقم ٧٠٣٤/٥٣٢ في ٢٥/١/٢٠١٦ ، وقد تم اعلام وزارة الخارجية بذلك بموجب كتاب قسم التعاون الدولي ٧٤٤٧ في ٢٨/١/٢٠١٦ وتم ابلاغ سفارتنا في بيروت بموجب كتاب وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية المرقم بالعدد ٨/٥/٨/ب/١٢٥ في ١٠/٢/٢٠١٦ لغرض ابلاغ منظمة الاسكوا بذلك.

- إشارة الى توصية رقم (١٧) من توصيات الاجتماع تم ملء الاستبيان الخاص بمسح أوضاع السلامة المرورية من قبل مديرية المرور العامة بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٤٣٨ في ١١/١/٢٠١٦ (باستثناء بعض المعلومات التي تم المطالبة بها من وزارة الداخلية – مديرية الإحصاء الجنائي بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٠٩٩ في ٢٥/١/٢٠١٦ ووزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٧٠٩٨ في ٢٥/١/٢٠١٦) وتم تزويد وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية بنسخة منه بموجب كتاب قسم التعاون الدولي ٧٠٦٤ في ٢٥/١/٢٠١٦ وتم اجراء اللازم من قبل وزارة الخارجية ومفاتيحة سفارة العراق في بيروت بموجب كتابها ٨/٥/٨/ب/١٢٣ في ١٠/٢/٢٠١٦ لغرض أرساها الى منظمة الاسكوا .

- تم تزويد مديرية المرور العامة بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٥٥٠٤ في ٧/١/٢٠١٦ صورة عن البند السادس (د) من جدول أعمال الاجتماع المشار اليه أعلاه ومرفقه تعليقات الأمانة التنفيذية لمنظمة الاسكوا ومسودة إعلان برازيليا بشأن السلامة المرورية على الطرق .

- تم مفاتيحة وزارة التخطيط / مكتب الوزير بكتاب الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المرقم بالعدد ١٥٨٦٠ في ٤/٥/٢٠١٦ بخصوص الفقرة (٢٣) من التوصيات الصادرة عن لجنة النقل في منظمة الاسكوا في دورتها السادسة عشر والتي نصت على ((حت الدول الأعضاء على دمج المشاريع والاستراتيجيات المعنية بتطوير شبكات النقل في أستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية الشاملة وتوجهاتها التجارية أقتداءً بالدول التي سبق لها أن قامت بذلك)) لأخذ ما يلزم بشأنها . وبينت الوزارة بكتابها ١١١٥٤ في ٢٤/٥/٢٠١٦ بأن سترراتيجيات وخطط التنمية الوطنية أولت اهتمام كبير بتطوير دور قطاع النقل في الأقتصاد العراقي من خلال دمج المشاريع المنفذة في هذا القطاع بأختلاف مجالاته ووضع وتنفيذ

السياسات القطاعية المعنية بنهوض قطاع النقل وبناء شبكة متكاملة وكفوءة وضمان الاستخدام الفاعل والكفوء لقطاع النقل وبما يعمل على تقديم أفضل أداء اقتصادي ممكن وتقديم الخدمات للمواطنين .

- تم توجيه رسالة من السيد وزير النقل / رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الى سعادة الدكتورة ريما خلف / وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة - الامينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) ومرفقها الإجابات المطلوبة بموجب وثيقة متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة النقل في دورتها السادسة عشر كما موضح في الأدنى :

١. أستبيان نسب تنفيذ أتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي للمحاور (M5، M10، M15، M30، M40، M50) ، ملحق ٢ مرفق أ
٢. أستبيان نسب تنفيذ المحورين ذوي الأهمية في أتفاق الطرق ، ملحق ٢ مرفق ب .
٣. أستبيان نسب تنفيذ أتفاق السكك الحديدية في المشرق العربي – تم إصدار القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٥ بانضمام العراق الى الاتفاق ، ملحق ٢ مرفق ج .
٤. أستبيان إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في البلدان الأعضاء في الاسكوا مع مرافقات عدد (٩) ، ملحق ٢ مرفق د .
٥. أستبيان مسح وضع السلامة الطرقية في البلدان الأعضاء ، ملحق ٢ مرفق ز .
٦. التقرير الوطني حول أوضاع الهياكل المؤسسية والتشريعات لقطاع النقل ، ملحق ٢ مرفق هـ .
٧. استبيانات تنفيذ خطة العمل المعتمدة بشأن البند الخامس من مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري المشرق العربي .
٨. تقرير عن أهم تطورات النقل للعام ٢٠١٥ (مع المرافقات جداول عدد ٥) ، ملحق ٣ .

وقد أحييت بموجب كتاب قسم التعاون الدولي المرقم بالعدد ١٥٧١٣ في ٢٨/٤/٢٠١٦ الى وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية لغرض تأمين أوصولها الى سفارتنا في بيروت وأوصول الرسالة الى اللجنة أعلاه. وقامت وزارة الخارجية بدورها أحوالها الى السفارة بموجب كتابها ٨/٥/٨/ب/٤٦٩ في ١٦/٥/٢٠١٦ .

- تم تزويد الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتاب الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية المرقم بالعدد ١٢٥٩ في ٢٩/٣/٢٠١٦ بالوثيقة المرقمة (Part1) 2015 IG.3/3 ESCWA/EDID/

المؤرخة في ٣١/٨/٢٠١٥ الصادرة عن منظمة الاسكوا والمتضمنة تقريراً عن (الوضع الراهن للجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في الدول الأعضاء في الاسكوا) لغاية نهاية عام ٢٠١٤ ، حيث تم عرض التقرير خلال أتماعات الدورة السادسة عشر للجنة النقل في الاسكوا التي عقدت في القاهرة للفترة من ٢٣-٢٤/١١/٢٠١٥ .

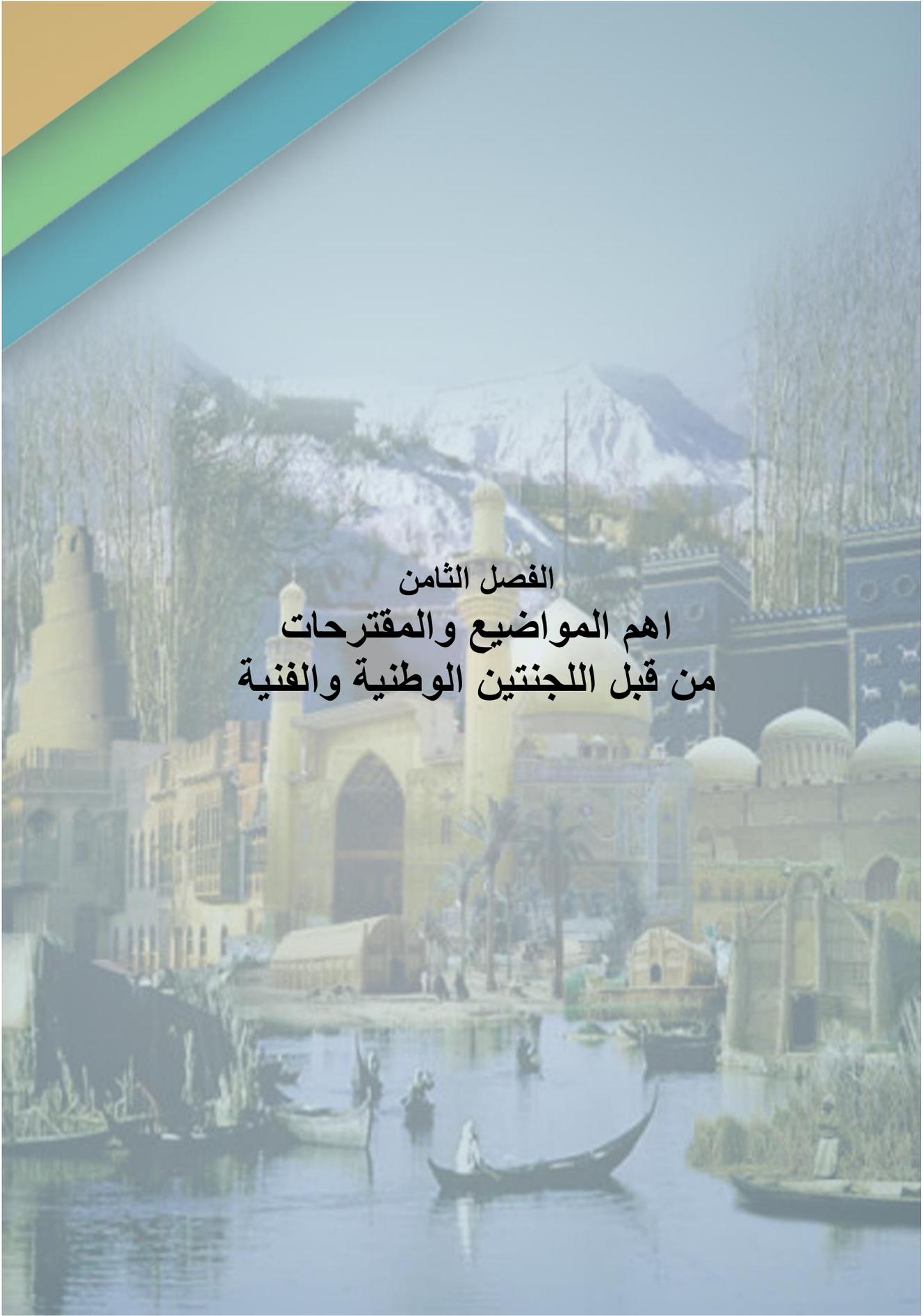
- بموجب كتاب قسم التعاون الدولي المرقم بالعدد ٢٤٥٩٦ في ١٦/٨/٢٠١٦ المعنون الى وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية لغرض تأمين أوصول رسالة السيد وزير النقل / رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الموجهة الى الدكتورة ريما خلف / وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة - الامينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) ومرفقها قرص مدمج واحد يتضمن التقرير السنوي الخاص بالأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا لعام ٢٠١٥ الى سفارتنا في بيروت وأوصولها الى اللجنة أعلاه .

• **أجتماعات دورة (١٧) المنعقدة في القاهرة / جمهورية مصر العربية يومي ٢٣ - ٢٤ / ١ / ٢٠١٧:**

لم يشارك وفد جمهورية العراق الذي يضم السيد هلال عبدالرضا عبود القرشي / الأمين التنفيذي للجنة الوطنية والسيد يوسف حامد بندر / ربان في الشركة العامة لموانئ العراق باجتماعات الدورة أعلاه لعدم الحصول على تأشيرات الدخول الى جمهورية مصر العربية بسبب ضيق الوقت استناداً للامر الوزاري المرقم ٦٨٨٨/٤١٣٤ في ٢٠١٧/١/١٩.

• **الدورة التدريبية في إطار مشروع إنشاء نظام معلومات جغرافية كمنصة الكترونية لمتابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في الدول العربية:**

لم تتم مشاركة المهندس مصطفى عبدالخضر عبد الصاحب مسؤول شعبة التخطيط والدارسات ووحدة تكنولوجيا المعلومات في أمانتنا التنفيذية للمشاركة في الدورة التدريبية في إطار مشروع إنشاء نظام معلومات جغرافية كمنصة الكترونية لمتابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في الدول العربية التي تنظمها منظمة الاسكوا في جمهورية مصر العربية / القاهرة بتاريخ ٢٠١٧ / ١ / ٢٢ كونه المنسق الوطني وممثلاً عن جمهورية العراق مع الأمانة التنفيذية لمنظمة الاسكوا في مشروع المنصة الالكترونية لنظام النقل المتكامل في الدول العربية بسبب عدم حصوله على سمة الدخول الى جمهورية مصر العربية عن طريق وزارة الخارجية بموجب الامر الوزاري المرقم ٥٩٠٩/٢٤٤ في ٢٠١٧/١/١٠.



الفصل الثامن
اهم المواضيع والمقترحات
من قبل اللجنتين الوطنية والفنية

١- فريق عمل توحيد الوثائق في المنافذ الحدودية(نموذج الوثيقة الموحد بين الكمارك والضرائب) .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|--|
| القرار: اجتماع اللجنة الفنية الرابع بتاريخ ٢٠١٤/١١/١١ | - عقد الاجتماع الاول ٢٠١٥/٤/١٤ |
| رقم وتاريخ الامر الوزاري: ١٠٧٧٥/٢٢٢٢ في ٢٠١٥/٣/١٧ و ٣٠٠٤٤/٩٠٩٦ في ٢٠١٥/١٠/٢٦ | - عقد الاجتماع الثاني ٢٠١٥/٤/٢٦ |
| ٣٣٥٢٧/١٢٣٨ في ٢٠١٥/١٢/١٠ | - عقد الاجتماع الثالث ٢٠١٥/٦/١٤ |
| مهام فريق العمل : بحث الاجراءات الفنية اللازمة لتوحيد الاجراءات بوثيقة موحدة تشمل كشف المحتويات (المنافيسات) والتصريحة الكمركية والتأمينات الضريبية مع العمل على اعتمادها بالصيغة الالكترونية. | - عقد الاجتماع الرابع بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣٠ وصدرت التوصية (ضرورة القيام بزيارة ميدانية لمينائي ام قصر الشمالي والجنوبي) تمت زيارة لجنة توحيد الوثائق الى محافظة البصرة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١ (تم الاطلاع على كيفية ادخال المعلومات الى الحاسبة واصدار التصريحة الكمركية وزيارة الى ادارة النقل البري والهيئة العام للضرائب وكيفية ملئ المعلومات حول البضائع الواردة الى الميناء) |
| | - عقد الاجتماع الخامس ٢٠١٥/١٢/١٨ اللجنة لم تتوصل الى توحيد الوثائق كل من التأمينات الضريبية والكمركية والنقل البري وغيرها من الرسوم للاسباب انه كل جهة تعمل وفق قانون خاص بها، مع الاشارة الى ان يمكن توحيد وثائق الضرائب والكمارك لكونهما من وزارة واحدة هي المالية . |
| ١. السيد وميض خالد حمد/ رئيس اللجنة / مدير عام الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية | - تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ٣٠٨١٩ في ٢٠١٥/١١/٥ . |
| ٢. السيد عبدالرزاق عيدان علي / الشركة العامة للنقل البري/وزارة النقل | - وتم تنظيم محضر من قبل اللجنة يتضمن امكانية دمج وثيقة الكمرك مع الضريبة بنموذج مع عدم امكانية دمج وثيقة المنافيسات واجور الموانئ بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ وسيعرض على اللجنة الفنية . |
| ٣. السيد اركان سعيد ياسين/ مدير قسم المكاتب/مدير فرع التأمين البحري وكالة / شركة التأمين الوطنية | - اعلمتنا الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم ٣٩١٥ في ٢٠١٦/٣/١٣ ومرفقه نسخة التصميم الالكتروني النهائي للوثيقة الموحدة والخاصة باستيفاء الرسوم الكمركية والامانات الضريبية . |
| ٤. السيد جمهور سمير سربت / م.مدير قسم الاعمال التجارية / الهيئة العامة للضرائب | - تمت مفاتحة الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابنا المرقم ١٧١٢٣ في ٢٠١٦/٥/١٧ باعتماد توصيات اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في اجتماعها الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ قرار رقم(٢): |
| ٥. السيد ضياء كامل جودي / م.مدير/الهيئة العامة للضرائب | اولاً:اعتماد النموذج الموحد للبيان الكمركي والاستقطاع الضريبي مع تقديم الهيئة العامة للضرائب توضيح رسمي عن اسباب ادراج اسم الام والزوجة وكيف سيتم التعامل في هذا الموضوع مع الاشخاص المعنويين(الشركات والمكاتب). |
| ٦. السيد رياض حاتم عبيد/مبرمج اقدم/الهيئة العامة للضرائب | ثانياً:تثبيت رقم البطاقة الوطنية الموحد في البيان الكمركي طالما ان هذا المشروع قائم والعمل مستمر فيه. |
| ٧. السيد محمد علي مجلد/حقوقى/الشركة العامة للنقل البري | ثالثاً:تقوم الهيئة العامة للضرائب بتحديث النظام الضريبي في العراق ومنح كل مواطن الرقم الضريبي يرافقه مدى الحياة وكما هو معمول به في دول العالم وان تتم المباشرة بهذا الموضوع بمنح موظفي الدولة الرقم الضريبي طالما يتم استقطاع الضرائب منهم حالياً. |
| ٨. السيد احمد عودة عبود/ م.مهندس/م.مدير قسم البحوث/وزارة النقل | - اجابت الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابها ذي العدد ٦١/س/١٠٨٦ في ٢٠١٦/٦/١ . |
| ٩. السيد جاسم محمد خلف/مشاور قانوني مساعد/مقرر اللجنة/الامانة التنفيذية/وزارة النقل | ١-يعتمد اسم الام اضافة الى عناصر الهوية الاخرى للحد من ظاهرة تشابه الاسماء ٢-نؤيد ماجاء بالفقرة(٢) من توصيات اللجنة الفنية بتثبيت رقم وطني موحد. ٣-تم انجاز دراسة الرقم الضريبي ونحن بصدد موافقة الجهات العليا للمباشرة بتنفيذه واصدار الهوية الضريبية. -صادقت اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بموجب قرارها رقم (٩) المتخذ باجتماعها الحادي عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤ . |
| | -طلبت الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٧٥١٦ في ٢٠١٦/١٢/١ نسخة من القرار اعلاه . |
| | - تم تزويد الهيئة العامة للكمارك بصورة من القرار اعلاه بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٤٧١٦ في ٢٠١٦/١٢/٨ . |

٢- اجور الفحص الاشعاعي في عقد وزارة الصحة والبيئة الجديد.

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|--|
| الاجتماع العاشر للجنة الوطنية في ٢٠١٦/٣/٢٣ | اعلمتنا المديرية العامة للمنافذ الحدودية بموجب كتابها المرقم ذي العدد ح/١٣/٢٢١٤ في ٢٠١٦/٢/٢١ بما يلي: ١. بما يخص كتاب وزارة البيئة/مركز الوقاية من الاشعاع ان احتساب اجرة الفحص والبالغة (١٠٠٠,٠٠٠) دينار مائة الف دينار عن كل شاحنة تم تثبيتها وتحديد بها دون الرجوع الى الية احتساب دقيقة قياسا بالخدمة المقدمة مما يسبب للتاجر او الشركات المستوردة عبئا ماليا. ٢. ان الاجهزة الموجودة لدى الهيئة العامة للكمارك تكافئ الاجهزة تم الاطلاع عليها في عرض الشركة المستثمرة وتؤدي ذات الفحص (الفحص الاشعاعي). ب. تم تزويد مديرينا بمنظومات فحص نوع ((M-60 (RAD NUKE)) ولكافة المنافذ الحدودية . ج. نؤيد بان مركز الوقاية من الاشعاع هي الجهة المخولة قانونا للقيام باجراءات الفحص الاشعاعي. ٣. لم يبين العقد المبرم بين وزارة الصحة والبيئة والشركة المستثمرة تفاصيل صرف مبلغ العقد البالغ (١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠)مائة مليون دولار امريكي وماهي المستلزمات والابنية التي ستوفرها الشركة للبوابة . ٤. مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي لغرض اليعاز الى وزارة الصحة والبيئة /مركز الوقاية من الاشعاع لإعادة النظر بالعقد لأنشاء الحاجة اليه. - تمت موافقة معالي السيد الوزير /رئيس اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة على اصل مذكرتنا المرقمة ذي العدد ٦٧ في ٢٠١٦/٣/٢٩ : ١. بعرض الموضوع في الاجتماع العاشر للجنة الوطنية لأتخاذ التوصية المناسبة بصده ورفعه للامانة العامة لمجلس الوزراء. ٢. مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي بشكل عاجل لغرض اليعاز الى وزارة الصحة والبيئة للتريث في توقيع العقد الاستثماري . - تمت مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي بموجب كتابنا المرقم ١٠٩١١ في ٢٠١٦/٣/٨ بانها سيتم عرض الموضوع مدار البحث في اجتماع اللجنة الوطنية العاشر يرجى اليعاز الى وزارة الصحة والبيئة للتريث في توقيع العقد الاستثماري لحين اتخاذ التوصية المناسبة بشأنه. - تم اليعاز الى وزارة الصحة والبيئة بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي ذي العدد م ت/٨/٣/١٢/١٤٤٣ في ٢٠١٦/٣/١٠ بالتريث في التعاقد على الاجهزة لحين عرض الموضوع على الاجتماع العاشر للجنة الوطنية. - تمت مخاطبة الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي بانها تم عرض الموضوع مدار البحث بموجب كتابنا المرقم ١٥٥٨٨ في ٢٠١٦/٤/٢٧ - اعلمتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة المتابعة والتنسيق الحكومي بموجب كتابها المرقم م ت/٨/٣/١٣/١٤٤٤ في ٢٠١٦/٥/١٢ ومرفقه كتابنا اعلاه ذي العدد ١٥٥٨٨ في ٢٠١٦/٤/٢٧ انها خاطبت وزارة الداخلية /وكالة الوزارة لشؤون الامن الاتحادي اليعاز لأخذ مايقضي وبيان الراي بصدد ماورد اعلاه . -اجابت وزارة الصحة والبيئة/مركز الوقاية من الاشعاع بموجب كتابها المرقم ذي العدد ب ش/٢٩٧٥ في ٢٠١٦/٦/٦ بان المركز مسؤول عن الجانب الفني حصرا بموجب المهام والصلاحيات وان تعديل اجور الفحص الاشعاعي الواردة ضمن العقد الاستثماري في المنافذ الحدودية هو من مسؤولية الدائرة الادارية والقانونية وذلك لان استيفاء الاجور وبموجب القانون يدخل ضمن واردات صندوق حماية وتحسين البيئة حصرا والذي يرأسه الوزير كرئيس للصندوق وهنالك قسم لأدارة الصندوق والذي يرتبط بالوكيل الاداري للوزارة . |

٣- انشاء موقع الكتروني للامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة:

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|--|---|
| <p>- تمت مفاتحة مكتب المستشار الإعلامي وقسم تكنولوجيا المعلومات وقسم الاعلام والاتصال الحكومي في وزارة النقل بمذكرتنا ١٨ في ٢٠١٦/١/١١ لأخذ ما يلزم بموجبه ، ونظراً لعدم توفر التخصيصات المالية تقوم حالياً الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بأعداد تصميم للموقع الالكتروني بالامكانات الذاتية وسيتم أنجازه قريباً.</p> <p>- تم التصميم الخاص بالموقع الالكتروني من قبل الامانة التنفيذية ورفع مذكرة الى السيد مدير عام الدائرة الادارية والمالية بموجب مذكرتنا المرقمة ذي العدد ١٠٤ في ٢٠١٦/٤/١١ بتحميل التصميم على موقع وزارة النقل .</p> <p>- قامت الامانة التنفيذية بانجاز الموقع الخاص باللجنة الوطنية العراقية لتسهيل النقل والتجارة ونشر كافة المواضيع المهمة التي لها علاقة بعملها اضافة الى الاخبار والنشاطات ضمن الموقع الرسمي لوزارة النقل .</p> <p>- تم مفاتحة كل من (الاتحاد العام للغرف التجارية ، اتحاد رجال الاعمل ، رابطة المصارف العراقية ، رابطة شركات السفر والسياحة ، جمعية التامين العراقية ، اتحاد الصناعات العراقي)بموجب كتابنا المرقم ١٩٣٩٢ في ٢٠١٦/٦/٧ المتضمن نشر اعلان على الموقع الالكتروني للامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا الموقع الالكتروني للامانة التنفيذية للجنة الوطنية http://esttf.motrans.gov.iq بريد الاقتراحات والشكاوي suggestion@esttf.motrans.gov.iq</p> | <p><u>الاجتماع التاسع للجنة الوطنية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩</u> <u>قرار (٥)</u> وافقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٦) المتخذ بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٧ وتوجيه الأمانة التنفيذية لأخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها مع أحالة المشاكل والشكاوى والمقترحات الغير مستعجلة الى الجهة المعنية حسب الاختصاص للاستئناس برأيها قبل عرضها على اللجنة الفنية . <u>قرار اللجنة الفنية (٦):</u> التوصية الى اللجنة الوطنية بالمصادقة على المقترح(مقترح الأمين التنفيذي) المتضمن فتح رابط الكتروني خاص باللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا على الموقع الالكتروني لوزارة النقل لعرض نشاطات وأخبار اللجنتين الوطنية والفنية وأستقبال شكاوى وأقتراحات التجار والناقلين ورجال الاعمال بشكل مشابه لما هو معمول به في الدول الإقليمية مثل الأردن.</p> |

٤- المدن الخزنية والمناطق اللوجستية .

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|--|--|
| <p>- تمت مفاتحة مجلس محافظة بغداد/ اللجنة المالية والاقتصادية بكتابنا ٦٠٥٠ في ٢٠١٦/١/١٤ لآخذ ما يلزم بصورة منه الى السادة رؤساء مجالس المحافظات بغداد ، البصرة ،ذي قار، ميسان، واسط، المثنى، النجف ،كربلاء ،الديوانية ، بابل ومديرية المرور العامة .</p> <p>- وردنا كتاب وزارة الداخلية /مكتب الوزير ٣٠١٧ في ٢٠١٦/١/٢٧ المعنون الى وكالة الوزارة لشؤون الشرطة لآخذ ما يلزم بمضمون كتابنا أعلاه.</p> <p>- تمت مفاتحة مديرية بلديات بغداد في محافظة بغداد بموجب كتاب مجلس محافظة بغداد بموجب كتابه المرقم ٢٩٦٢ في ٢٠١٦/٣/٢ لغرض تخصيص قطعة أرض المشروع حسب ما متوفر من مساحات في البلديات .</p> <p>- ورد كتاب مجلس محافظة بغداد/اللجنة المالية والاقتصادية ذي العدد م ق/١١/٢٩٦٢ في ٢٠١٦/٣/٢ موجه الى مديريات بلديات بغداد لأتخاذ الاجراءات اللازمة وحسب مامتوفر من مساحات في البلديات .</p> <p>- ورد كتاب مجلس محافظة واسط / اللجنة الاقتصادية ذي العدد ٤٨١٣ في ٢٠١٦/٣/٣٠ حول كتابنا اعلاه بانه لامانع لديهم من انشاء مدن خزنية او لوجستية .</p> <p>- تم توجيه كتاب الى مجلس محافظة بغداد/اللجنة المالية والاقتصادية بموجب كتابنا المرقم ١٤١٦٠ في ٢٠١٦/٤/١٢ باعلامنا ماتم بصدد الموضوع مدار البحث.</p> <p>- تم التاكيد على كتابنا المرقم ١٤١٦٠ في ٢٠١٦/٤/١٢ بموجب كتابنا المرقم ١٩٣٩١ في ٢٠١٦/٦/٧ بخصوص الموضوع المشار اليه انفا.</p> <p>- اجاب مجلس محافظة البصرة ذي العدد ١٠١٥٠ في ٢٠١٦/٦/١٦ بان محافظة البصرة عملت في الاعوام الماضية على تخصيص مدينتين صناعيتين خارج حدود التصميم الاساسي للغرض اعلاه احدهما اكتملت البنى التحتية والاخرى اكتملت تصاميمها وهي في طور التسجيل وكذلك نعمل حاليا على اقامة المنطقة التجارية على حدود التصميم الاساسي لمركز المحافظة لتوفر كافة الشروط والمستلزمات لغرض خزن كميات كبيرة من السلع والبضائع ولتجارة الجملة .</p> <p>- اعلمتنا وزارة الداخلية /مديرية المرور العامة بموجب كتابها المرقم ذي العدد أ د/٥٤٨٤٩/٥ في ٢٠١٦/٧/٣١ والمعنون الى مديرتي مرور بغداد الكرخ والرصافة لأتخاذ مايلزم بما ورد بمضمون كتابنا اعلاه .</p> <p>- تمت مخاطبة كل من (الهيئة العامة للكمارك،الدائرة الفنية في وزارة النقل،الشركة العامة للنقل البري،الشركة العامة للسكك الحديدية)بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٠٤٩٢ في ٢٠١٦/١٠/٢٣ لغرض دراسة التوصيتين بشكل معمق وتزويدنا برأي وزارة المالية والنقل بما يخدم تسهيل النقل والتجارة وتسهيل وتنظيم نشاطات الكمارك.</p> <p>- تم التاكيد على كتابنا المرقم ١٤١٦٠ في ٢٠١٦/٤/١٢ بموجب كتابنا المرقم ٣١٠٥٦ في ٢٠١٦/١٠/٢٧ بخصوص الموضوع المشار اليه انفا.</p> | <p><u>الاجتماع التاسع للجنة الوطنية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩</u> قرار رقم (٣) صادقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرار رقم (٤) باجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٧ وأن تقوم الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية بأعادة مفاتحة مجلس محافظة بغداد والمحافظات الاخرى والجهات المعنية لغرض أخذ ما يفتضي بصدهه .</p> <p>قرار اللجنة الفنية (٤) "التأكيد على الجهات المعنية للأسراع في تنفيذ المدن أو المناطق اللوجستية عند مقتربات مدينة بغداد بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والعمل على تذليل كافة المعوقات التي تواجه المشروع ."</p> <p><u>قرار اللجنة الوطنية رقم (٣) المتخذ بالاجتماع الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤:</u> توصية اللجنة الفنية بأضافة النشاطات الكمركية ضمن ساحات التبادل التجاري المزمع انشاؤها حول مدينة بغداد ومراكز المحافظات.</p> <p><u>قرار اللجنة الوطنية رقم (٥) المتخذ بالاجتماع الحادي عشر بتاريخ ٢٠١٦/٨/٤:</u> توصية اللجنة الفنية لتحويل موقع سكك حديد ابي غريب عركوف الى مخازن كمركية لكونها تقع خارج بغداد ومربوطة بالسكك الحديدية وقريبة من الطريق السريع لغرض تسهيل تسويق البضائع اليها لأغراض الترسيم الكمركي</p> |

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|---|
| <p>قرار اللجنة الوطنية رقم (٧) المتخذ بأجتماعها الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥ :</p> <p>التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على هذا الموضوع مجدداً وحث الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لدعمه وتنفيذه على أرض الواقع لما له من أهمية كبيرة في تسهيل عمليات النقل والتجارة وحل الاختناقات وتجاوز السلبات الموجودة في جميع محافظات البلاد.</p> | <p>- اجابت الشركة العامة للنقل البري بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٩٤٥٤ في ٢٠١٦/١١/١٤ سيتم النظر بمضمون كتابنا اعلاه بعد استكمال انشاء المشروع وبعد الانتهاء من اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية التي من شأنها معرفة امكانية اشراك الكمارك من عدمه.</p> <p>- اجابت الدائرة الفنية في وزارة النقل انها تؤيد اشراك الهيئة العامة للكمارك بمشروع ساحات التبادل التجاري من خلال انشاء حرم كمركي في كل ساحة لغرض تفتيش وتدقيق البضائع وايثفاء الرسوم الكمركية المحددة قانونيا بدلا من استيفائها في المنافذ الحدودية.</p> <p>- تم التاكيد على كتابنا المرقم ٣٠٤٩٢ في ٢٠١٦/١٠/٢٣ بموجب كتابنا المرقم ٣٦٤٦٣ في ٢٠١٦/١٢/٢٦ بخصوص الموضوع المشار اليه انفا.</p> <p>- اجابت الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٩٠٢٦ في ٢٠١٦/١٢/٢٩ ان موقع المحطة لايمكن ان يكون بهذه الوضعية صالحة للعمل الكمركي مالم يتم تاهيل كافة الابنية التحتية لغرض استيعاب كافة أنشطة العمليات الكمركية.</p> <p>- تم توجيه كتاب الهيئة العامة للكمارك اعلاه الى الشركة العامة لسكك الحديد العراقية بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٥٧٣٧ في ٢٠١٧/١/٩.</p> <p>- تم توجيه كتاب الى مجالس المحافظات (بغداد،البصرة،واسط،ذي قار،ميسان،المتن،النجف،كربلاء،بابل،الديوانية) بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٥٨٩٠ في ٢٠١٧/١/١٠ بضرورة حث الجهات المعنية لأتخاذ الاجراءات السريعة والحاسمة لدعمه وتنفيذه على ارض الواقع بأسلوب الاستثمار.</p> <p>- اجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية بموجب كتابها المرقم بالعدد فنية/١٨٧/١٠ في ٢٠١٧/١/١٨ بانها تؤيد توصيات اللجنة الفنية بأنشاء ساحات تبادل تجاري في بغداد بالاضافة الى الاستمرار بالعمل في كمارك الشالجية في الوقت الحاضر وكذلك اضافت لامانع لدينا من تحويل موقع محطة ابوغريب قرب عقروق كساحة للتبادل التجاري .</p> <p>- تم توجيه كتاب الشركة العامة للسكك الحديد اعلاه الى الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابنا المرقم ٧٢٠٥ في ٢٠١٧/١/٢٤ لبيان الراي واعلامنا.</p> <p>- اعلمنا مجلس محافظة بغداد بموجب الامر الاداري المرقم بالعدد م.ر/٣٠/٢٩ في ٢٠١٧/١/٢٩ تم تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس بدراسة موسعة مع الجهات ذات العلاقة .</p> |

٥- تفعيل العمل في نظام الطوابع المالية .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|---|
| الاجتماع التاسع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/١٢/٩ قرار (٩) | - تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ٦٠٤٩ في ٢٠١٦/١/١٤ لدراسة التوصية وصورة منه الى محافظ البنك المركزي - تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بكتابنا المرقم ٨٥٨٥ في ٢٠١٦/٢/١١ وتزويدهم بنسخة من الكتاب اعلاه ونسخة من محضر الاجتماع التاسع للجنة الوطنية . - تم اعلامنا بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء دائرة القانونية المرقم ق/٢٠٤/٢٥/٤٧٩٤ في ٢٠١٦/٢/١٦ بمفاتحة وزارة المالية حول بيان راي بشأن الموضوع مدار البحث. - تم توجيه كتابنا المرقم ١٤١٥٩ في ٢٠١٦/٤/١٢ الى وزارة المالية /دائرة الموازنة بخصوص اعادة العمل بنظام الطوابع المالية . - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية ذي العدد ق/٢٠٤/٢٥/١١٢٧٢ في ٢٠١٦/٤/١٧ ومرفقه كتاب وزارة المالية /دائرة المحاسبة ذي العدد ٦٧٤٥/٣/٦ المؤرخ في ٢٠١٦/٤/٥ الذي يشير الى المادة ٢٩ من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٥ ومرفقه كتابهم ايضا والموجه الى مجلس النواب/اللجنة المالية المرقم ٢٠٣٨١ في ٢٠١٥/١١/٢٩ ومضمونه نصت المادة ٢٩ من قانون الموازنة الاتحادية العامة لعام ٢٠١٥ (على وزير المالية الاتحادي اصدار طابع باسم النازحين واعداد المناطق التي دمرها الارهاب وتحدد مبالغه وفق تعليمات تصدرها دائرة المحاسبة تستوفي من مراجعي الدوائر الحكومية وتخصص ايراداته لدعم النازحين واعداد المناطق التي دمرها الارهاب) . - تمت اجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٦٢٥٦ في ٢٠١٦/٥/٩ بمقترح من قبلنا باحالة مهمة اصدار وبيع الطوابع المالية الى البنك المركزي العراقي اسوة بالعملة العراقية لغرض تجاوز المشكلة الموجودة لدى وزارة المالية . - اجابت وزارة المالية/دائرة الموازنة على كتابنا اعلاه بموجب كتابها المرقم ذي العدد/ اعداد الموازنة الجارية/٤٠٥/١١/٥٥٠ في ٢٠١٦/٥/٨ والذي يشير الى كتابهم المرقم ٢٧٤٣١ في ٢٠١٦/٣/٣ والموجه الى دائرة المحاسبة/النقدية للنظر بما جاء بمضمون كتابنا اعلاه واجابت الامانة العامة لمجلس الوزراء عن اسباب عدم تطبيق المادة ٢٩ وحسب العائدية. - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذي العدد ق/٢٠٤/٢٥/١٤٤٩٠ في ٢٠١٦/٥/٢٤ والمعنون الى البنك المركزي العراقي/مكتب المحافظ لبيان الرأي بشأن الموضوع مدار البحث . - اعلامنا البنك المركزي العراقي /المديرية العامة للاصدار والخزائن بموجب كتابه ذي العدد ١٩٨٣/١/١٢ في ٢٠١٦/٥/٣١ ان قانون البنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ لم يتطرق الى دور البنك المركزي في وضع الطوابع المالية وعرف قانون رسم الطابع رقم ٧١ لسنة ٢٠١٢ في المادة سابعا الطابع والتي نصت (الطابع المالي الذي تصدره الوزارة بموجب هذا القانون) وقد عرفت المادة اولا من القانون ذاته بأن الوزارة هي وزارة المالية لذا نرى انه لايمكن نقل صلاحية اصدار الطوابع المالية الى البنك المركزي مما قد يشكل تجاوز على صلاحيات الوزارة. - تم توجيه كتاب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية ونسخه عنه الى البنك المركزي العراقي بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣١١٦٩ في ٢٠١٦/١٠/٣٠ بتقديم مقترحنا في استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة في استيفاء الرسوم والضرائب والاجور بدلا" من الاسلوب اليدوي الحالي. - اجاب البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم بالعدد ١٣٠٢/٢٣ في ٢٠١٦/١١/١٥ ان البنك يسعى في تحقيق اهدافه المتمثلة بأتمتة جميع التحويلات المالية واستحصال المستحقات باستخدام ادوات الدفع الالكتروني التي يدعمها نظام المدفوعات العراقي بدلا" من استخدام النقد والصكوك. - تم توجيه كتاب من الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية الى وزارة المالية/مكتب الوزير ونسخه عنه الى الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بموجب كتابها المرقم بالعدد ق/٢٠٤/٢٥/٣١٣٨٧ في ٢٠١٦/١١/١٤ ومرفقه كتابنا اعلاه لبيان راي وزارة المالية بشأنه. |

٦- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية لاعداد مشروع قانون النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|---|
| الاجتماع السادس للجنة الفنية في ٢٠١٥/٣/٣ قرار(١): تكلف الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بمفاتحة الجهات ذات العلاقة لترشيح ممثلها في لجنة اعداد مشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية وأصدار أمر وزاري بذلك . | -تم مفاتحة الوزارات : الداخلية ، المالية (الهيئة العامة للكمارك ، الهيئة العامة للضرائب) ،الاتصالات ، (الشركة العامة للاتصالات ، الشركة العامة لخدمات شبكة المعلومات الدولية) ، التخطيط (الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية) التجارة (دائرة العلاقات الاقتصادية ، دائرة التخطيط والمتابعة) البنك المركزي العراقي (المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان) لترشيح ممثلهم في اللجنة الخاصة بمشروع قانون النافذة الواحدة في المنافذ الحدودية وذلك بكتابنا ١٠٢٨١ في ٢٠١٥/٣/١٢ . -تم التأكيد على الجهات أعلاه بموجب كتابنا ١٣٠٥٨ في ٢٠١٥/٤/٨ للإسراع بتزويدنا بأسماء ممثلها في اللجنة . ١ . فاتحت الامانة التنفيذية للجنة الوطنية بكتب رسمية بتوقيع السيد الوزير كل من منظمة الكمارك العالمية WCO وبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ومنظمة الاسكوا بموجب كتبنا المرقمة ٢٠٣٦٤ في ٢٠١٥/٦/٢٩ و ٢٠٣٦٣ في ٢٠١٥/٦/٢٩ و ٢٠٣٦٥ في ٢٠١٥/٦/٢٩ وتمت اجابة المنظمات كما يأتي: أ- منظمة الكمارك العالمية بموجب رسالتها في ٢٠١٥/٧/١٦ . ب- برنامج الامم المتحدة الانمائي/المركز الاقليمي في القاهرة اجاب بموجب رسالته في ٢٠١٥/٨/١٣ بتكليف مكتب بغداد التابع للبرنامج ونتيجة لوقوع المكتب في المنطقة الخضراء يتعذر عقد اجتماع للجهتين في مكان واحد، وعليه من المؤمل عقد اجتماع فيديوي في مركز الوزارة مع المكتب اعلاه. ج- قامت الامانة التنفيذية بترجمة التوصيتين ٣٣،٣٥ قانونية للنافذة الواحدة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للامم المتحدة وتم توزيعها على الوزارات والدوائر المعنية حسب توصية منظمة الكمارك العالمية WCO . د- اجابت منظمة الاسكوا بموجب رسالتها الالكترونية في ٢٠١٥/٧/٢٩ عن استعدادها لأقامة دورة تدريبية لمجموعة من المختصين العراقيين حول المشروع في بيروت على ان تتحمل الحكومة العراقية تكاليف السفر والاقامة في بيروت ، وتم الاعتذار بموجب موافقة السيد الوكيل الفني لعدم توفر التخصيص المالي اللازم بكتابنا المرقم ٢٨٠٢٢ في ٢٠١٥/١٠/٦ . هـ- نظراً لعدم حصول تقدم في عمل فريق العمل نرفق ربطاً المقترحات المقدمة من قبل الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتعديل بعض القوانين النافذة بدلاً من اصدار قانون جديد او اعداد مسودة مشروع القانون من قبل الامانة التنفيذية، ونقترح عرضها على اللجنة الفنية ثم الوطنية باعتبار ان جميع الجهات المعنية ممثلة فيهما لغرض اقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء بعد اخذ رأي مجلس شوري الدولة. و- تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتبنا المرقمة ٣٠٨٢٠ في ٢٠١٥/١١/٥ و ٥٩١٠ في ٢٠١٦/١/١٢ بضرورة انجاز فريق العمل واحالة النتائج والتوصيات الينا بالسرعة الممكنة لأهمية الموضوع. |

| الاجراء المتخذ | قرار (٢) |
|---|--|
| <p>- تم الغاء الامر الوزاري ١٧٨٧٧/٤٣٢٠ المؤرخ في ٢٠١٥/٦/١ الذي تم بموجبه تشكيل فريق العمل بموجب الامر الوزاري ١٦٢٣٦/٣٤٧٠ في ٢٠١٦/٥/٩ .</p> <p>- تمت مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا المرقم بالعدد ١٦٢٥٣ في ٢٠١٦/٥/٩ للموافقة على تشكيل لجنة جديدة لغرض أعداد مسودة القانون .</p> <p>- وردت موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابها المرقم ش ل / م / ١٤٨٣٥ في ٢٠١٦/٥/٢٩ والتي تضمن مفاتحة الوزارات : الداخلية - المالية - الصحة - التجارة - الاتصالات - النقل لغرض تسمية ممثليها في اللجنة .</p> <p>- تم إصدار الامر الديواني رقم (٤١) لسنة ٢٠١٦ بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان ش ل / أ / ديواني / ١٦٩١٨ في ٢٠١٦/٦/١٦ بتشكيل لجنة إعداد مشروع قانون النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية من الجهات أعلاه على أن تنجز اللجنة أعمالها خلال أربعة أشهر من تاريخ صدور الامر الديواني .</p> <p>- تم عقد الاجتماع الاول للجنة أعلاه بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣ .</p> <p>- بناءً على قرار اللجنة باجتماعها الأول قامت الامانة التنفيذية بأعداد المسودة الأولى لمشروع القانون بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ وتم رفعها الى السيد رئيس اللجنة وتم عقد الاجتماع الثاني للجنة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٩ لمناقشتها ، وسيتم عقد الاجتماع الثالث بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٩ لاستكمال المناقشات .</p> <p>- تم عقد الاجتماع الثالث بتاريخ ٢٠١٦/٩/٦ .</p> <p>- تم توجيه كتاب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٦٩٩٥ في ٢٠١٦/٩/٨ ومرفقه مشروع القانون .</p> <p>- ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية المرقم بالعدد ق/٢/٢٥/٢٧٠ في ٢٠١٦/١٠/١٠ ومرفقه كتابنا اعلاه ومشروع القانون موجه الى وزارة العدل/مجلس شوري الدولة لغرض التشريع.</p> <p>- ورد كتاب وزارة العدل /مجلس شوري الدولة المرقم بالعدد ٣٠٨٠ في ٢٠١٦/١٠/٣٠ بتسمية ممثل عن الامانة التنفيذية للجنة الوطنية وتزويدهم (CD) يتضمن المشروع.</p> <p>- تم ترشيح السيد هلال عبدالرضا عبود/الامين التنفيذي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا وكذلك السيد جاسم محمد خلف/مشاور قانوني مساعد مسؤول وحدة الاصلاح القانوني والاداري في الامانة التنفيذية بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣١٨٧٤ في ٢٠١٦/١١/٦ لغرض مناقشة مشروع القانون.</p> <p>- تم حضور المرشحين اعلاه في وزارة العدل/مجلس شوري الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٦ ومناقشة مشروع القانون تم ابداء الملاحظات الموضوعية والصياغية والتدوينية عليه .</p> <p>- تم توجيه كتاب الى وزارة العدل/مجلس شوري الدولة بموجب كتابنا المرقم ٣٣١٦١ في ٢٠١٦/١١/٢٣ ومرفقه الصيغة الجديدة للقانون بموجب ماتم الاتفاق عليه بالاجتماع اعلاه.</p> <p>- تم توجيه كتاب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١١٨٦٣ في ٢٠١٧/٣/١٤ بمقترح تأكيد على وزارة /مجلس شوري الدولة للاسراع في حسم موضوع تشريع القانون.</p> | <p>تبلغى فريق عمل مسودة مشروع قانون النافذة الالكترونية الواحدة في المنافذ الحدودية المشكل بموجب الامر الوزاري المرقم بالعدد ١٧٨٧٧/٤٣٢٠ المؤرخ في ٢٠١٥/٦/١ والأوامر الوزارية الملحقة به الصادرة عن وزارة النقل .</p> <p>ت. مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون اللجان لغرض إصدار أمر ديواني بتشكيل لجنة من الجهات المعنية لأعداد مشروع القانون وأن يكون الأمين التنفيذي للجنة الوطنية عضواً فيها ويحدد سقف زمني لإنجاز أعمالها .</p> |

٧- شراء جهاز فحص متنقل بالأشعة السينية (X – RAY) لغرض فحص البضائع المحملة على شاحنات السكك الحديدية في ميناء ام قصر وذلك من قبل الشركة العامة للموانئ .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|---|
| الاجتماع السادس للجنة الفنية في ٢٠١٥/٣/٣ | - تم ابلاغ الشركة العامة لموانئ العراق بقرار اللجنة الفنية رقم (٣) وتم الطلب بنقل جهاز الفحص المتحرك الى خط السكة في ميناء ام قصر بموجب كتابنا المرقم ١٠٤٢٦ في ٢٠١٥/٣/١٥ ، وكذلك ابلاغ الشركة العامة للسكك الحديدية بمتابعة الموضوع. |
| قرار (٣) | - اجابت الشركة العامة للسكك الحديدية ذي العدد ٢٣ت/جهاز سونار /١٨١٦ في ٢٠١٥/٧/٥ ومرفقه كتاب الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابها المرقم ١١٨٩٥/١٢/٢/١ في ٢٠١٥/٦/٢ والموجه الى مكتب السيد الوكيل الفني والذي اعتذرت فيه الشركة المذكورة عن نقل جهاز فحص الحاويات الى خط السكة في الميناء لغرض فحص الحاويات المحملة على القطارات بحجة عدم موافقة الشركة المجهزة. |
| تكلف الشركة العامة لموانئ العراق بنقل جهاز الفحص المتنقل (Mobile) الى خط السكة لاغراض فحص البضائع المحملة بالشاحنات السككية . | - تم عرض موضوع عدم امكانية نقل جهاز فحص الحاويات الى خط السكة في ميناء ام قصر الى خطة السكة لغرض فحص الحاويات المحملة على القطارات على اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة بأجتماعها الثامن المنعقد في ٢٠١٥/٧/٢٨ وبعد المناقشة مع مدير عام الموانئ وبسبب اختلاف مواصفات الجهازين قررت اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة شراء ونصب جهاز جديد خاص بشاحنات سكك الحديد. |
| | - تمت مفاتحة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابنا المرقم ٢٣٨٧٤ في ٢٠١٥/٨/١٣ بعرض قرار اللجنة الفنية (قررت اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة شراء ونصب جهاز جديد خاص بشاحنات سكك الحديد) على السيد الوكيل الفني /رئيس اللجنة الفنية وقد دون سيادته هامشه التالي المؤرخ في ٢٠١٥/٨/١١ على مذكرتنا المرقمة ٢٥٩ في ٢٠١٥/٨/١٠ بتبليغ الموانئ لأجراء اللازم. |
| | - بينت الشركة العامة لموانئ العراق بكتابها المرقم ٢٢٣٣٦/١/٨/١ في ٢٠١٥/١١/١ سبق وان تم شراء اربعة اجهزة فاحصة خاصة بالنقل الطرقي وتم تسليمها الى الهيئة العامة للكمارك لموانئ ام قصر. |
| | - تمت اجابة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابنا المرقم ٣١٣٤٥ في ٢٠١٥/١١/١٢ بانه حصلت موافقة معالي السيد الوزير على مذكرتنا المرقمة ٣٥٠ في ٢٠١٥/١١/٩ لشراء جهاز فحص خاص بالنقل السككي وعلى نفقة شركتكم اسوة بالاجهزة التي تم استيرادها سابقاً للنقل الطرقي. |
| | - اعلمتنا الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية بموجب كتابها المرقم ٢٣ت/جهاز فحص الحاويات /١٤٢٢٤ في ٢٠١٥/١١/١٩ والموجه الى الشركة العامة لموانئ العراق بانها ترجو شراء الجهاز اعلاه الخاص بالنقل السككي ونصبه قرب خط السككة لتلافي التاخير الذي يحصل بنقل الحاويات. |
| | - تم التاكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٦٩٩٦ في ٢٠١٦/١/٢٤ عن اعلامنا ما تم بصدد الموضوع. |
| | - اجابت الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابها المرقم ١٥٤٣/١/٨/١ في ٢٠١٦/١/١٩ قد تم تشكيل هيئة للمشروع وستقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية وتحديد الكلفة التخمينية لشراء جهاز فحص الحاويات للنقل السككي. |
| | - تم التأكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٩٩٣٥ في ٢٠١٦/٢/٢٨ باعلامنا ماتم بصدد شراء جهاز فحص الحاويات المتنقل للنقل السككي ضمن الخطة التشغيلية لشركتكم لعام ٢٠١٦. |
| | - تم التأكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ١٣٩٧٥ في ٢٠١٦/٤/١٠ ولنفس الغرض اعلاه. |
| | - تم التأكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٢٣١٧٧ في ٢٠١٦/٧/٣١ ولنفس الغرض اعلاه. |
| | - اجابت الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٧٣٩٦/١/٨/١ في ٢٠١٦/٩/٤ تم تشكيل لجنة لوضع الية لتقسيم ايرادات اجهزة السونار بيننا وبين الهيئة العامة للكمارك وسيتم عقد اجتماع مشترك بهذا الخصوص، وتم توجيه كتاب الى هيئة الكمارك بكتابنا المرقم ٧٤٤١ في ٢٠١٧/١/٢٥ بضرورة مناقشة الايرادات والصيانة. |

٨- شمول السكك بعقد شركة نافذ للخدمات اللوجستية الاردنية في الموانئ .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|---|
| خلال الاجتماع الثالث للجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠ ، طرح السيد الوكيل الفني / رئيس اللجنة الفنية موضوع العقد الموقع بين الشركة العامة لموانئ العراق وشركة نافذ الاردنية المتعلق بأدارة الشاحنات في ميناء ام قصر موضوع طلب شركة نافذ الاردنية التي تقوم باستيفاء اجور ٦٠٠٠ دينار عن كل شاحنة تدخل الميناء برفع هذه الاجور الى ١٢٠٠٠ دينار | <p>- طلبنا بموجب كتابنا المرقم ٢٧٥٩٩ في ٢٠١٤/١٠/١٥ تزويدنا بالعقد المذكور .</p> <p>- طلبت الشركة العامة لتجارة الحبوب بكتابها المرقم ٢٣ في ٢٠١٥/١/٧ تزويده بنسخة من العقد من اجل المباشرة بأعتماد الانظمة الالكترونية في اعمال الميناء .</p> <p>- تم رفع الموضوع امام انظار السيد الوكيل الفني وتم التأكيد الموانئ بموجب كتابنا المرقم ٦٠٢٦ في ٢٠١٥/١/١٥ .</p> <p>- قامت الموانئ بتزويدنا بنسخة من العقد اعلاه بموجب كتابهم المرقم ٣٥٢٥/١٣/٢/١ في ٢٠١٥/٢/١٢ ، وتم تزويد الشركة العامة لتجارة الحبوب بعقد شركة نافذ بموجب كتابنا المرقم ٩٢٤٨ في ٢٠١٥/٢/١٩ .</p> <p>- تم تزويد وزارة التجارة /الشركة العامة لتجارة الحبوب بنسخة من العقد اعلاه بموجب كتابنا المرقم ٩٢٤٨ في ٢٠١٥/٢/١٩ .</p> <p>- تمت مفاتحة كل من الشركة العامة لموانئ العراق والشركة العامة للسكك الحديد بكتابنا المرقم ٣٠٩٥١ في ٢٠١٥/١١/٨ ، حيث أحالت اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا بأجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٧ برئاسة السيد مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة / النائب الاول لرئيس اللجنة الفنية الى شركتكم ، مقترح الامين التنفيذي للجنة الوطنية المتضمن شمول شاحنات سكك الحديد العراقية بالعقد المرقم ١٢/٨٨٢ في ٢٠١٣/٣/١١ الموقع بين الشركة العامة لموانئ العراق وشركة نافذ للخدمات اللوجستية الاردنية وذلك لغرض توزيع الحمولات بشكل عادل بين شاحنات النقل الطرقي وشاحنات النقل السككي وتفعيل وتنشيط حركة النقل بالسكك الحديد داخل العراق اسوة بما معمول به في دول العالم.</p> <p>- اجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية بموجب كتابها المرقم ٢٣ ت/منطقة الاسكوا/٣٢٢٥ في ٢٠١٥/١١/١٩ لامانع لديها في شمول شاحنات سكك الحديد بالعقد المبرم مع شركة نافذ الاردنية وان الموضوع يحتاج الى دراسة الامور الفنية لتسجيل الشاحنات والقاطرات في النظام مع الجهات المعنية.</p> <p>- عرضت وزارة التجارة /الشركة العامة لتجارة الحبوب بموجب كتابها المرقم ٢٦٩١٩ في ٢٠١٥/١٢/١٥ على وزارة النقل/الدائرة الفنية/قسم شؤون الموانئ والنقل البحري الى زيارة مقرها الكائن في باب المعظم مع ممثل من شركة نافذ وممثل عن نظام النافذة الواحدة للمناطق الحدودية لعرض الموضوع ومناقشته على مجلس ادارة الشركة للبت النهائي بها.</p> <p>- تمت مفاتحة كل من الدائرة الفنية والشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٣٤٤٠١ في ٢٠١٥/١٢/٢١ برفقة كتاب وزارة التجارة لأتخاذ مايلزم وحسب العائدية.</p> <p>- تمت مفاتحة الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ١٩٩١٥ في ٢٠١٦/٦/١٤ حول التوصية المتخذة في الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا.</p> <p>- تم اصدار امر وزاري المرقم ٢٠٧٥٨/٤٨٨٠ في ٢٠١٦/٦/٢٣ حول تشكيل لجنة مشتركة في مركز الوزارة والشركة العامة لموانئ العراق برئاسة السيد عباس ناصر مجيد /مدير عام الدائرة القانونية وكالة كطرف اول وشركة نافذ كطرف ثاني لحسم موضوع اعفاء الشاحنات الحكومية التابعة للشركة العامة للنقل البري من الرسوم والاجور التي تفرضاها شركة نافذ على الشاحنات الداخلة الى الموانئ.</p> <p>- تم التاكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٢٧٥٩٦ في ٢٠١٦/٩/٢٢ .</p> <p>- تم التاكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٣٠١٤٣ في ٢٠١٦/١٠/١٩ .</p> <p>- تم التاكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٥٤٤٦ في ٢٠١٧/١/٥ .</p> <p>- تم التاكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٨٨٩٣ في ٢٠١٧/٢/١٢ .</p> |
| قرار رقم (٦) | |
| الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ | |
| يؤكد على الشركة العامة لموانئ العراق للاجابة رسميا على كتاب الامانة التنفيذية المرقم ١٧٠١٤ في ٢٠١٦/٥/١٦ وعرض الاجابة خلال الاجتماع القادم للجنة الفنية رقم (١٣) لغرض مناقشة الموضوع واتخاذ التوصية المناسبة بصده. | |

٩- وضع الية مستعجلة من قبل وزارة البيئة والكمارك للتخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة في الموانئ العراقية منذ فترات طويلة .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|---|
| الاجتماع السادس للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٤/١ | ١-تم مفاتحة الشركة العامة لموانئ العراق بكتابنا ١٧٠٥٠ في ٢٤/٥/٢٠١٥ لاعلامنا فيما اذا كانت جميع المواد المكدسة في الموانئ لا التي لا يمكن اتلافها أو التخلص منها بسبب اعتراض وزارة البيئة حصراً أم توجد جهات أخرى تعترض على ذلك . لم ترد الإجابة لغاية تاريخه أعلاه. |
| قرار (١٥): قررت اللجنة الوطنية الحاضرون بأن تتولى وزارة النقل مفاتحة وزارة البيئة لوضع آلية مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة حالياً في ميناء أم قصر بشكل نهائي بالتنسيق مع الكمارك والبيئة لكونها تسبب أضرار صحية وتشغل مخازن الموانئ ، وأن يتم حل مثل هذه المشاكل ثنائياً بين أي وزارتين أو جهتين ولا يوجد مبرر لعرضها على اللجنة الوطنية . | ٢-تم مفاتحة وزارة البيئة / مكتب الوزير بكتابنا ١٧٣٥٨ في ٢٦/٥/٢٠١٥ ونسخة منه الى الكمارك والمديرية العامة للمنافذ الحدودية لترشيح ممثل عنها لعضوية فريق العمل المتخصص بوضع آلية عمل مستعجلة لغرض التخلص من المواد التالفة والمرفوضة في الموانئ العراقية . |
| | ٣-وردنا كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية ٩١٠٣ في ١٤/٦/٢٠١٥ بترشيح العميد اياد خضير عباس لعضوية فريق العمل ، ولم ترد أجابة البيئة والكمارك لغاية تاريخه أعلاه. |
| | - تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٢٧٤٠٥/٧١١٦ في ٢٢/٩/٢٠١٥ برئاسة العميد اياد خضر عباس /المديرية العامة للمنافذ الحدودية /وزارة الداخلية وعضوية كل من السادة المدرجة اسماؤهم ادناه: |
| | - نائل خليل ابراهيم /مأمور كمرك/الهيئة العامة للكمارك/وزارة المالية. |
| | - يوسف مؤيد يوسف/كيميائي اقدم/قسم مراقبة الكيمياءويات وتقييم المواقع الالكترونية/الدائرة الفنية/وزارة البيئة والصحة. |
| | - اسراء منقذ عبدالجبار/كيميائي اقدم/قسم مراقبة الكيمياءويات وتقييم المواقع الالكترونية/الدائرة الفنية/وزارة البيئة والصحة. |
| | - سهيل محمدعلي محمد/رئيس ملاحظين/الشركة العامة لموانئ العراق/وزارة النقل. |
| | - لم يتم عقد اجتماع لفريق العمل لحد الان بسبب عدم حضور اغلب اعضائه اضافة الى استبدال ممثل الكمارك الذي استغرق فترة طويلة جداً ولم ينجز فريق العمل اعماله لحد الان. |
| | - تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ٣٠٩٥٢ في ٨/١١/٢٠١٥ لسرعة انجاز اعماله. |
| | - تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٤١٨/٤/٦٥٣٥ في ١٩/١/٢٠١٦ الخاص بترشيح السيد صباح حسن عبدالله ممثلاً عن الكمارك الجنوبية. |
| | - تم تزويد وزارة الصحة والبيئة /الدائرة الفنية قسم مراقبة الكيمياءويات وتقييم المواقع الملوثة بصورة عن جرد المواد التالفة بموجب كتابنا المرقم ٦٤٨٨ في ١٩/١/٢٠١٦ . |
| | - تم التاكيد على وزارة الصحة والبيئة بموجب كتابنا المرقم ١٤٥٣٦ في ١٤/٤/٢٠١٦ للتفضل باعلامنا ماتم بصدد الموضوع. |
| | - كذلك تم تزويد مديرية المنافذ الحدودية بموجب كتابنا المرقم ١٥١٩٥ في ٢٤/٤/٢٠١٦ . |
| | - تم التاكيد على فريق العمل بموجب كتابنا المرقم ١٦٠٥١ في ٨/٥/٢٠١٦ للتفضل باعلامنا ماتم بصدد الموضوع. |
| | - ورد كتاب وزارة الصحة والبيئة بموجب كتابها المرقم ٢٢٠٨/١٣/٢٠١٦ في ١٨/٥/٢٠١٦ تم عقد اجتماع لفريق العمل في مجلس الامن الوطني/مستشارية الامن الوطني تم الاتفاق على ان تتولى وزارة الصحة والبيئة تشخيص هذه المواد المكدسة والتوصل الى قرار فني بشأنها. |
| | م تزويد نسخة من كتاب وزارة الصحة والبيئة اعلاه الى كل من الهيئة العامة للكمارك و الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ١٩٣٩٣ في ٢٠١٦/٦/٧ للمتابعة واعلامنا عن مراحل انجاز اعمال فريق العمل. |
| | - تم تزويد الشركة العامة لموانئ العراق من قبل مديرية المنافذ الحدودية بكتابها المرقم ح/٧٥١٧/١٣ في ١٤/٦/٢٠١٦ بتسهيل مهمة فشر فريق العمل للكشف الموقعي عن المواد المكدسة. |

الاجراء المتخذ

- تم التاكيد على كل من الهيئة العامة للكمارك والديرية العامة للمنافذ الحدودية و الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٢٢٥٤٩ في ٢٤/٧/٢٠١٦ للتفضل باعلامنا الاجراءات المتخذة بصدد الموضوع.
- ورد كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية المرقم ذي العدد ح/١٣/٨٨٢٢ في ١٥/٧/٢٠١٦ ومرفقه التقرير النهائي لفريق العمل مع جرد بالمواد الموجودة والمقترحات .
- ورد كتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم ذي العدد ١٥٣٣٢/١/٦/١ في ١٠/٨/٢٠١٦ بانه اكمل فريق العمل مهامه من خلال الزيارة وسوف يتم عرض التقرير اعلاه في اجتماع اللجنة الفنية الثالث عشر القادم لغرض اتخاذ التوصية المناسبة بشأنه.
- تم توجيه كتاب الى وزارة الصحة/ الدائرة الفنية ومرفقه كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية بموجب كتابنا المرقم ٢٥١٢٥ في ٢٢/٨/٢٠١٦ .
- تم توجيه كتاب الى وزارة المالية /مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٦٢١٩ في ١٢/١/٢٠١٧ بالاياعاز الى الهيئة العامة للكمارك لحسم هذا الموضوع بصورة مستعجلة كونها الجهة المسؤولة قانونا".
- ورد كتاب الهيئة العامة للكمارك المرقم بالعدد ٢١٢٤ في ٥/٢/٢٠١٧ ومرفقه كتابنا اعلاه الى مديرية كمرك المنطقة الجنوبية لحسم الموضوع وفقا" لقانون الكمارك رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ واعتبار الموضوع من الامور المهمة والمستعجلة.
- تم التاكيد على وزارة المالية /مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٩٧٤٢ في ٢٠/٢/٢٠١٧ .

توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٨) المتخذ
باجتماعها الثاني عشر المنعقد بتاريخ
٢٠١٦/٩/٢٧ :

أ. صادقت اللجنة الفنية على توصيات فريق العمل مع ملاحظة الاستفادة من المواد الغذائية التالفة والعلف الحيواني التالف لاستعماله كعلف للأسماك حسب توصية ممثل وزارة الزراعة ، مع إلزام الهيئة العامة للكمارك بتوفير الآليات والأيدي العاملة لرفع كافة المواد الواردة في الجداول المرافق بمحضر فريق العمل

ب. ترفع توصيات فريق العمل الى اللجنة الوطنية لغرض دراستها وإتخاذ القرار المناسب بصددتها على أن يتم تنفيذ التوصيات ضمن سقف زمني محدد .

رقم الاجتماع (١٣)

تاريخ الاجتماع ٢٠١٦/١٢/٥

قرار (٦) :

تعاد التوصية الى اللجنة الفنية لغرض إعادة دراستها من الناحيتين الفنية والقانونية .

١٠- تأسيس منظومة هواتف الطوارئ على الطرق الخارجية على شبكات الهاتف النقال والارضية المتوفرة في البلاد .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|--|
| الاجتماع السابع للجنة الفنية في ٢٠١٥/٤/٢١ | تم مفاتحة الهيئة العامة للطرق والجسور والشركة العامة للاتصالات والبريد بكتابنا ٢٠٧٩٢ في ٢٠١٥/٧/٢ لغرض التنسيق لتأسيس منظومة هواتف طوارئ. اعلمتنا الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابها المرقم ١٤٧٢٠ في ٢٠١٥/٧/٢٣ يتعذر على دائرتنا تقديم الخدمات المطلوبة لعدم مسؤوليتها عن ذلك وبموجب قانون الطرق العامة رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ لذا يتطلب التنسيق مع وزارة الداخلية والصحة والامن الوطني ومن الممكن ان يتم التنسيق مع مع دائرتنا في حالة الحاجة لإنشاء مراكز لتلك الخدمات تمت الاجابة على كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب الكتاب اعلاه بأن الموضوع هو احد متطلبات تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي الذي تم مصادقة جمهورية العراق عليه بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧، اعلمتنا الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابها المرقم ١٦٨٨٠ في ٢٠١٥/٨/٢٥ بان الدائرة تعمل على دراسة امكانية انشاء مركز اتصالات اي مايسمى (call center). |
| قرار (١): ب-التنسيق بين الهيئة العامة للطرق والجسور ووزارة الاتصالات لغرض تأسيس منظومة هواتف الطوارئ على شبكات الاتصالات والنقالة والارضية المتوفرة حالياً في البلاد . | <p>- اعلمتنا الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب كتابها ٣٠٦ في ٢٠١٥/٨/٥ انها ترتأي عقد اجتماع مع المختصين من وزارة النقل لمعرفة الاولوية للطرق المراد التنفيذ لها والسعة المطلوبة لدراسة امكانية التنفيذ ووضع الكلف .</p> <p>- تمت مفاتحة كل من (الهيئة العامة للطرق والجسور ومديرية المرور العامة ووزارة الصحة وجهاز الامن الوطني) لتسمية ممثليهم في الاجتماع بموجب كتابنا ٢٤٩٦٥ في ٢٠١٥/٨/٢٥ كذلك تمت مفاتحة الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب كتابنا المرقم ٢٨٩١٥ في ٢٠١٥/١٠/١٣ بتحديد موعد ومكان عقد الاجتماع مع الاشارة الى استعداد وزارة النقل لأستضافة الاجتماع.</p> <p>- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٣٥١٧١/٢٥٤٦ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ الخاص بتشكيل فريق عمل .</p> <p>- عقد الاجتماع الاول بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ .</p> <p>- عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل بتاريخ ٢٠١٦/٤/٥ بموجب كتابنا المرقم ١١٢١١ في ٢٠١٦/٣/١٠ الخاص بالتبليغ.</p> <p>- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ١٧٠٣٤/٣٧٨٦ في ٢٠١٦/٥/١٧ باضافة موظفين اثنين من هيئة الاعلام والاتصالات لفريق العمل .</p> <p>- وردنا كتاب هيئة الاعلام والاتصالات المرقم بذوي العدد ٧/٢/٥٠٥٢ في ٢٠١٦/٦/٢٢ بأنه تم اقرار مبدأ الرقم الموحد من قبل مجلس الامن الوطني ضمن جلسته (٢٠١٦٨) المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٩ وسيتم تشكيل فريق عمل فني لأعداد دراسة فنية متكاملة عن الموضوع من حيث جهة الارتباط والهيكلية والمتطلبات الفنية وعليه التريث لحين استكمال الدراسة من قبل الجهة المعنية مع تزويدهم ببعض الامثلة لبلدان العالم حول منظومة هواتف الطرق الخارجية.</p> <p>- تم تزويد هيئة الاعلام والاتصالات /دائرة تنظيم الاتصالات بموجب كتابنا المرقم ٢٢٩٠ في ٢٠١٦/٧/٢٧ بقرص CD يتضمن الامثلة عن منظومة هاتف الطوارئ على الطرق الخارجية في الاتحاد الاوربي والهند وافريقيا.</p> <p>- تم التاكيد على هيئة الاعلام والاتصالات/دائرة تنظيم الاتصالات بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٩٥١٥ في ٢٠١٦/١٠/١٦ .</p> <p>- تم التاكيد على هيئة الاعلام والاتصالات/دائرة تنظيم الاتصالات بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٦١٣٥ في ٢٠١٦/١٢/٢٢ .</p> <p>- تم التاكيد على هيئة الاعلام والاتصالات/دائرة تنظيم الاتصالات بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٩٠٠٣ في ٢٠١٧/٢/١٣ .</p> <p>- ورد كتاب هيئة الاعلام والاتصالات /دائرة تنظيم الاتصالات ذي العدد ٧/٢/١٣٢٢ في ٢٠١٧/٢/١٣ والمعنون الى مجلس الامن الوطني بالموافقة على اضافة وزارة النقل /الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة الى لجنة مشروع رقم الطوارئ الوطني الموحد .</p> |

١١- ساحات التبادل التجاري على اطراف المدن .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|---|
| اجتماع اللجنة الفنية الخامس المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ | مفاتحة وزارة المالية ، امانة بغداد ، وزارة البلديات حول تخصيص وتمليك الاراضي لمشروع ساحات التبادل وتفعيل المشروع . تم التأكيد على الشركة العامة للنقل البري لاعلامنا اجراءاتهم المتخذة بصدد الموضوع بموجب كتابنا المرقم ١١٢٤٨ في ٢٠١٥/٣/٢٢ |
| قيام الشركة العامة للنقل البري بتحديد مساحات وموقع الاراضي المطلوبة لمشروع المناطق اللوجستية (ساحات تبادل البضائع) حول بغداد والاعلان للقطاع الخاص الذين يملكون قطع اراضي فيها لغرض مشاركتها في تنفيذ المشروع او تبني المشروع من قبلهم لتقديم الخدمات اللوجستية ، مع استمرارهم بمتابعة الموضوع لغرض استحصال موافقة السيد وزير المالية على تخصيص قطع اراضي لهذا المشروع | اجابت الشركة اعلاه بموجب كتابها المرقم ١١١٤٢ في ٢٠١٥/٤/١٢ : تم استحصال موافقة السيد وزير النقل على التعاقد مع شركة اليماني الهندسية للتجارة والمقاولات لتنفيذ المشروع. تم تشكيل اللجان الخاصة بأعداد المواصفات الفنية وجداول الكميات والجداول الاقتصادية لباقي ساحات تبادل التجاري حول بغداد وسيتم عرضها حال الانتهاء من تلك الاجراءات على مجلس ادارة الشركة . |
| قرار اللجنة الوطنية رقم (٧) المتخذ بأجتماعها الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥ | تم التأكيد على الشركة العامة للنقل البري لاعلامنا النتائج المتحققة لحد الان بشأن الموضوع بموجب كتابنا المرقم ١٩٣٩٠ في ٢٠١٦/٦/٧ . اجابت الشركة العامة للنقل البري بموجب كتابها المرقم ١٠٠٢٢ في ٢٠١٦/٦/١٦ بمايأتي: انتهت اللجنة الخاصة بأعداد المواصفات الفنية وجداول الكميات والمخططات التفصيلية والمرسمات الخاصة بالمشيدات لتنفيذ المشروع . اللجنة الفنية القادم تم الاعلان عن المشروع وتقديم العطاءات وفتحها وتحليلها. تم عرض الموضوع امام انظار مجلس ادارة الشركة وحصلت الموافقة ورفع المحضر الى السيد الوزير لغرض المصادقة عليه. |
| التوصية الى اللجنة الوطنية للتأكيد على هذا الموضوع مجدداً وحث الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات السريعة والحاسمة لدعمه وتنفيذه على أرض الواقع لما له من أهمية كبيرة في تسهيل عمليات النقل والتجارة وحل الاختناقات وتجاوز السلبات الموجودة في جميع محافظات البلاد. | سيتم عرض كتاب الشركة العامة للنقل البري اعلاه في اجتماع اللجنة الفنية الثالث عشر القادم للنظر بشأنه. تمت مخاطبة كل من (الهيئة العامة للكمارك،الدائرة الفنية في وزارة النقل،الشركة العامة للنقل البري،الشركة العامة للسكك الحديد العراقية)بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٣٠٤٩٢ في ٢٠١٦/١٠/٢٣ لغرض دراسة التوصيتين بشكل معمق وتزويدنا برأي وزارة المالية والنقل بما يخدم تسهيل النقل والتجارةوتسهيل وتنظيم نشاطات الكمارك. تم التأكيد على كتابنا المرقم ١٤١٦٠ في ٢٠١٦/٤/١٢ بموجب كتابنا المرقم ٣١٠٥٦ في ٢٠١٦/١٠/٢٧ بخصوص الموضوع المشار اليه انفا. اجابت الشركة العامة للنقل البري بموجب كتابها المرقم بالعدد ١٩٤٥٤ في ٢٠١٦/١١/١٤ سيتم النظر بمضمون كتابنا اعلاه بعد استكمال انشاء المشروع وبعد الانتهاء من اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية التي من شأنها معرفة امكانية اشراك الكمارك من عدمه. |

١٢- تفعيل موضوع انشاء وفتح مراكز للاسعاف الفوري على الطرق الخارجية .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|---|
| الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١ | تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٨٩ في ٢٠١٥/٨/٥ للمصادقة على التوصية والايجاز الى وزارات الصحة والداخلية والاسكان والاعمار لأخذ مايقنضي بشأنها وذلك لتحقيق الانسجام والموائمة مع المعايير والسياقات الدولية ولغرض تفعيل وتعزيز اجراءات الاستجابة بعد التصادم من قبل الجهات المعنية بموجب قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن. |
| قرار (٧) : | وردت اجابة وزارة الاعمار والاسكان والبلديات بموجب كتابها المرقم م خ /٢٠٨٠/ في ٢٠١٥/٩/١ والموجه الى وزارة الصحة/البيئة بالايجاز واتخاذ اللازم حول القرار رقم (٧) اولاً وبالتنسيق مع دائرة الطرق والجسور احدي تشكيلات هذه الوزارة وذلك لأهميته بالحفاظ على ارواح المواطنين وتقديم الاسعافات اللازمة للمتضررين من حوادث الطرق الخارجية . |
| أولاً : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " أن يتم التنسيق بين وزارة الصحة ومديرية المرور العامة لايلاء الموضوع الالهية المطلوبة وأدرجه ضمن الخطط الاستثمارية الخاصة بوزارة الصحة لغرض انشاء مراكز اسعاف فوري على الطرق الخارجية مع أستيراد سيارات اسعاف متخصصة بحوادث الطرق وأعلام منظمة الاسكوا بذلك " . | كذلك اعلمتنا وزارة الداخلية /وكالة الوزارة للشؤون الشرطة بكتابها المرقم ٦١١٣٧ في ٢٠١٥/٩/٣٠ بان وزارة الصحة/البيئة قد اعلمت الوزارة اعلاه بموجب كتابها دائرة الصحة العامة بالعدد د ص ع/٥٣٦٥٨/٨/٨/٨ في ٢٠١٥/٩/٧ بانه تم استحداث مركز للاسعاف الفوري على الطرق الخارجية وان تلك المراكز مجهزة بسيارات اسعاف مزودة بمعدات مستلزمات الاستجابة للحوادث والحالات الطارئة ومرتبطة بالرقم الوطني للاسعاف الفوري المرقم (١٢٢) وان هناك مراكز اسعاف فوري اخرى قيد الاستحداث. |
| ثانياً : الايجاز الى وزارة الإسكان والاعمار / الهيئة العامة للطرق والجسور بإنشاء محطات استراحة متكاملة على الطرق الخارجية تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات اضافة الى مراكز الإسعاف الفوري بأسلوب الاستثمار أو التشغيل المشترك والإسراع بأنجاز محطات الاستراحة المباشر بها حالياً . | ورد كتاب وزارة الاعمار والاسكان والبلديات المرقم ٣٦٠٢٨ في ٢٠١٥/١١/١٦ مرفق بتقرير اعد من قبل دائرة الطرق والجسور حول انشاء محطات استراحة متكاملة تحتوي على كافة سبل الراحة بما فيها مراكز الاسعاف الفوري. على الطرق الخارجية. |
| ثالثاً : مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء حول التوصيتين أعلاه . | تم ابلاغ وزارة الاعمار والاسكان والبلديات بموجب كتابنا المرقم ٣٢٩٥٦ في ٢٠١٥/١٢/٧ بان المقصود بكتابنا المرقم ٢٦٨٤٩ في ٢٠١٥/٩/١٧ هو انشاء محطات استراحة متكاملة كمشروع موحد بأسلوب الاستثمار تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات . |
| الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٠ | تم توجيه كتاب الى مكتب وزير الاعمار والاسكان والبلديات بموجب كتابنا المرقم ٣٢٩٥٦ في ٢٠١٥/١٢/٧ بالاشارة الى الفقرة ثانيا من القرار رقم ٧ بحيث ان المقصود بها هو انشاء محطات استراحة متكاملة كمشروع موحد باستثمار تحتوي على كافة وسائل الراحة والخدمات . |
| قرار رقم (٤) -ثانياً | وتم التاكيد على وزارة الاعمار والاسكان بموجب كتابنا المرقم ٦٩٩٣ في ٢٠١٦/١/٢٤ . |
| التفضل بالايجاز الى المختصين بتحقيق اجتماع في الهيئة العامة للطرق والجسور بالسرعة الممكنة وتزويد الهيئة بالتصاميم والمخططات والمواصفات الهندسية لأبنية مراكز الاسعاف الفوري وشرطة المرور وتجهيزاتها التي في النية انشاؤها ضمن محطات الاستراحة على الطرق الخارجية السريعة بأسلوب الاستثمار وتقديم النتائج في الاجتماع القادم للجنة الفنية الذي سيعقد بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢ | ورد كتاب وزارة الصحة /دائرة التخطيط وتنمية الموارد المرقم د.د.ب/١٨٣٤/١/٣ في ٢٠١٦/١/١٢ بعقد اجتماع تنسيقي مشترك يضم ممثلين كل من وزارة النقل ووزارة الاسكان والاعمار ومديرية المرور العامة. |

| الاجراء المتخذ | |
|--|--|
| - تمت مخاطبة كل من وزارة الاسكان والاعمار ووزارة الداخلية بخصوص الاجتماع التنسيقي لترشيح ممثلين عنهم وذلك في مقر الامانة التنفيذية (للاسكوا) يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٦/٣/١ بموجب كتابنا المرقم ٧٦٦٥ في ٢٠١٦/٢/١. | رقم الاجتماع) (١٣ |
| - اجابت وزارة الاعمار والاسكان والبلديات /مكتب الوكيل بموجب كتابها المرقم ٣٦٣٣ في ٢٠١٦/٢/٢ بانه تم تشكيل لجنة في دائرة الطرق والجسور من المختصين . | تاريخ الاجتماع ٢٠١٦/٩/٢٧ |
| - تم توجيه كتاب الى كل من وزارة الصحة والبيئة و وزارة الاعمار والاسكان و مديرية المرور العامة بموجب كتابنا المرقم ١٠٣٥٨ في ٢٠١٦/٣/١ بتأجيل الاجتماع الى يوم ٢٠١٦/٣/٢٩ لأبلاغ ممثليهم لحضور الاجتماع التنسيقي. | قرار رقم (٦) يؤكد على كل من |
| - عقد الاجتماع الاول بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٩. | الهيئة العامة للطرق |
| - تم اصدار الامر الوزاري المرقم ١٥٠٥٩/٣٠٥٠ في ٢٠١٦/٤/٢١ برئاسة السيد هلال عبدالرضا /الامين التنفيذي للجنة الوطنية وعضوية ممثلي الوزارات اعلاه . | والجسور ومديرية المرور العامة أضافة |
| - تم توجيه كتاب الى الجهات المعنية بالموضوع بموجب كتابنا المرقم ١٧٠١٢ في ٢٠١٦/٥/١٦ بالاشارة الى التوصية المتخذة باجتماع اللجنة الفنية الحادي عشر واعلامنا . | الى دائرتي المشاريع والأمور الفنية في |
| - اجابت وزارة الصحة والبيئة بموجب كتابها المرقم ذي العدد د.م.هـ/٣٢٦٧٦/٢/٦ في ٢٠١٦/٥/٢٥ بانه تتوفر مخططات مراكز اسعاف فوري بمساحة (٣٠٠م) و (٧٥م) وتزويدهم بالمتطلبات الوظيفية اللازم توفرها في المراكز. | وزارة الصحة لسرعة حسم موضوع إنشاء |
| - تم اجابة وزارة الصحة والبيئة بموجب كتابنا المرقم ١٩٣٩٤ في ٢٠١٦/٦/٧ بان المتطلبات الوظيفية لمراكز الاسعاف الفوري هو توفير مكان وخدمات مناسبة لمنتهي مركز الاسعاف الفوري لغرض تواجدهم ٢٤ ساعة يوميا وأن مساحة ٧٥م للبناء هي كافية لذلك. | مراكز للأسعاف |
| - تم التاكيد على الجهات اعلاه بموجب كتابنا المرقم ١٩٩١٦ في ٢٠١٦/٦/١٤ اعلامنا النتائج بالسرعة الممكنة. | الفوري وشرطة المرور على طرق |
| - زودتنا وزارة الصحة والبيئة بموجب كتابها المرقم د.م.هـ/٤٢٣١٤/٢/٦ في ٢٠١٦/٧/١٢ بالمخططات المعمارية بمركز اسعاف فوري بمساحة ٧٥م والتي تم اعدادها حسب المتطلبات الوظيفية لدائرة العمليات والخدمات المتخصصة حيث يتوفر فيها مراب لسيارة اسعاف واحدة فقط. | المرور السريعة |
| - سوف يعرض الكتاب في اجتماع اللجنة الفنية القادم رقم ١٣ للنظر بشأنه. | تنفيذا لالتزامات |
| - تم التاكيد للهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابنا المرقم ٣٠١٤٢ في ٢٠١٦/١٠/١٩ وضمنه القرار المتخذ في الاجتماع الثالث عشر المنعقد بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧ ونسخه منه الى مديرية المرور العامة ووزارة الصحة . | جمهورية العراق |
| - ورد كتاب وزارة الاعمار والاسكان مكتب الوكيل الاقدم المرقم ٣٧٧٨٢ في ٢٠١٦/١١/١ بانه وجود اشكالات قانونية وفنية تحول دون تنفيذ المقترح. | المتعلقة بالسلامة |
| - تم توجيه كتاب وزارة الاسكان والاعمار اعلاه الى كل وزارة الصحة والبيئة/دائرة المشاريع الهندسية بموجب كتابنا المرقم ٣٥٤٧٤ في ٢٠١٦/١٢/١٥. | المرورية على الطرق وإتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي . |
| - ورد كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ٥٩٨ في ٢٠١٧/١/١٠ ومرفقه المخططات الخاصة بمراكز الاسعاف الفوري. | |
| - تم توجيه كتابنا المرقم ٥٤٤٥ في ٢٠١٧/١/٥ الى وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية بتزويدنا احصائيات عن عدد الوفيات والجرحي لحوادث الطرق. | |
| - تم التاكيد على كتابنا اعلاه بموجب كتابنا المرقم ٩٠٠٤ في ٢٠١٧/٢/١٣. | |
| - ورد كتاب وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية المرقم د.أ.ف/٥٧٨٤/٩/١ في ٢٠١٧/١/٢٥ يتضمن الاحصائية المطلوبة ؟ | |

١٣ - الزام التجار بالتأمين على كافة بضائعهم المنقولة داخل العراق بواسطة شركات التأمين العراقية العامة والخاصة .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|--|---|
| الاجتماع السابع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٧/١ | - تم مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٠٩٠ في ٢٠١٥/٨/٥ للمصادقة على التوصية والاياعاز الى وزارتي التجارة والمالية لغرض اتخاذ ما يقتضي لتنفيذها ، مع الاشارة الى ان وزارة النقل سوف تلتزم بتنفيذ التوصية اعلاه في حالة مصادقتها عليها. |
| قرار (٨) : المصادقة على توصية اللجنة الفنية " لغرض تسهيل النقل والنقل والتجارة والمحافظة على البضائع والركاب المنقولين ووسائل النقل ، التوصية الى اللجنة الوطنية بألزام كافة التجار بالتأمين على بضائعهم داخل العراق لدى شركات التأمين العراقية وتوجيه كافة المصارف بعدم منح أية قروض ما لم يتم التأمين عليها ، وكما يجب ألزام الجهات الاخرى التي تصدر أجازات الاستيراد بهذا الاجراء من أجل المحافظة على الاموال العراقية وكذلك تنشيط قطاع التأمين العراقي" ومفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصدها . | - تمت مفاتحة كل من وزارتي التجارة والمالية بالموافقة والاياعاز الى الجهات المعنية لاتخاذ ما يقتضي لتنفيذ التوصية بكتابنا المرقم ٢٦٧٠١ في ٢٠١٥/٩/١٦ . - اجابت وزارة المالية بكتابها المرقم ٨٨٤٢٠ في ٢٠١٥/١٠/٢٨ بتعميمها لهذه التوصية الى المصارف والدوائر والهيئات والشركات التابعة لها لاتخاذ مايلزم. - قامت دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة بتعميم التوجيه على اقسام الاستيراد في شركات الوزارة - تم التاكيد على كتابنا المرقم ٢٦٧٠١ في ٢٠١٥/٩/١٦ بموجب كتابنا المرقم ٧٣٦١ في ٢٠١٦/١/٢٧ . - ورد كتاب وزارة التجارة/دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية المرقم ظ١٦٠٨/٢ في ٢٠١٦/٢/٢٢ والمعنون الى شركات الوزارة كافة/قسم الاستيراد باتخاذ مايلزم حول ما جاء بالتوصية . - ورد كتاب وزارة المالية ذي العدد ١٥٣٨٨ في ٢٠١٦/٢/٢٢ والمعنون الى مصارف وشركات التأمين كافة باتخاذ مايلزم حول ما جاء بالتوصية. - ورد كتاب وزارة المالية ذي العدد ٣٢١٧٨ في ٢٠١٦/٣/٢٢ ومرفقه كتاب شركة التأمين الوطنية المرقم ٣٣٢٢/٢٣/٢٣ في ٢٠١٦/٢/٢٩ حول امكانية التأمين على البضائع كافة ضد مخاطر النقل من المنشأ الى مخزن المستفيد. - تم التاكيد على وزارة التجارة بموجب كتابنا المرقم ١٤٧٧٧ في ٢٠١٦/٤/١٨ بالاشارة القرار انف الذكر بأعتبار الشرط ملزم لكافة المستوردين والمصدرين وتضمينه في شهادات الاستيراد والتصدير. - ورد كتاب وزارة التجارة /دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية /قسم المنظمات الدولية المرقم ظ٤٢٥٠/٢ في ٢٠١٦/٥/١٨ بتعميم كتابنا اعلاه الى كافة شركات الوزارة /قسم الاستيراد للعمل واتخاذ مايلزم. - طلبت وزارة المالية /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم ذي العدد ٦٨/٨٠١/عامة/٥٩٥٠٨ في ٢٠١٦/٦/٢٧ بتزويدهم بالتوصية الخاصة بالتأمين والقرار رقم ٨. - تمت اجابة وزارة المالية /الدائرة القانونية/قسم الاستشارات بموجب كتابنا المرقم ٢١٦١٩ في ٢٠١٦/٧/٤ بالمحضر الخاص بالتوصية وحسب طلبهم - ورد كتاب وزارة المالية /الدائرة القانونية المرقم ٦٩٢٨٠ في ٢٠١٦/٨/١٨ والمعنون الى الدائرة الادارية/وزارة المالية ومرفقه كتابنا المرقم ٢١٦١٩ في ٢٠١٦/٧/٤ باتخاذ مايلزم. - تم مخاطبة وزارة المالية /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ٢٩٦٦٧ في ٢٠١٦/١٠/١٧ ومرفقه كتاب وزارة التجارة المرقم ١٤٧٧٧ في ٢٠١٦/٤/١٨ باعتبار هذا الشرط ملزم لكافة المستوردين والمصدرين وتضمينه في شهادات الاستيراد والتصدير. |

الاجراء المتخذ

- طلبت وزارة المالية /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم ٨٠١/٦٨/عامه/٨٩١٣٨ في ٢٠١٦/١١/٧ بيان الراي من الهيئة العامة للكمارك.
- طلبنا من وزارة المالية /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ٣٦١٣٦ في ٢٠١٦/١٢/٢٢ اعلامنا ما تم بصدد الموضوع.
- تم التاكيد على وزارة المالية /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ٨٨١٨ في ٢٠١٧/٢/٩ اعلامنا ما تم بصدد الموضوع.
- طلبت جمعية التامين العراقية بموجب كتابها المرقم ١٣٧ في ٢٠١٧/٢/١٩ مداخلت الامانة التنفيذية للجنة الوطنية المباشرة في امكانية اصدار تعليمات من الجهات ذات العلاقة لتنفيذه.
- طلبت وزارة المالية/ديوان التامين المرقم ١٥٧ في ٢٠١٧/٢/٢٦ من وزارة التجارة/دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بمفاتيحة الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية بتنفيذ كتابنا اعلاه بالزام كافة المستوردين والمصدرين بالتامين على البضائع المنقولة داخل العراق دون وضع اسباب ومبررات غير صحيحة لتأخير تنفيذ اجراءات التامين على البضائع.
- تمت مخاطبة وزارة التجارة /دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بموجب كتابنا المرقم ١٠١٤٣ في ٢٠١٧/٢/٢٣ ومرفقيه كتابا كل من وزارة المالية /ديوان التامين وكتاب جمعية التامين العراقية اعلامنا عن مبررات طلب اصدار تعليمات عن الامانة العامة لمجلس الوزراء لهذا الغرض ليتسنى اتخاذ اللازم.
- ورد كتاب وزارة المالية / الدائرة القانونية المرقم ٨٠١/١٠/عامه/ق/٤٩٥٦ في ٢٠١٧/٢/٢٨ والمعنون الى الهيئة العامة للكمارك بالاجابة بالسرعه الممكنة في بيان الراي.

١٤ - تفعيل نشاط شركات التأمين العراقية العامة والخاصة في التأمين على البضائع الموردة الى العراق .

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|---|---|
| <p>- تمت مفاتحة وزارة المالية /ديوان التأمين بكتابنا ٦٠٤٨ في ٢٠١٦/١/١٤ لدراسة وتنفيذ التوصية.</p> <p>- تم التأكيد على وزارة المالية /ديوان التأمين بموجب كتابنا المرقم ١٠٨٧٧ في ٢٠١٦/٣/٨ باعلامنا ماتم بصدد الموضوع.</p> <p>- اجابت وزارة المالية /ديوان التأمين بموجب كتابها المرقم ذي العدد ١٠٦ في ٢٠١٦/٢/٩ .</p> <p>١. ايدت ماورد بالقرار رقم (١) وسيتم العمل على توجيه الشركات للعمل بموجبه.</p> <p>٢. فيما يخص القرار رقم (٤) فرأينا ان يتم تحديد التأمين على السيارات ليكون ضد خطري الحرق والسرقة فقط وليس ضد جميع المخاطر كما ورد بالمقترح.</p> <p>أما فيما يخص فرض تأمين الزامي على كافة المحال التجارية والاسواق والمخازن وضد جميع الاخطار فأنا نرى ان يكون على الافران والمخابز ودور حضانة الاطفال والمدارس والكليات والجامعات الاهلية والفنادق ضد خطري الحريق والسرقة.</p> <p>- تمت اجابت وزارة المالية /ديوان التأمين بموجب كتابنا المرقم ١٢٤٠٩ في ٢٠١٦/٣/٢٨ وندرج لكم في ادناه بعض الملاحظات والاستفسارات عن الموضوع :</p> <p>١- نرجو تزويدنا بصورة عن توجيهاتكم التي ستبلغ بها شركات التأمين بالنسبة لقرار اللجنة رقم (١) .</p> <p>٢- يرجى اعلامنا مبررات عدم فرض التأمين الشامل على السيارات ضد جميع انواع المخاطر اسوة بما معمول به في دول العالم الاخرى بموجب القرار رقم (٤ - أ) واقتصار التأمين ضد الحريق والسرقة فقط .</p> <p>٣- يرجى اعلامنا مبررات عدم فرض التأمين الالزامي على كافة المحال والاسواق والمخازن التجارية ضد جميع انواع المخاطر ولماذا حددت لانواع معينة من النشاطات وضد خطري الحريق والسرقة فقط .</p> <p>٤- يرجى اعلامنا من هي الجهة التي ستضع الية العمل لهذه المواضيع كما ورد في كتابكم اعلاه .</p> <p>- اجابت وزارة المالية /ديوان التأمين بموجب كتابها المرقم ذي العدد ٣٢٥ في ٢٠١٦/٥/٤ بانه تم توجيه شركات التأمين لغرض تقديم خدماتهم الى المستوردين والمصدرين من قبل السيد رئيس الديوان خلال الاجتماع الاخير لجمعية التأمين العراقية وتم الاتفاق مابين الشركات على ان يكون تأمين الزامي على السيارات في الوقت الحاضر فقط ضد خطر الحريق والسرقة لعدم توفر الامكانات المادية والبشرية لديهم لتغطية خطر الاصطدام وبعد اصدار التشريع اللازم لذلك وتقديم الية التطبيق في الكيفية التي يتم استيفاء الاقساط والتوزيع على الشركات من قبل الجمعية .</p> <p>- تم مخاطبة وزارة المالية/ديوان التأمين بموجب كتابنا المرقم ٣١٠٥٧ في ٢٠١٦/١٠/٢٧ باعلامنا ماتم بصدد الموضوع.</p> <p>- ورد كتاب وزارة المالية/ديوان التأمين بموجب كتابها المرقم ٧١١ في ٢٠١٦/١٠/١٩ اضافة الى مقترحاتهم السابقة للتأمين الالزامي الشامل ضد اخطار الحريق والسرقة حيث ان في السوق العراقية الان اكثر من ثلاثين شركة تأمين مستمرة لتقديم التغطيات التأمينية على ان يتم التوسع لتأمين منشآت اخرى.</p> <p>- تمت مخاطبة وزارة المالية/ديوان التأمين بموجب كتابنا المرقم ٣١٦٦١ في ٢٠١٦/١١/٣ باعلامنا ماهو المطلوب من اللجنة الوطنية.</p> <p>- ورد كتاب وزارة المالية/ديوان التأمين المرقم ٧٨٢ في ٢٠١٦/١١/٢٢ وقد اضافت بمفاتحة الجهات ذات العلاقة لتفعيل المادة ١٠٣ من قانون تنظيم اعمال التأمين رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ .</p> | <p><u>الاجتماع التاسع للجنة الوطنية بتاريخ</u> <u>٢٠١٥/١٢/٩</u></p> <p><u>قرار رقم (١) (د)</u></p> <p>حث شركات التأمين العراقية الحكومية والخاصة لعرض خدماتها على المستوردين والمصدرين وأعمالها كبديل عن شركات التأمين الأجنبية من خلال تقديم التسهيلات والامتيازات والاسعار التنافسية والخدمات المشجعة الأخرى وتعميم ذلك على الملحقيات التجارية العراقية في الخارج .</p> <p><u>قرار رقم (٤)</u></p> <p>دراسة المقترحين المقدمين من قبل جمعية التأمين العراقية وشركة الرهام للتأمين الى ديوان التأمين في وزارة المالية لغرض دراسته وبيان الرأي بصده .</p> <p>أ. فرض التأمين الشامل على السيارات كافة ضد جميع أنواع المخاطر.</p> <p>ب. فرض تأمين أزامي على كافة المحال والاسواق والمخازن التجارية ضد جميع أنواع المخاطر.</p> |

١٥ - تاجير او استثمار الطرق السريعة من قبل شركات اجنبية متخصصة مقابل صيانتها وتاهيلها واكمال نواقصها وادامتها والمحافظة عليها باستمرار .

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|---|---|
| <p>- تم مفاتحة وزارة الإسكان والاعمار بكتابنا المرقم ٢٨١٤٤ في ٢٠١٥/١٠/٦ لدراسة المقترح وتزويدنا بهذه الدراسة بعد إنجازها لغرض مناقشتها وتقديم التوصية المناسبة بشأنها .</p> <p>- أجابت الوزارة بكتابها المرقم ٢٠٥٢٧ في ٢٠١٥/١٠/٢٦ بأن الوزارة تعمل بالتنسيق مع الدائرة على الترويج لتنفيذ مشاريع الطرق السريعة وتأهيل المنفذ منها بأسلوب التمويل من المنظمات المقرضة أو بطريقة الاستثمار .</p> <p>- ورد كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ١٥٨٦٨/٣/٩ في ٢٠١٥/١١/١٠ حيث يبدي البنك على استعداد لتقديم الاستشارة المالية والنقدية وكل مايتعلق بتنفيذ مقترح اللجنة الوطنية الخاص باستثمار الطرق السريعة على ان يتم التنسيق والتعاون بين وزارتنا ووزارة الاعمار والاسكان والبلديات والهيئة الوطنية للاستثمار لوضع الية عمل وضوابط لتحديد الاستثمار للشركات الاجنبية المتخصصة</p> <p>- تمت مفاتحة كل من وزارة الاعمار والاسكان والبلديات و الهيئة الوطنية للاستثمار بالتاكيد على الكتاب اعلاه وبرفقته كتاب البنك المركزي العراقي.</p> <p>- ورد كتاب وزارة الاعمار والاسكان /الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ٢٤٩٨٢ في ٢٠١٥/١٢/٣٠ المعنون الى البنك المركزي العراقي /المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان بتزويدهم بالفكر والخبرات والاستشارة المالية والنقدية حول الموضوع مدار البحث.</p> <p>- تمت مفاتحة كل من وزارة الاعمار والاسكان/مكتب الوزير بكتابنا المرقم ٥٠٠٤ في ٢٠١٦/١/٣ بان اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا قد طلبت تزويدها بدراسة موسعه ومعقدة عن الموضوع بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي والهيئة الوطنية للاستثمار لغرض عرضها على اللجنة واتخاذ التوصية المناسبة بشأنها ورفعها الى مجلس الوزراء.</p> <p>- ورد كتاب وزارة الاعمار والاسكان/مكتب الوكيل الاقدم ذي العدد ٥١٢٥ في ٢٠١٦/٢/١٤ ومرفقه كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ٢٤٩٧ في ٢٠١٦/٢/٤ المتضمن توصيات اللجنة المشكله لدراسة امكانية اخضاع طريق المرور رقم (١) لنظام الجباية التعريفية وقد ارسلت التوصيات انفا الى مكتب رئيس الوزراء بموجب الوزارة اعلاه دائره التخطيط والمتابعة قسم الطرق والجسور المرقم ٢٤٦٧٢ في ٢٠١٥/٨/١٨ وبانتظار الرد .</p> <p>- تمت مخاطبة وزارة الاعمار والاسكان/مكتب وكيال الوزارة بموجب كتابنا المرقم ٢٩٩٤٤ في ٢٠١٦/١٠/١٧ عن اعلامنا ماتم من مراحل تأهيل طريق المرور السريع رقم (١) المقطع الجنوبي.</p> <p>- تم التاكيد على كتابنا اعلاه بموجب كتابنا المرقم ٣٣٥١٠ في ٢٠١٦/١١/٢٨ .</p> <p>- تم التاكيد على كتابنا اعلاه بموجب كتابنا المرقم ٣٦٥٠١ في ٢٠١٦/١٢/٢٧ .</p> <p>- اجابت وزارة الاعمار والاسكان/دائرة التخطيط والمتابعة بموجب كتابها المرقم ٤٤٥١٢ في ٢٠١٦/١٢/٢٦ عن تفاصيل مراحل تاهيل طريق المرور السريع رقم (١) وسيتم استئناف العمل حال تحسن الوضع الاقتصادي والامني.</p> | <p>الاجتماع الثامن للجنة الوطنية في ٢٠١٥/٨/٢٦</p> <p>قرار (٢)</p> <p>تم قبول المقترح والتوصية من حيث المبدأ . وقررت اللجنة الوطنية احوالة المقترح الى وزارة الاعمار والاسكان لدراسته بشكل أوسع وأعمق وتقديم خرائط وآليات لإستحداث أو إنشاء أو أستثمار طرق جديدة وأن تكون وفق دراسة متكاملة وتقدم للجنة الوطنية لدراستها وتقديم التوصية المناسبة بشأنها على ضوء ذلك بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار والبنك المركزي العراقي .</p> <p>المقترح: تاجير أو أستثمار الطرق السريعة لمدة معينة من قبل شركات اجنبية متخصصة وكفاءة مقابل صيانتها وتاهيلها واكمال نواقصها وادامتها والمحافظة عليها باستمرار مع إنشاء محطات أستراحة للمسافرين ومحطات تجهيز الوقود على هذه الطرق وفقاً للمعايير والمواصفات الدولية ، وذلك مقابل أستيفاء أجور بسيطة من المركبات التي تستخدم هذه الطرق بأستخدام أنظمة الكترونية ويدوية لهذا الغرض وذلك بسبب النقص الكبير في التخصيصات المالية الحكومية اللازمة للصيانة والتأهيل واكمال النواقص . ويمكن تطبيق المقترح كتجربة أولية على طريق المرور السريع رقم (١) بين بغداد – البصرة – سفوان على شكل قطاعات بين المحافظات ، وكذلك تطبيقه على طريق محمد القاسم للمرور السريع داخل بغداد ، وبعد نجاح التجربة والاستفادة من الأخطاء والثغرات يمكن تعميمها على الطرق الأخرى .</p> |

١٦ - نظام الاوزان المحورية على الطرق

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|---|--|
| <p>- تم ابلاغ الدائرة الفنية والشركة العامة للنقل البري بقرار اللجنة الفنية رقم (٧) بخصوص الفقرة (هـ) منه بموجب كتابنا المرقم ١٠٤٣٠ في ٢٠١٥/٣/١٥ .</p> <p>- اعلمتنا الشركة العامة للنقل البري انه تم تنفيذ توصيات اللجنة فيما يخص الفقرة المذكورة انفا" حيث تم تأكيد الاعمام السابق والخاص بالحمولات المحورية (Excel load) المسموح بها على الطرق العامة والمحددة بموجب البيان رقم (١) لعام ٢٠٠٩ اضافة الى توزيع اقراص مرنة (CD) على كافة شركات النقل المتعاقدة مع الشركة العامة للنقل البري ونشر بيامنات الحمولات المحورية والمخططات التوضيحية الخاصة بها على الموقع الالكتروني الخاص بشركتهم مع بيان ضرورة العمل بها من قبل الشركات والسائقين بموجب كتابهم المرقم ١٤٤ في ٢٠١٥/٣/٢٤ .</p> <p>- تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية الواردة في الفقرات (ب) (ج) (د) والالتزام بها من قبل وزارة الداخلية ، وزارة البلديات والاشغال العامة ، وزارة التجارة ، امانة بغداد ، الهيئة العامة للطرق والجسور والهيئة العامة للضرائب المدرجة في ادناه:</p> <p>١- زيادة التوعية بنظام الموازين المحورية من خلال وسائل الاعلام وعند اصدار اجازات السوق العمومية والاختبارات المرورية مع تقديم تعهد خطي بذلك.</p> <p>٢- قيام وزارة الاعمار والاسكان / الهيئة العامة للطرق والجسور وامانة بغداد ووزارة البلديات والاشغال العامة على عمل وتثبيت العلامات المرورية الدولية الخاصة بالاوزان المحورية بالتنسيق مع مديرية المرور العامة.</p> <p>٣- قيام وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات والهيئة العامة للضرائب بالزام شركات النقل عند تسجيلها او عند تجديد هويات التسجيل بالعمل وفق نظام الاوزان المحورية من خلال تعهد خطي مع الزام كافة سائقي شاحنات وزارة التجارة للعمل بموجب النظام.</p> <p>- تم مخاطبة الوزارات التالية بموجب كتابنا المرقم بالعدد ٢٣٤٩١ في ٢٠١٥/٨/١٠ واعلامنا الاجراءات المتخذة بصدد موضوع الموازين المحورية؛-</p> <p>١ وزارة البلديات ٠٢ وزارة الداخلية ٠٣ امانة بغداد ٠٤ الهيئة العامة للضرائب ٠٥ الهيئة العامة للطرق والجسور ٠٦ دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة ٠٧ المديرية العامة للمنافذ الحدودية ٠٨ الشركة العامة لموانئ العراق ٠٩ مديرية المرور العامة ٠ وتم الاجابة على كتابنا المشار اليه في الاعلى وكما يلي :-</p> <p>١ اعلمتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم بالعدد ٢٧٣٥٦ في ٢٠١٥/٨/٢٦ ومرفقه كتاب وزارة الاعمار والاسكان المتضمن راي الوزارة المذكورة انفاً بشأن التوصية رقم (٢) الماخوذة في اجتماع اللجنة الفنية ، حيث بينت دائرة الطرق والجسور الاتي :- ٠١ فيما يخص الفقرة (١) : قامت وزارة الاعمار والاسكان ممثلة بالدائرة التخطيط والمتابعة /قسم الطرق والجسور بالاجراءات التالية لزيادة النوعية بنظام الموازين المحورية :</p> <p>١ - طبع الالاف المنشورات الخاصة بقانون الطرق والحمولات وتوزيع ١٥٠٠٠ منشور لكل مديرية يتم توزيعها على سائقي السيارات في المحافظات .</p> <p>ب - نشر القانون في الصحف المحلية ٠ ت - اجراء ندوات تثقيفية للشركات وسائقي المركبات (القطاع الحكومي والخاص) بالتعاون مع المرور العامة ٠ ث- تشغيل تجريبي لمحطات الوزن واجراء لقاءات على القنوات الفضائية ٠ ج- عرض اعلان بالالتزام بالحمولات المحورية وعرضها على القنوات الفضائية بالاضافة الى لوحات (فلكس) باحجام كبيرة وتثبيتها قرب محطات الوزن ٠</p> | <p>اشارة الى قرار اللجنة الفنية رقم (٧) في اجتماعها السادس المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣ :</p> <p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية: نقل عائدية ومسؤولية محطات الوزن الموجودة في الموانئ أو المنافذ الحدودية من الهيئة العامة للكمارك الى الهيئة العامة للطرق والجسور .</p> <p>ب. التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على الهيئة العامة للطرق والجسور وأمانة بغداد ووزارة البلديات على عمل وتثبيت العلامات المرورية الدولية الخاصة بالاوزان المحورية بالتنسيق مع مديرية المرور العامة.</p> <p>ج.التوصية الى اللجنة الوطنية : التأكيد على وزارة التجارة / دائرة سجل الشركات والهيئة العامة للضرائب بالزام شركات النقل عند تسجيل الشركات أو عند تجديد هويات التسجيل بالعمل وفق نظام الاوزان المحورية من خلال تعهد خطي مع إلزام كافة سائقي شاحنات وزارة التجارة للعمل بموجب النظام .</p> |

الاجراء المتخذ

- ٠٢ اما فيما يخص الفقرة (٢) :- ان الكلفة التخمينية لتصنيع وتثبيت العلامات المرورية الدولية والتعريفية الخاصة بالاوزان والمطلوب نصبها كمرحلة اولى على طرق محاور المشرق العربي للمناطق الامنة بالإضافة الى عدد من الطرق الرئيسية والمحورية وقرب محطات الوزن تقدر باكثر من (١,٥) مليار دينار حيث ادرجت خطة تثبيت ونصب العلامات المرورية وتثبيت الطرق ضمن خطة الصيانة لعام ٢٠١٥ .
- ٠٣ بالنظر لعدم توفر التخصيصات المالية يتعذر تنفيذ الفقرة (٢) من كتابكم انفا في الوقت الحاضر وستؤخذ بنظر الاعتبار في حال توفر التخصيصات والتمويل المالي .
- اعلمتنا وزارة الداخلية /وكالة الوزارة لشؤون الشرطة /مديرية المرور العامة /قسم التخطيط والمتابعة بموجب كتابها المرقم بالعدد ٥٣٥٢٤ في ٢٦/٨/٢٠١٥ انه تم مخاطبة قسم الاوزان المحورية لاتخاذ مايلزم والتنسيق مع شعبة اجازات السياقة بخصوص ماورد بالفقرة(١) من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ٢١٢٣٩ في ٢٤/٦/٢٠١٥ والتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة بخصوص العلامات المرورية الواردة بالفقرة(٢) واعلامنا اجراءاتكم .
- اعلمتنا وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابها المرقم بالعدد ٥٧ س / ١٥٣٨ في ١/٩/٢٠١٥ انها ستقوم وقدر تعلق الامر بمهامها بتبليغ شركات النقل بالالتزام بالفقرة (٣) من كتاب مجلس الوزراء المرقم ٢١٢٣٩ في ٢٤/٦/٢٠١٥ .
- اعلمتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون اللجان بكتابها المرقم ش.ل/ت/٥٠/٥٠٨/٢٨٠٥٤ في ٣/٩/٢٠١٥ باحالة كتاب وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب اعلاه حسب العائدية.
- اعلمتنا وزارة التجارة /دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابها المرقم ٢٠٩٨٨ في ١٣/٩/٢٠١٥ بانها الزمت الشركات التي يشمل نشاطها النقل العام بتوقيع تعهد خطي يتضمن العمل وفق نظام الاوزان المحورية وبعكسه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية .
- تمت مفاتحة الهيئة العامة للطرق والجسور ومديرية المرور العامة بكتابنا المرقم ٣٠٥٢٢ في ٣/١١/٢٠١٥ طلبت وزارة الداخلية بكتابها المرقم مكتب الوزير ج ع/٣٤٠١٦ في ٢٢/١٠/٢٠١٥ الذي تشير فيه الى طلب المديرية العامة للمنافذ الحدودية تزويدها بالعلامات المرورية الارشادية والتحذيرية الخاصة بنظام الحمولات المحورية لغرض وضعها بالمنافذ الحدودية.
- ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون اللجان المرقم ش ل/ص/٥٠/٨/٣٥٨٣٠ في ١٩/١١/٢٠١٥ ومرفقه كتاب وزارة الداخلية المرقم ج ع/٣٦٠١١ في ١٢/١١/٢٠١٥ للتنسيق.
- ورد كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور ذي العدد ٢٤٤٦٧ في ٢٧/١٢/٢٠١٥ ومرفق بالمخططات التصميمية بالعلامات الخاصة بالحمولات المحورية المعتمدة عالمياً.
- وكتاب امانة بغداد ذي العدد ٢٦٨٢٩ في ١٦/١١/٢٠١٥ بان مواقع محطات الاوزان المحورية المدرجة في كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور ذي العدد ١٩٢٠٣ في ٤/١٠/٢٠١٥ تقع خارج حدود امانة بغداد وتقع ضمن مسؤولية وزارة الاسكان والاعمار ومحافظة بغداد.
- ورد كتاب وزارة التجارة المرقم ت ش/١٨٠٥ في ٢٢/١٢/٢٠١٥ الموجه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء/دائرة شؤون اللجان ومرفقه التعهد الخاص للسائقي الشاحنات بالعمل وفق نظام الاوزان المحورية وبعكسه تتحمل الشركة كافة التبعات القانونية .
- ورد كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ١٣٣٣ في ٢٠/١/٢٠١٦ بعدم وجود تخصيصات مالية لتجهيز ونصب تلك العلامات وبامكان المديرية العامة للمنافذ الحدودية تجهيز تلك العلامات كونها تقع ضمن موقع تلك المنافذ وخارج مسؤولية دائرتنا.

د . التوصية الى اللجنة الوطنية :
التأكيد على مديرية المرور العامة بزيادة التوعية بنظام الموازين المحورية من خلال وسائل الاعلام وعند اصدار اجازات السوق العمومية والأختبارات المرورية مع تقديم تعهد خطي بذلك .
هـ. قيام الدائرة الفنية في وزارة النقل والشركة العامة للنقل البري بتأكيد التعميم السابق مع توزيع أقراص CD بنصوص وتصاميم البيانين على كل شركات النقل إضافة الى نشرهما على الموقع الالكتروني للوزارة والشركة العامة للنقل البري للعمل بهما والزام كافة سواق الشاحنات بموج النظام .

الاجراء المتخذ

- تم احوالة كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور اعلاه الى وزارة الداخلية/مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٨٠٠٤ في ٢٠١٦/٢/٤ .
- تم التاكيد على كتابنا اعلاه لوزارة الداخلية مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٢٤٢٢٢ في ٢٠١٦/٨/١١ لأعلامنا ما تم بصدد الموضوع.
- تم التاكيد على كتابنا اعلاه لوزارة الداخلية مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٢٩٤٠١ في ٢٠١٦/١٠/١٣ لأعلامنا ما تم بصدد الموضوع.
- تمت مخاطبة وزارة الاعمار والاسكان/مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٣٠٠١٤ في ٢٠١٦/١٠/١٨ لأعلامنا مدى التزام جهات القطاع العام والخاص بالنظام اعلاه تنفيذاً لقانون الطرق رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٣.
- طلبت وزارة الدفاع/امانة سر العام بموجب كتابهم المرقم ق٤٠٠٥٣/٦١/٣ في ٢٠١٦/١٠/٢٩ بتزويدهم بصورة من الاوليات .
- تم تزويد وزارة الدفاع/امانة سر العام بموجب كتابنا المرقم ٣١٧٥٥ في ٢٠١٦/١١/٣ صور عن الاوليات.
- اجابت الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابها المرقم ٢٠٧٠٣ في ٢٠١٦/١١/٣ ان كافة الناقلات للحامال تحمل الوثيقة المرورية التي يذكر فيها الوزن المقرر لها قانونياً" اضافة الى ان اية حمولات تنقل يجب ان يكون سائق الناقله يحتفظ بنسخة من المستند الذي يشير الى الوزن المحمل على الناقله فعلياً" وان مسؤولية مفارز المرور العامة على الطرق الخارجية والسيطرات ايضا القيام بتدقيق هذه المستندات والوثائق وملاحظة مدى مطابقتها للتعليمات والضوابط.
- ورد كتاب وزارة الداخلية/مديرية المرور العامة بموجب كتابها المرقم ٧٩٨٤٨ في ٢٠١٦/١١/٢٢ ومرفقه كتاب مديرية مرور محافظة المثنى المرقم ٢٨٦٦٨ في ٢٠١٦/١١/٦ بعدم التزام جهات القطاع العام والخاص بنظام الاوزان المحورية على الطرق.
- اجابت الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابها المرقم ٢١٦٢١ في ٢٠١٦/١١/٢٢ نظراً للوضع المالي للبلد خلال السنوات الاخيرة كان حائلاً" دون استمرار الهيئة في تنفيذ خططها الخاصة بصيانة وتأهيل شبكة الطرق.
- ورد كتاب مجلس الوزراء/لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم س.ل/٦١٩ في ٢٠١٦/١١/٣٠ ومرفقه كتاب وزارة التجارة المرقم ٢١٢٤٢ في ٢٠١٦/١١/٩ بطلب استثناء شاحنات اسطول شركات وزارة التجارة من تطبيق النظام اعلاه.
- ورد كتاب مديرية المرور العامة المرقم ٨٤٠٨١ في ٢٠١٦/١٢/٧ ومرفقيه كل من كتاب مرور محافظة ذي قار المرقم ٤٣٠٧٤ في ٢٠١٦/١١/١٦ لم يتم العمل بالاوزان المحورية في مداخل المحافظة، و كتاب مرور محافظة الانبار المرقم حيث اقترحت بانشاء محطة وزن في منطقة الغزالية باتجاه طريق المرور السريع قبل دخولها للمحافظة.
- تم مخاطبة وزارة الاعمار والاسكان/مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٣٥٤٧٩ في ٢٠١٦/١٢/١٥ ومرفقه كتاب لجنة الشؤون الاقتصادية المرقم س.ل/٦١٩ في ٢٠١٦/١١/٣٠ لبيان الراي بشانه .
- ورد كتاب وزارة النفط/شركة توزيع المنتجات النفطية المرقم ١٢٣٧٣ في ٢٠١٦/١٢/١٤ بانها ملتزمة بتنفيذ نظام الاوزان المحورية لكافة الحوضيات الحكومية والاهلية الناقله للمنتجات النفطية
- طلبت وزارة الدفاع/امانة السر العام بموجب كتابها المرقم ق٣٧٢٨/٦١/٣ في ٢٠١٧/١/٢٨ بمقترح استثناءهم من تطبيق النظام لحين توفر الاليات اللازمة لنقل المعدات.
- تم احوالة كتاب وزارة الدفاع الى وزارة الاعمار والاسكان/مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ٨٧٢٦ في ٢٠١٧/٢/٨ حيث لامنع من استثناء الاليات لنقل المعدات دعماً" لقواتنا المسلحة وان الاستثناء من صلاحية وزارة الاعمار والاسكان حصراً" بموجب قانون الطرق رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٢ المعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٣.
- اوضحت الهيئة العامة للطرق والجسور بموجب كتابها المرقم ٢٨٦٢ في ٢٠١٧/٢/١٣ لايمكنها الغاء القرار من الناحيتين القانونية والفنية كونه متخذ من اللجنة الوطنية ومن الممكن لوزارة التجارة البحث عن بدائل اخرى لتجنب تلك الاضرار بشبكات الطرق، اما بخصوص صيانة الطرق فان المبالغ المرصدة للصيانة لا تكفي لصيانة ١٠% منها وان الهيئة تعمل بما متاح من تخصيصات
- تمت مخاطبة الامانة العامة لمجلس الوزراء/لجنة الشؤون الاقتصادية بموجب كتابنا المرقم ١٠٩٧٤ في ٢٠١٧/٣/٦ ومرفقه كتاب الهيئة العامة للطرق والجسور المرقم ٢٨٦٢ في ٢٠١٧/٢/١٣

١٧ - تسديد كافة الاجور والرسوم والضرائب في العراق بالدينار العراقي بدلاً من الدولار الامريكي .

| الإجراء المتخذ | رقم القرار |
|---|---|
| تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابنا ٢٦٩٠٢ في ٢٠١٥/٩/٢٠ ومرفقه محضر أجتتماع اللجنة الوطنية المتضمن القرار أعلاه. | الاجتماع الثامن للجنة الوطنية في ٢٦/٨/٢٠١٥ قرار رقم (١) : المصادقة على توصية اللجنة الفنية المتخذة |
| ورد كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٤/٢٥/٣٢٣٠٦ في ٢٠١٥/١٠/١٣ والذي تم فيه مفاتحة البنك المركزي العراقي / مكتب المحافظ لبيان الرأي بالموضوع . | بقرار رقم (١) بأجتماعها الثامن المنعقد بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٥ والتوصية برفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لعرضه على مجلس الوزراء لغرض إقراره . |
| ورد كتاب وزارة الخارجية ذي العدد م.خ./٢٣/٢٥٦٠ في ٢٠١٥/١١/١٠ استنادا الى المادة ٣٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ فإن الرسوم المستحصلة من البعثات الاجنبية تحدد من قبلها. | إنسجاماً مع معمول به في دول العالم كافة وبضمنها دول الجوار والاقليم ولتسهيل الإجراءات على المواطنين وعدم لجوئهم الى شراء الدولار لغرض أنجاز معاملات النقل والتجارة ولغرض رفع سعر الدينار العراقي وتعزيز قيمته وتشجيع التعامل به ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من المضاربات بأسعار العملات ، وتحقيقاً لأحد مبادئ وأسس السيادة الوطنية ، نقترح إلزام كافة الجهات الحكومية والخاصة العراقية والأجنبية باستيفاء كافة الأجور والرسوم والضرائب وأية مبالغ أخرى داخل العراق بالدينار العراقي حصراً مع وضع آلية مناسبة بين تلك الجهات والبنك المركزي العراقي لغرض تحويل هذه المبالغ بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي وفقاً للسياقات والآليات المصرفية الرسمية لضمان عدم إلحاق أية خسائر بأي طرف كان ، ويشمل ذلك : |
| ورد كتاب وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب ذي العدد ٢٣س/٧٠ في ٢٠١٦/١/١٣ بأنها عادة لاتتعامل بالدولار الامريكي او العملات الاجنبية عند تسعير الضريبة . | ١. أجور تذاكر الخطوط الجوية العراقية . |
| ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذي العدد ق/٢/٤/٢٥/٣١٦١ في ٢٠١٦/٢/١ حول بيان الراي بما جاء بكتابي وزارة الخارجية /مكتب الوكيل ذي العدد م.خ./٢٣/٢٥٦٠ في ٢٠١٥/١١/١٠ و كتاب وزارة المالية /الهيئة العامة للضرائب ذي العدد ٢٣س/٧٠ في ٢٠١٦/١/١٣ . | ٢. أجور تذاكر كافة الخطوط الجوية الأجنبية التي تباع داخل العراق . |
| تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بكتابنا المرقم ٨٦٨٥ في ٢٠١٦/٢/١٤ على الكتب اعلاه | ٣. أجور إصدار المناقيست من قبل الشركة العامة للنقل البري في المنافذ الحدودية |
| ان كافة السفارات الاجنبية تقوم باستيفاء الرسوم منح التأشيرات الدخول الى بلدانها بعملة البلد. | ٤. رسوم إصدار تأشيرة الدخول العراقية (الفيزا) للأجانب في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية . |
| ان الهيئة العامة للضرائب لاتتعامل بالدولار الامريكي او العملات الاجنبية عن تسعير الضريبة وانما يكون بالدينار العراقي. | ٥. رسوم منح العراقيين تأشيرة الدخول الى الدول الأخرى التي تستوفيهما السفارات الأجنبية في العراق. |
| تمت احالة كتابنا اعلاه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء الى وزارة الخارجية بموجب كتاب الامانة المرقم ق/٢/٤/٢٥/٥٤٦٥ في ٢٠١٦/٢/٢٢ لبيان رأيهم . | ٦. رسوم إصدار الإقامة والفحص الطبي للأجانب في العراق . |
| تمت مخاطبة الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٤١٠٢ في ٢٠١٦/٤/١١ ماتم بصدد الموضوع في كتابنا اعلاه. | ٧. الرسوم والضرائب والأجور التي يستوفيهما إقليم كردستان في المنافذ التابعة له . |
| ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٤/٢٥/١١٢٧٥ في ٢٠١٦/٤/١٧ ومرفقه كتاب وزارة المالية/مصرف الرافدين ذي العدد ٢١٦/١/٥ في ٢٠١٦/٣/٣٠ والذي يقترح المصرف ان يتم استيفاء الرسوم والعمولات كما معمول به سابقا العمولة بالدولار اذا كان المبلغ بالدولار وبالدينار العراقي اذا كان المبلغ بالدينار العراقي ، اما فتح مكاتب صيرفة تابعة للمصارف الحكومية والاهلية في منطقة الترانزيت قيد الدراسة. | |
| ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم ذي العدد ق/٢/٤/٢٥/١٢٤٤٦ في ٢٠١٦/٤/٢٧ ومرفقه كتاب وزارة الخارجية /مكتب الوكيل ذي العدد م خ/٢٣/١٤٣٦ في ٢٠١٦/٤/١٠ حيث | |

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|---|
| ٨. أجور تذاكر الخطوط الجوية العراقية . | - بينت الوزارة رايها بكتابها المرقم ذي العدد م.خ./٢٣/٢٥٦٠ في ١٠/١١/٢٠١٥ بخصوص المادة ٣٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ ويعد الزام هذه البعثات باستحصال رسومها بالدينار العراقي تدخلا في الشؤون الداخلية لهذه البعثات يرجى النظر في مدى امكانية استثناء البعثات الاجنبية داخل العراق. |
| ٩. أجور تذاكر كافة الخطوط الجوية الأجنبية التي تباع داخل العراق . | - تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٦٢٥٥ في ٩/٥/٢٠١٦ بانه لانؤيد بما ورد في كتاب وزارة المالية/مصرف الرافدين الفقرة الاولى منه حيث ان كافة دول العالم ذات السيادة تمنع استخدام اية عملة اجنبية داخل البلاد عدا العملة الوطنية وقد سبق للبنك المركزي العراقي ان ايد المقترح بالكامل بموجب كتابه المرقم بالعدد ٤٠٦٤/٢/٥ في ٢٨/١٠/٢٠١٥. |
| ١٠. أجور إصدار المناقيست من قبل الشركة العامة للنقل البري في المنافذ الحدودية | - تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٧٢٦٨ في ١٠/٥/٢٠١٦ بما يأتي: |
| ١١. رسوم إصدار تأشيرة الدخول العراقية (الفيزا) للأجانب في كافة المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية . | ١. اننا لم نطلب تحديد رسوم البعثات الدبلوماسية بالدينار العراقي بل طلبنا استيفائها بالعملة الوطنية العراقية وهي الدينار ، وهناك فرق بين عملة التحديد وعملة الاستيفاء ، وان موضوع تحديد قيمة الرسوم بالعملات الاجنبية متروك للبعثات الدبلوماسية وهو حق من حقوقها ، لكن المطلوب ان يتم استيفاء هذه الرسوم بما يعادلها بالدينار العراقي وبموجب سعر الصرف الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي . |
| ١٢. رسوم منح العراقيين تأشيرة الدخول الى الدول الأخرى التي تستوفيهما السفارات الأجنبية في العراق. | واننا نعتقد بأن هذا الموضوع يمثل احد مظاهر السيادة الوطنية لأي بلد. |
| ١٣. رسوم إصدار الإقامة والفحص الطبي للأجانب في العراق . | ٢. ان مسالة استثناء اي جهة من مقترحننا مدار البحث متروك لقناعة دائرتكم ومجلس الوزراء الموقر. |
| ١٤. الرسوم والضرائب والأجور التي يستوفيهما إقليم كردستان في المنافذ التابعة له . | - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم بذي العدد ق/٢/٤/٢٥/١٥١٣٨ في ٣١/٥/٢٠١٦. ومرفقه كتابنا اعلاه انف الذكر وموجه الى وزارة الخارجية/مكتب الوزير لبيان الراي. |
| ١٥. الأجور والرسوم التي تتقاضها الموانئ والمطارات العراقية كافة . | - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم بذي العدد ق/٢/٤/٢٥/١٩٦٨٣ في ٢٤/٧/٢٠١٦. ومرفقه كتاب وزارة الداخلية/مكتب الوزير المرقم ج و/٢٢١٣٨ في ٣/٧/٢٠١٦. |
| ١٦. أية رسوم أو ضرائب أو أجور تستوفيهما دوائر الدولة والجهات الرسمية والقطاع الخاص والسفارات الأجنبية والمنظمات الدولية الأجنبية داخل العراق . | - تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ٢٥٦٢٧ في ٢٨/٨/٢٠١٦ باننا لازلنا ونؤكد توصية اللجنة الوطنية بهذا الموضوع مدار البحث. |
| وكما ويجب إلزام جميع الجهات الحكومية والأهلية أعلاه بأن تقوم بتسعير كافة الأجور والرسوم والضرائب التي تستوفيهما بالدينار العراقي وبأرقام صحيحة وذلك بدلاً من الدولار الأمريكي لتسهيل عمليات الاستيفاء . | - اكدت الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم بذي العدد ق/٢/٤/٢٥/٢٥١٧١ في ٢٠/٩/٢٠١٦ على وزارة الخارجية/مكتب الوزير. |
| | - اكدت الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم بذي العدد ق/٢/٤/٢٥/٣١٥٧ في ٣١/١/٢٠١٧ على وزارة الخارجية/مكتب الوزير. |
| | - طلبنا من الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٠١٩٢ في ٢٦/٢/٢٠١٧ بضرورة حسم هذا الموضوع بالسرعة الممكنة لما له من اهمية بالغة في تسهيل معاملات النقل والتجارة ويساهم مساهمة فاعلة في رفع سعر الدينار العراقي وتعزيز قيمته. |

١٨ - توحيد الجهات الفاحصة للبضائع في المنافذ الحدودية .

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|--|---|
| <p>تم مفاتحة الجهات التالية بموجب كتابنا المرقم ٦٠٥١ في ٢٠١٦/١/١٤ :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. وزارة الزراعة/مكتب الوكيل الفني. ٢. وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. ٣. وزارة الصحة /مركز الوقاية من الاشعاع ٤. وزارة الصحة/دائرة الامور الفنية ٥. الهيئة العامة للكمارك ٦. الهيئة العامة للضرائب ٧. جهاز الامن الوطني ٨. الاتحاد العام للغرف التجارية ٩. وزارة النقل(الشركة العامة لموانئ العراق، الشركة العامة للنقل البري، المنشأة العامة للطيران المدني، الدائرة الفنية) <p>- اجابت اتحاد الغرف التجارية العراقية بموجب كتابها المرقم ٣٥٠ في ٢٠١٦/١/٢٥ انه تم ارسال الدراسة الاولية الخاصة بالموضوع بموجب كتابها المرقم ٢٨٨ في ٢٠١٦/١/٢١ وسيقدم دراسة الجدوى الاقتصادية بعد استكمال المعلومات اللازمة.</p> <p>- اعلمتنا وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة بموجب كتابها المرقم ٤٠٤٢ في ٢٠١٦/١/٢٧ والمعنون الى الشركة العامة للتجهيزات الزراعية و دائرة وقاية المزروعات ودائرة البيطرة بضرورة الالتزام بتوصيات اللجنة الوطنية .</p> <p>- ورد كتابين من الهيئة العامة للكمارك بكتابها المرقم ١٤٥٣ في ٢٠١٦/١/٢٨ و ١١٣٧ في ٢٠١٦/١/٢٤ والمعنون الى كافة المناطق الكمركية بوجوب تطبيق قانون الكمارك والتعليمات النافذة في اجراءات انجاز المعاملات الكمركية عند اخراج البضائع المستوردة من حوزة الكمارك ويتحمل مدير المركز الكمركي الحدودي مسؤولية ذلك ومتابعة ذلك من قبلكم ومحاسبة الموظفين المخالفين لهذه التوجيهات.</p> <p>- طلبنا من اتحاد الغرف التجارية كتابهم المرقم ٢٨٨ في ٢٠١٦/١/٢١ برسالتنا الالكترونية في ٢٠١٦/٢/٧ .</p> <p>- ورد كتاب اتحاد الغرف التجارية المرقم ٢٨٨ في ٢٠١٦/١/٢١ ومرفقه ضوابط انشاء المختبرات الخاصة في العراق.</p> <p>- ورد كتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم ٣٥١٦/٤٩/٥/١ في ٢٠١٦/٢/١٦ بانه تم تعميم ماورد في التوصية الى جميع الموانئ التابعة للشركة.</p> <p>-</p> | <p>الاجتماع التاسع للجنة الوطنية في ٢٠١٥/١٢/٩</p> <p>قرار (٦) المصادقة على توصية اللجنة الفنية بقرارها رقم (٨) المتخذ باجتماعها التاسع المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٧ :</p> <p>أ. الموافقة على توصية اللجنة الفنية (أ) على أن يقدم الاتحاد العام للغرف التجارية دراسة شاملة عن المقترح مع عرض آلية الفحص الحالية وأجراء مقارنة بين الإجراءات الحالية والمستقبلية لغرض مناقشتها وأقرارها في الاجتماع القادم .</p> <p>ب.</p> <p>لتأكيد على جميع الجهات العاملة في المنافذ الحدودية بمتابعة موظفيها ومحاسبتهم باستمرار وتكليف المديرية العامة للمنافذ الحدودية بمراقبة تصرفات وسلوكيات الموظفين وتبليغ مراجعهم بمخالفاتهم والعمل على تبسيط الإجراءات وتقليل الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الإفراج عن البضائع .</p> <p><u>قرار اللجنة الفنية (٨) :</u></p> <p>أ. التوصية الى اللجنة الوطنية بالموافقة على المقترح المقدم من قبل الاتحاد العام للغرف التجارية بأنشاء مختبرات موحدة لكافة الاختصاصات في مكان واحد في كل منفذ حدودي بأسلوب الاستثمار لغرض سحب العينات وفحصها وأظهار النتائج بأسرع وقت وخلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة وأعتبار ذلك شرط ملزم لغرض تسهيل النقل والتجارة .</p> <p>ب. وكإجراء سريع لحل هذه المشكلة نقترح بأن يشكل في كل منفذ حدودي فريق عمل موحد للفحص يتكون من ممثلين من كافة الجهات الفاحصة إضافة الى ممثل الكمارك لغرض إجراء الكشف الموقعي أنياً وبشكل موحد على البضاعة وأخذ النماذج منها لأغراض الفحص وذلك منعاً للمساومات والممارسات الغير مشروعة عند إنفراد كل ممثل جهة فحص بصاحب البضاعة .</p> |

| الاجراء المتخذ | |
|--|---|
| <p>- تم التاكيد على الجهات اعلاه وللمرة الثانية بموجب كتابنا المرقم ١٣٩٧٦ في ٢٠١٦/٤/١٠ للتفضل باعلامنا ماتم بصدد الموضوع .</p> <p>- ورد كتاب الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة الوعية ذي العدد ٢٥٣٣ في ٢٠١٦/٣/٢٤ بانه لا يوجد لدينا موظفين متواجدين باستمرار في المنافذ الحدودية لانه ليس من مهامنا حيث تقوم فرق التفتيش العائدة لنا بسحب نماذج من الشحنات الواردة الى البلد والمشمولة بالفحص اثناء عملية الكشف التي تتم في المنافذ الحدودية وبموجب اوامر ادارية لأداء المهمة .</p> <p>- ورد كتاب المنشأة العامة للطيران المدني بموجب كتابها ذي العدد ٥٩٩٤ في ٢٠١٦/٤/١٧ قد تم اتخاذ اللازم بخصوص القرار (٦/ب) و ابلاغ الاقسام المعنية بضرورة العمل والالتزام به.</p> <p>- ورد كتاب وزارة الصحة والبيئة /مركز الوقاية من الاشعاع ذي العدد ب ش /٢٤٢٠ في ٢٠١٦/٤/٢٦ ومرفقه كتابهم الخاص بالاعمام ذي العدد و ف/١٣٣ في ٢٠١٦/٢/١ الصادر من مكتب الوكيل حيث ان المتابعة مستمرة من قبلنا وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.</p> <p>- عرضت اجابة دائرة الأمور الفنية / وزارة الصحة بموجب كتابها المرقم ٣٠٨٣٤ في ٢٠١٦/٥/١٧ وبينت ان الأجهزة المذكورة مخصصة لفحص المواد الغذائية من الناحية البكتريولوجية فقط مع العرض ان قرار الصلاحية يتطلب فحص النماذج من الناحيتين البكتريولوجية والكيميائية وان المنظومة ليست سريعة في اليتها العملية ولا تحل مشكلة تكديس الشاحنات في المنافذ. وارتأت ان يتم تجهيز المختبر بأجهزة سريعة ومتطورة ودقيقة لضمان صلاحيتها من الناحيتين وإعطاء النتائج بأسرع وقت</p> <p>- تم مفاتحة الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ودائرتي الأمور الفنية والصحة العامة في وزارة الصحة والمديرية العامة للمنافذ الحدودية والاتحاد العام للغرف التجارية بكتابنا ١٩٩١٧ في ٢٠١٦/٦/١٤</p> <p>- تم التاكيد على الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابنا المرقم ٢٣٩٧١ في ٢٠١٦/٨/٩ لعدم ورود اجابة من قبلهم لأعلامنا بخصوص القرار (٦/ب).</p> | <p>الاجتماع الثاني عشر للجنة الفنية (المنعقد في ٢٠١٦/٦/٢) قرار رقم (٤):</p> <p><u>اولاً:</u> تكون مختبرات فحص الأغذية المزمع انشاؤها في المنافذ الحدودية ضمن المشروع الاستثماري بموجب المقترح المقدم من قبل الاتحاد العام للغرف التجارية شاملة للفحوصات البيولوجية والكيمائية .</p> <p><u>ثانياً:</u> تقدم نتائج الاجتماع بين المديرية العامة للمنافذ الحدودية واتحاد الغرف التجارية خلال اجتماع اللجنة الفنية القادم (١٣) لغرض استكمال المناقشات واتخاذ التوصية المناسبة مع التأكيد على حضور السيدة مدير عام السيطرة النوعية في وزارة التخطيط.</p> |

| الإجراء المتخذ | |
|--|---|
| <p>- ورد كتاب اتحاد الغرف التجارية المرقم ٢٤٥٣ في ٢٣/٦/٢٠١٦ حيث تم اجتماع كل من ممثلي المديرية العامة للمنافذ الحدودية متمثلة بالسيد مديرها العام اللواء سامي عبدالحسين وممثل اتحاد الغرف التجارية السيد عبدالحسين المباركة /الامين العام بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٠ لأستثمار منفذي الشلامجة وسفوان .</p> <p>- اجابت المديرية العامة للمنافذ الحدودية بموجب كتابها المرقم ح/٩٣٨٢/١٣ في ٢٨/٧/٢٠١٦ بانه تم تخويل مديرية العامة للمنافذ الحدودية باتخاذ الاجراءات لتنفيذ التوصية اعلاه.</p> <p>- تم التاكيد على الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابنا المرقم ٣١٠٥٨ في ٢٧/١٠/٢٠١٦ .</p> <p>- تم التاكيد على الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابنا المرقم ٣٦١٣٧ في ٢٢/١٢/٢٠١٦ .</p> <p>- تم التاكيد على الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابنا المرقم ٨٨٢٠ في ٩/٢/٢٠١٧ موضحين ان الهيئة الجهة الوحيدة التي لم ترد اجابتها</p> <p>- اجابت الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابها المرقم ٥٤٣/س/٥٥٣ في ١٣/٢/٢٠١٧ بانها قد شكلت عدة لجان تحقيقية وتدقيقية بغية تحديد المقصرين ومحاسبتهم ومنعاً من حصول ضرر في الخزينة العامة .</p> <p>- تم التاكيد على الجهات العاملة في المنافذ الحدودية بموجب كتابنا المرقم ٣٠١٤١ في ١٩/١٠/٢٠١٦ باخذ مايلزم بشأن التوصية.</p> <p>- اجاب الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بموجب كتابها المرقم ٨٢٩٣ في ١٣/١١/٢٠١٦ بانها تؤيد ايجاد الية بتوحيد العمل في المنافذ الحدودية.</p> <p>- تم التاكيد على الجهات العاملة في المنافذ الحدودية بموجب كتابنا المرقم ٣٦١٣٤ في ٢٢/١٢/٢٠١٦ باخذ مايلزم بشأن التوصية.</p> <p>- ورد كتاب الهيئة الوطنية للاستثمار /دائرة النافذة الواحدة المرقم بالعدد ن.و/٩ في ١٠/١٠/٢٠١٧ ومرفقه نسخه من كتابهم المرقم ن.و/٣٧٧ في ١٠/١١/٢٠١٦ الموجه الى وزارة الداخلية/المديرية العامة للمنافذ الحدودية المتضمن الشروط والوثائق المطلوب توفيرها لمنح الاجازة الاستثمارية والمنصوص عليها في المادتين (١٩-٢٠) من قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .</p> <p>- تم التاكيد على الجهات العاملة في المنافذ الحدودية بموجب كتابنا المرقم ٨٨٢٥ في ٩/٢/٢٠١٧ باعلامنا ماتم بشأن التوصية.</p> | <p>الاجتماع الثالث عشر للجنة الفنية (المنعقد في ٢٧/٩/٢٠١٦) قرار (٥)</p> <p>أ. تؤيد اللجنة الفنية مبدأ إحالة مشروع استثمار المنافذ الحدودية إلى مستثمر واحد من الشركات الرصينة لمنع حالات التشتت وإلغاء الوسطاء وبإمكان اتحاد الغرف التجارية العمل ضمناً كمتعاقد ثانوي مع المستثمر الرئيسي .</p> <p>ب. استمرار التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود بين مختلف الجهات ذات العلاقة بهذا الموضوع للتوصل إلى صيغة نهائية واضحة ومفيدة للبلاد من جميع النواحي وتقديم إلى اللجنة الفنية في أحد إجتماعاتها القادمة لغرض إقرارها ورفعها إلى اللجنة الوطنية .</p> <p>ت. الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال وخاصة الأعضاء في منظمة الأسكوا ونوصي بالاستفادة بشكل محدد من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والاستعانة بخبراتها وتجاربها في التصميم والتشغيل والإدارة ولا بأس من إرسال مجموعات عراقية للتدريب هناك .</p> <p>ث. قيام الهيئة الوطنية للاستثمار بتبليغ المديرية العامة للمنافذ الحدودية بشروطها ومتطلباتها اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الأستثماري.</p> |

١٩- تطبيق نظام الحوسبة الالكترونية للاجراءات الكمركية الدولي المسمى اسيكودا ASYCUDA .

| رقم القرار | الاجراء المتخذ |
|---|---|
| اجتماع اللجنة الفنية الثاني المنعقد في ٢٠١٤/٨/١٨ -التأكيد على وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك بسرعة تطبيق النظام الدولي الموحد الاسيكودا (ASYCUDA) ، وهو نظام عالمي لحوسبة العمليات الخاصة بالادارات الكمركية في الكمارك العراقية وتقديم برنامج زمني من قبل ممثل الكمارك في الاجتماع القادم وتقديم برنامج زمني من قبل ممثل الكمارك. | - تم مفاتحة وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك بموجب كتاب الأمانة التنفيذية المرقم بالعدد ٢٤٢٣١ المؤرخ في ٢٠١٤/٨/٢٨ للاستفسار عن أسباب عدم تطبيق النظام الكمركي الدولي الموحد الاسيكودا (ASYCUDA) في الكمارك العراقية . - تم ابلاغ وزارة المالية بالقرار بموجب كتابنا المرقم ٥١٩١ في ٢٠١٥/١/٥ . - تم التأكيد على وزارة المالية لاعلامنا الاجراءات المتخذة بصدد الموضوع بموجب كتابنا المرقم ١٢٢٥٨ في ٢٠١٥/٤/١ . - اعلمتنا الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابها المرقم ٤٦٣٦ في ٢٠١٥/٣/٢٥ انها سعت الى تطبيق نظام الاسيكودا ومنذ عام ٢٠٠٩ الا انه تعذر تطبيقه للكلفة التخمينية العالية ، وسبق ان تم مخاطبة منظمة الاونكتاد لتوفير دولة مانحة تتولى تطبيقه في حينه . وقد تم التباحث في لجنة الميزان التجاري ضمن وزارة التجارة للمساعدة في تطبيقه بتعاون الشركة العامة لنظم المعلومات في وزارة الصناعة مع الهيئة من خلال التباحث واعداد دراسة متكاملة عنه الا ان الشركة المذكورة لم تتصل بممثل الهيئة / السيد المستشار القانوني ، وبينت الخطوات المقررة لاغراض تطبيق هذا النظام وكما يأتي : |
| اجتماع اللجنة الوطنية الرابع المنعقد في ٢٠١٤/١١/١٩ تؤيد اللجنة الوطنية تطبيق نظام الاسيكودا (ASYCUDA) في الكمارك العراقية بأسرع وقت . | ١ . اتخاذ قرار بتطبيق نظام الاسيكودا العالمي من قبل الكمارك العامة حصرا" وهي الجهة المالكة للنظام والمسؤولة عن تنفيذه . ٢ . مفاتحة منظمة الاونكتاد الجهة الوحيدة المجهزة لهذا النظام والمسؤولة عن تسليمه الى الدول المنفذة له ودعمها بكل السبل . ٣ . تهيئة البنية التحتية من (ابنية صالحة لتطبيق النظام ، توفير جميع الاجهزة والمعدات من حاسبات وسيرفرات وطابعات و... الخ وتصميم وبناء شبكة اتصالات قوية وموثوقة لكي يتم من خلالها تنفيذ نظام الاسيكودا ضمن شبكة رئيسية تربط المناطق والمراكز الكمركية بالمركز الرئيسي) . ٤ . تدريب كادر للعمل على النظام وكادر متقدم بأمكانه التعديل على النظام وفق متطلبات الكمارك العراقية . ٥ . وضع جدول تفصيلي يحدد خطوات استلام وتنفيذ نظام الاسيكودا وتوقيتات زمنية لتنفيذه من خلال دراسة لواقع الكمارك العراقية . ٦ . اعداد دراسة توضح عمل المراكز الكمركية بأنواعها البري والبحري والجوي وحسب الاهمية من خلال زخم العمل واعداد التصاريح الكمركية الصادرة من كل مركز ليتسنى لنا تحديد عدد الاجهزة والكادر . ٧ . اختيار مركز نموذجي لتطبيق نظام الاسيكودا من خلال معايير معينة . وبينت الهيئة المذكورة ان الكلفة الكلية لتنفيذ نظام الاسيكودا (٢٥) خمسة وعشرون مليون دولار وهذا المبلغ بحاجة الى تخصيصات مالية لكي يتم السير بالاجراءات اعلاه . |
| | - تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم ١٣١٥٦ في ٢٠١٥/٤/٩ لرصد التخصيصات المالية اللازمة البالغة (٢٥) خمسة وعشرون مليون دولار لغرض السير بتنفيذ اجراءات النظام . |

الاجراء المتخذ

- قامت الامانة العامة بأحالة كتابنا اعلاه الى وزارة المالية للنظر بمضمونه واجابتنا بموجب كتابهم المرقم ١٣٣٤٤ في ٢٢/٤/٢٠١٥
- تمت مفاتحة وزارة المالية/مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ١١٢١٢ في ١٠/٣/٢٠١٦ باعلامنا ما تم بصدد تطبيق نظام الاسيكودا.
 - تم التاكيد على وزارة المالية/مكتب الوزير بموجب كتابنا المرقم ١٤٥١٠ في ١٤/٤/٢٠١٦ باعلامنا ما تم بصدد تطبيق نظام الاسيكودا.
 - ورد كتاب الهيئة العامة للكمارك المرقم ذي العدد ٦٧٣٨ في ٤/٥/٢٠١٦ بانه لم يطبق تطبيق نظام الاسيكودا لعدم وجود التخصيصات المالية.
 - تمت مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان بموجب كتابنا المرقم ١٦٨٠٢ في ١٥/٥/٢٠١٦ ومرفقه كتاب الهيئة العامة للكمارك اعلاه
 - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم ذي العدد ق/٢/١٨٢٦٤/٢٥/١٢ في ٢٩/٦/٢٠١٦ ومرفقه كتابنا المرقم ١٦٨٠٢ في ١٥/٥/٢٠١٦ الموجه الى وزارة المالية/مكتب الوزير لبيان الراي بمدى امكانية توفر التخصيصات المالية لتنفيذ النظام.
 - ورد كتاب لاحق للامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم ذي العدد ق/٢/٢١٤٧٣/٢٥/١٢ في ١١/٨/٢٠١٦ الموجه الى وزارة المالية/مكتب الوزير لأعلام الامانة بشكل صريح عن مدى امكانية توفير التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ النظام موضوع البحث.
 - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم ذي العدد ق/٢/٢٦٠٣٦/٢٥/١٢ في ٢٩/٩/٢٠١٦ ومرفقه كتاب وزارة المالية /دائرة الموازنة ذي العدد ١٠٨٠٨ في ١/٩/٢٠١٦ الذي نص بتعذر تلبية الطلب استنادا" لما ورد بقرار مجلس الوزراء رقم ١٥٦ لسنة ٢٠١٦ بشأن الموافقة على مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية التي تم التوصل اليها بين الجانب العراقي وصندوق النقد الدولي.
 - تم توجيه كتاب الى الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ٣١٤٣٥ في ١/١١/٢٠١٦ بعرض الموضوع وبشكل عاجل على مجلس الوزراء لغرض اتخاذ قرار حاسم بشأنه لأهميته البالغة في الاصلاح الاقتصادي في العراق ولكونه احد اهم اركان نافذة التجارة الدولية الواحدة.
 - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم بالعدد ق/٢/٣٤٠٩٠/٢٥/١٢ في ٨/١٢/٢٠١٦ ومرفقه كتابنا اعلاه الموجه الى الهيئة الوطنية للاستثمار لبيان الراي في امكانية عرض موضوع البحث كمشروع استثماري على وفق قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.
 - ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم بالعدد ق/٢/١٦٠٦/٢٥/١٢ في ١٦/١/٢٠١٧ ومرفقه كتاب الهيئة الوطنية للاستثمار ذي العدد م.ن/١٣٨ في ٢١/١٢/٢٠١٦ التي تؤيد وتدعم مقترح وزارة النقل /الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة .
 - تم توجيه كتاب الى وزارة المالية /مكتب الوزير وباقي اعضاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة بموجب كتابنا المرقم ٨٥٣٨ في ٧/٢/٢٠١٧ ومرفقه كتابي الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية وكتاب الهيئة الوطنية للاستثمار لتزويدنا باسم ممثليهم في فريق عمل مزعم تشكيله لغرض دراسة متكاملة للجوانب القانونية والفنية والمالية ووضع الية الاستثمار في المشروع لغرض اعلانه كفرصة استثمارية متكاملة.

| الاجراء المتخذ | رقم القرار |
|--|--|
| <p>- تمت مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون اللجان بكتابنا ٦٠٤٧ في ٢٠١٦/١/١٤ لأخذ ما يلزم بشأن الفقرتين (أ) (ب) . ونسخة منه الى الوزارات المالية، التجارة، الصحة، الداخلية، الشركة العامة لموانئ العراق والشركة العامة للنقل البحري لتنفيذ توصية اللجنة الوطنية بفتح خطوط ملاحية مباشرة الى موانئ العراق لربطها مع الموانئ العالمية المهمة في الصين واوليات المتحدة وغيرها .</p> <p>- تمت مفاتحة وزارة المالية /ديوان التأمين بكتابنا ٦٠٤٨ في ٢٠١٦/١/١٤ لدراسة وتنفيذ المقترحين .</p> <p>- ورد كتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم ٣٣٦٤/١٣/٣/١ في ٢٠١٦/٢/١٤ :</p> <p>١ . الفقرة (أ):ان اعماق الممرات المائية باتجاه الموانئ العراقية والجانب الايراني في شط العرب يحددها غاطس السد الخارجي وعليه فان السفن ذات الغاطس العالي لاتمر ولهذا فان الجانبين يسمح بدخول السفن ذات الحمولات الصغيرة اما السفن الاخرى فان الجانب الايراني يمتلك موانئ يستوعب سفينة ذات حمولات عالية.</p> <p>٢ . الفقرة (ج):السبب الرئيسي لتفشي الفساد الاداري والفوضى وعدم تنظيم في الموانئ العراقية هو تعدد التشكيلات والدوائر داخل حرم الموانئ.</p> <p>- ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذي العدد ق/٢/٤/١٠٦/٥١٧٣ في ٢٠١٦/٢/١٨ والمعنون الى سكرتارية لجنة الشؤون الاقتصادية لبيان الراي.</p> <p>- تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٠١٨٢ في ٢٠١٦/٢/٢٩ حول القرار رقم (١) .</p> <p>- تم التاكيد على الشركة العامة للنقل البحري بموجب كتابنا المرقم ١١٨٦٥ في ٢٠١٦/٣/٢٠ بفتح خطوط ملاحية مباشرة الى موانئ العراق لربطها مع الموانئ العالمية المهمة في الصين والولايات المتحدة وغيرها .</p> <p>- ورد الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم ذي العدد ق/٢/٤/١٠٦/٨٨٠٣ في ٢٠١٦/٣/٢٣ بتزويدهم نسخ عن اجابات الجهات الخاصة بالفقرات المشار اليها بالقرار رقم (١) .</p> <p>- تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٤١٠١ في ٢٠١٦/٤/١١ ومرفقه الكتب الخاصة بالاجابات المتعلقة بالقرار رقم (١) .</p> <p>- تم التاكيد على الوزارات (وزارة المالية/وزارة الداخلية/وزارة التخطيط/وزارة الزراعة/وزارة الصحة والبيئة) بموجب كتابنا المرقم ١٤١٠٣ في ٢٠١٦/٤/١١ باعلامنا عن راي الوزارات اعلاه والاجراءات المتخذة بذلك.</p> <p>- ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية بموجب كتابها المرقم ذي العدد ق/٢/٤/١٠٦/١٢٣٣٥ في ٢٠١٦/٤/٢٦ بضرورة التاكيد على الجهات ذات العلاقة بغية الاسراع في اجابتم بشأن الموضوع واعلامنا.</p> <p>- تمت اجابة الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية بموجب كتابنا المرقم ١٦٨٢٨ في ٢٠١٦/٥/١٥ بانه تم التاكيد على الجهات المعنية بموجب كتابنا اعلاه ذي العدد ١٤١٠٣ في ٢٠١٦/٤/١١ ونحن مستمرين بمتابعة الموضوع.</p> <p>- تمت مفاتحة الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ١٦٢٤٢ في ٢٠١٦/٥/٩ ان المطلوب هو تزويدنا</p> | <p>اجتماع اللجنة الوطنية التاسع ٢٠١٥/١٢/٩</p> <p>قرار رقم (١) : وافقت اللجنة الوطنية على توصية اللجنة الفنية المتخذة بقرارها رقم (١-أ) باجتماعها التاسع المنعقد في ٢٧/١٠/٢٠١٥ حول ما قدم من مقترحات الأمين التنفيذي للجنة الوطنية لمعالجة المشاكل المطروحة من قبل الملحقة التجارية العراقية في دبي وتوصي بما يلي :</p> <p>أ- رفع كتاب الملحقة التجارية العراقية في دبي المرقم ٧٤٢ في ٢٠١٥/٨/١٦ المبلغ الى اللجنة الفنية بموجب كتاب دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة المرقم ظ/٢/٨٩٠٦ في ٢٠١٥/٨/٢٣ (المرفق ربطاً) الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الاطلاع على ما ورد فيه من معلومات .</p> <p>ب-تعميم الكتاب المشار اليه آنفاً الى الوزارات والجهات المعنية لغرض دراسته والتحقق من المعلومات الواردة فيه واعلام اللجنة الوطنية .</p> <p>ج. تأييد مقترحات الأمين التنفيذي للجنة الوطنية المطروحة لمعالجة المشاكل أعلاه وبضمنها الفقرة (ب) مع تعديلها الى (تشجيع كافة المستوردين والمصدرين على استخدام الموانئ العراقية بشكل مباشر في تجارتهم ومنحهم استثناءات أو تخفيضات في بعض الرسوم والأجور وفي أمور أخرى مقارنة بالتي ستفرض عند استخدامهم موانئ دول الجوار أو الإقليم).</p> |

- بالاجراءات المتخذة قدر تعلق الامر بشركتكم حسب طلب الدائرة القانونية لمجلس الوزراء .
- ورد كتاب وزارة الداخلية /مكتب الوزير المرقم ج/١٥٩٤٣/٩ في ٢٠١٦/٥/١٠ والمعنون الى مديريات الوزارة حول الموضوع مدار البحث وماهي الاجراءات المتخذة.
- ورد كتاب وارة التخطيط /دائرة تخطيط القطاعات المرقم بذى العدد ١٠٠٠٩/٥/٢ في ٢٠١٦/٥/١١ وكانت مقترحاتهم:
- ١. استمرار عمليات الحفر للقنوات الملاحية وواجهات الارصفة وبشكل مستمر لغرض الوصول الى الاعمق المطلوبة.
- ٢. معالجة كلفة التامين في الموانئ العراقية وبالتنسيق مع وزارة المالية .
- ٣. انشاء خطوط ملاحية مع دول العالم.
- ٤. تنظيم وادارة وتشغيل الموانئ العراقية والقضاء على الفساد الاداري.
- ٥. الاسراع في انشاء ميناء الفاو الكبير يعتبر الحل الافضل والامثل لحل هذه المشكلة ويجنب العراق الخسائر الاقتصادية الناتجة عنها.
- اجابت الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابها المرقم ذي العدد ١٠٣٣٨/١٣/٣/١ في ٢٠١٦/٥/٢٥ ان الاجراءات المتخذة في ميناء ام قصر :
- ١. تقديم التسهيلات للتجار والمستوردين ولجميع العملاء من خلال سرعة انجاز المعاملات وتسليم البضاعة بسهولة ويسر وتخفيف الروتين الاداري.
- ٢. الابعاز الى الجهات الفنية لتحديث الاليات والمعدات في الموانئ لمواكبة التطور الحاصل في بلدان العالم.
- ورد كتاب الهيئة العامة للكمارك ذي العدد ٧٤٥٨ في ٢٠١٦/٥/١٦ راجين تزويدهم بكتابيننا المشار عنهما اعلاه لعدم ودهما اليهم.
- ورد كتاب وزارة الزراعة /دائرة التخطيط والمتابعة المرقم ٢٣٤٩٧ في ٢٠١٦/٥/١٩ بأن موضوع اعطاء بعض الاستثناءات والتخفيضات للمستوردين والمصدرين يقع خارج نطاق عمل وزارتنا.
- ورد كتاب وزارة الصحة/الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) المرقم ذي العدد ش.أ.م.١/١/١٤٥ في ٢٠١٦/٦/١ بان العقود التي يتم ابرامها من قبل الوزارة مع الشركات العالمية تتضمن شرطي النقل والتأمين على الجهة المجهزة مع ايصالها الى مخازن الشركة انفا في بغداد والمحافظات (براجوا.بحرا) استنادا الى بلد المنشأ وطبيعة المادة المتعاقد عليها وتم تشجيع كافة المجهزين على استخدام الموانئ العراقية ومنحهم استثناءات او تخفيضات في بعض الرسوم والاجور .
- تمت اجابة الهيئة العامة للكمارك بموجب كتابنا المرقم ١٩٠٢١ في ٢٠١٦/٦/٢ ومرفقه كتابينا المرقمين ٦٠٤٧ في ٢٠١٦/١/١٤ و ١٤١٠٣ في ٢٠١٦/٤/١١ وحسب طلبهم.
- تمت اجابة وزارة الزراعة /دائرة التطيط والمتابعة بموجب كتابنا المرقم ١٩٢٥٤ في ٢٠١٦/٦/٦ ان المقصود بكتابنا المرقم ١٤١٠٣ في ٢٠١٦/٤/١١ هو اجابتنا عن اجراءاتكم المتخذة ازاء المعلومات الواردة في كتاب الملحقية التجارية العراقية .
- تم التاكيد على الشركة العامة لموانئ العراق بموجب كتابنا المرقم ٢٠٤٨٧ في ٢٠١٦/٦/٢٠ بضرورة الاجابة على كتابنا اعلاه لأعلام الدائرة القانونية في مجلس الوزراء.
- ورد كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم بذى العدد ق/١٥٧٣١/١٠٦/٤/٢ في ٢٠١٦/٦/٦ بانه نرى تشكيل لجنة برئاسة السيد وزير النقل وعضوية الجهات ذات العلاقة مع تسمية عضو هيئة النزاهة بغية التحقق من

- معلومات الواردة في كتاب الملحقية التجارية العراقية وترفع التوصيات الى اللجنة الوطنية ونسخة منه الى الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- تمت مفاتحة الوزارات (وزارة المالية/وزارة الداخلية/وزارة التخطيط/وزارة الزراعة/وزارة الصحة والبيئة/وزارة التجارة /وزارة السياحة والاثار/هيئة النزاهة/جهاز الامن الوطني) بموجب كتابنا المرقم ٢١٠٢٦ في ٢٧/٦/٢٠١٦ لترشيح ممثلين عن وزاراتكم بدرجة وكيل وزارة لغرض التحقق من المعلومات الواردة في كتاب الملحقية التجارية العراقية لأصدار الامر الوزاري بذلك.
 - تم التاكيد على الجهات اعلاه بموجب كتابنا المرقم ٢٢٣٧٦ في ١٩/٧/٢٠١٦ بتزويدنا باسماء ممثليكم بالسرعة الممكنة لغرض اصدار الامر الوزاري الخاص بتشكيل اللجنة.
 - طلبت هيئة النزاهة /مكتب رئيس الهيئة بموجب كتابها المرقم ذي العدد مكتب/٢٣٣١/٦ في ١١/٧/٢٠١٦ بكافة اوليات الموضوع.
 - تمت اجابة هيئة النزاهة /مكتب رئيس الهيئة بموجب كتابنا المرقم ٢٢٤٠٥ في ١٩/٧/٢٠١٦ وتوידهم بالاوليات حسب طلبهم.
 - تم ترشيح السادة كل من :
 ١. الفريق محمد بدر ناصر/وكيل الوزارة لشؤون الامن الاتحادي/وزارة الداخلية بموجب الكتاب ج/و/٢٣٤٥٤ في ١٩/٧/٢٠١٦.
 ٢. السيدة نسرین سامي سوادي/مدير عام دائرة السيطرة النوعية /وزارة التخطيط بموجب الكتاب ٥٥٢٤ في ١٨/٧/٢٠١٦.
 ٣. الدكتور حميد علي هدوان /مدير عام دائرة وقاية المزروعات /وزارة الزراعة بموجب الكتاب ١٢٧٥ في ١١/٧/٢٠١٦.
 ٤. الدكتور حازم عبدالرزاق (المكلف بمهام الوكيل الفني لوزارة الصحة)والدكتور جاسم عبدالعزيز حمادي (الوكيل الفني للبيئة)/وزارة الصحة والبيئة بموجب الكتاب ١٤٧٣ في ١٧/٧/٢٠١٦.
 ٥. السيد وليد حبيب الموسوي /وكيل الوزارة/وزارة التجارة بموجب الكتاب ٦٧٠ في ٣/٨/٢٠١٦.
 ٦. السيد محمود سامي نعمة /مدير عام دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية/هيئة النزاهة بموجب الكتاب ق.أ.م/٦/٢٧٠٤ في ١٠/٨/٢٠١٦.
 - طلب جهاز الامن الوطني بموجب كتابه المرقم أس.ع/٤٥٦٢ في ١٢/٧/٢٠١٦ نسخة من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٤/١٠٦/١٥٧٣١ في ٦/٦/٢٠١٦.
 - طلب مكتب وزير الداخلية بموجب كتابه المرقم ج/و/٢٢٩٣٢ في ١٣/٧/٢٠١٦ نسخة من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم ق/٢/٤/١٠٦/١٥٧٣١ في ٦/٦/٢٠١٦.
 - تم تزويد نسخة من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء انف الذكر الى كل من جهاز الامن الوطني وكذلك مكتب وزير الداخلية بموجب كتابنا المرقم ٢٢٦٨٢ في ٢٥/٧/٢٠١٦ وحسب طلبهم.

الاجراء المتخذ

- تم اصدار الامر الوزاري المرقم ٢٦٨٦٥/٦٦١٢ في ٢٠١٦/٩/٨ بلجنة استخدام الموانئ العراقية.
- عقد الاجتماع الاول برئاسة السيد وزير النقل رئيس لجنة استخدام الموانئ العراقية بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٤ وتم تشكيل فريق عمل ميداني للتحقق في عمل الموانئ العراقية ميدانيا" للفترة من ٢٥-٢٧/١٢/٢٠١٦.
- تم عقد الاجتماع الثاني برئاسة الدكتور حسن علي الموسوي يوم الاثنين المصادف ٢٠١٧/٢/٦ وتم عرض التقارير الخاصة بالاعضاء الذين تمت زيارتهم للموانئ كل من (تقرير وزارة الداخلية بموجب كتابهم ٤٥٧٧ في ٢٠١٧/٢/٦ ، تقرير وزارة الزراعة بموجب كتابها المرقم ٣٥١٨ في ٢٠١٧/١/٢٥ ، تقرير الهيئة العامة للضرائب بموجب كتابها المرقم ١٢٨/س٦١ في ٢٠١٧/١/٢٣ ، تقرير هيئة النزاهة /دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية).
- تم عقد الاجتماع الثالث برئاسة الدكتور حسن علي الموسوي يوم الاثنين المصادف ٢٠١٧/٢/٢٠.
- سيتم عقد الاجتماع الرابع يوم الاثنين المصادف ٢٠١٧/٤/١٠.



الفصل التاسع ورش العمل والمؤتمرات

ثانياً : ورش العمل والمؤتمرات الخارجية

لا توجد مشاركات خارجية في عام ٢٠١٦ بسبب تأخر وصول التبليغات الخاصة بعقد الورش و المؤتمرات وكذلك الضائقة المالية التي يمر بها العراق حالياً.

ثانياً : ورش العمل الداخلية

لا توجد ورش عمل داخلية نظراً للضائقة المالية التي يمر بها العراق لعام /٢٠١٦

الفصل العاشر نشاطات اخرى



اولاً:" نشاطات اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الأسكوا

أهم الأنشطة التي قامت بها اللجنة الوطنية منذ تشكيلها في عام ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٧/١/١:

أ- اصدار نظام داخلي (آلية عمل) اللجنة الوطنية لتسهيل النقل و التجارة في جمهورية العراق لغرض تنظيم اعمالها .

ب- الطلب من اعضاء اللجنة تزويد الامانة التنفيذية بالمواد والمعلومات التالية لغرض أعداد قاعدة بيانات عن النقل والتجارة ومشاكلها ومعوقاتهما ومشاريعها وخطتها للاستفادة منها في عمل اللجنة :-

- احصائيات شهرية وسنوية وفصلية ضمن اختصاص كل وزارة، واية مؤشرات ومعلومات مفيدة لأعمال اللجنة الوطنية .

- القوانين والتعليقات الجديدة المتعلقة بأجراء تسهيل النقل والتجارة ومراحل اقرارها وتنفيذها .

- خطط تنفيذ مشاريع البنى التحتية لمنظومات النقل (سكك الحديد ، طرق ، موانئ ، مطارات ... الخ) ، الاتصالات ، التجارة ، المنافذ الحدودية ، المناطق الحرة والمصارف والضرائب واية مشاريع اخرى لها علاقة بهذا الموضوع مع مراحل الانجاز والكلف التقديرية مع ذكر المشاريع المطلوب تنفيذها لأغراض اقرارها في اجتماعات اللجنة ثم رفعها الى دولة رئيس مجلس الوزراء لغرض المصادقة .

ج- متابعة مراحل الانضمام والتنفيذ للاتفاقيات التالية مع الجهات المعنية وبالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (أسكوا) التابعة للأمم المتحدة من خلال التقارير والاستبيانات السنوية :-

- اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي .

- اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي .

- مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي .

- اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .

د-التشجيع على حوسبة الإجراءات بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات الكمارك والمصارف والضرائب وفحص البضائع وشؤون الإقامة وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بالتجارة الدولية والسياحة .

هـ- التاكيد والمتابعة على وزارة المالية و الهيئة العامة للكمارك لسرعة تطبيق نظام الاسيكودا ASYCUDA ونظام الترفيقة الكمركية .

و- تشكيل فرق العمل التالية :

• فريق عمل لأعداد مشروع قانون نافذة التجارة الدولية الواحدة المشكل بموجب امر الديواني رقم (٤١) لسنة ٢٠١٦ .

• فريق عمل لبحث امكانية توحيد الجهات الفاحصة في الموانئ والمنافذ الحدودية .

• فريق عمل لوضع خارطة طريق لتنفيذ قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ .

- فريق عمل لتحديد الجهة المسؤولة عن اتلاف المواد الغذائية و البضائع الاخرى التالفة و المرفوضة او المتروكة المكدسة منذ فترة طويلة في الموانئ و المنافذ الحدودية و كيفية التخلص منها .
 - فريق عمل لاستحداث حرم كمركي خارج ميناء ام قصر لخرن البضائع المتروكة لفترات طويلة .
 - فريق عمل للاعداد لاقامة ورشة عمل في بغداد للحد من انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون الناتج عن النقل البري .
 - فريق عمل لإعادة النظر في تصنيف التجار باتجاه التخصص و زيادة الخبرة و تشجيع المنافسة الحقيقية .
 - فريق عمل متابعة اتفاقية النقل متعدد الوسائط للبضائع بين الدول العربية .
 - فريق عمل وضع التعديلات اللازمة على البيان الكمركي رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ تجنباً لاستيفاء مبالغ مكررة على نفس البضاعة .
 - فريق عمل هواتف الطرق الخارجية لتنفيذ منظومة هواتف طوارئ للطرق الخارجية تنفيذاً لمتطلبات اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي الذي صادقت عليه جمهورية العراق بموجب القانون رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٧ .
 - فريق عمل توحيد الاجراءات والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستيراد والتصدير والمنافذ الحدودية .
 - لجنة للتحقق من المعلومات الواردة من ملحقينا التجارية في دبي حول عزوف التجار عن استخدام الموانئ العراقية والمشكلة بناء على طلب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية .
 - ز- متابعة الخطط الموضوعة من قبل الجهات المعنية لتاهيل و تحديث و تطوير البنى التحتية للمنافذ الحدودية او انشاء منافذ حدودية حديثة بدلا من القديمة.
- الممارسات الجيدة للجنة الوطنية واماتها التنفيذية والمقترحات المقدمة للتطوير :**
- ١- إنشاء الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا على الرابط : <http://esttf.motrans.gov.iq/>
 - ٢- صدور موافقة مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة الوطنية بالسماح بفتح مكاتب التأمين داخل المنافذ الحدودية لشركات التأمين الخاصة الراغبة بممارسة نشاط التأمين على البضائع و الاشخاص فيها اسوة بالشركات الحكومية لغرض توفير الفرص المتساوية.
 - ٣- صدور موافقة مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة الوطنية على تخويل الوزارات والجهات المعنية بتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية مع الدول المعتمدة ذات المنتجات و المواصفات الرصينة بقبول شهادات الفحص الصادرة من تلك الدول (عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل) لما لهذا الامر من اهمية كبيرة في تسهيل النقل و التجارة على ان تتم مراعاة المواصفات القياسية العراقية والقوانين والتعليمات في كلا البلدين .
 - ٤- تفعيل قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ .
 - ٥- تقديم مقترح الى مجلس الوزراء باصدار تعليمات لاستيفاء كافة الاجور والرسوم و الضرائب المتعلقة بنشاطات النقل و التجارة داخل العراق بالدينار العراقي بدلا من الدولار الامريكي.
 - ٦- تفعيل العمل بنظام الحمولات المحورية على الطرق ومطالبة مجلس الوزراء بالغاء اي استثناءات لصالح بعض الوزارات والجهات الاخرى الصادرة سابقاً و تطبيقه على الجميع.

- ٧- التأكيد على مجلس النواب العراقي من خلال مجلس الوزراء للاسراع بالمصادقة على اتفاق السكك الحديدية في المشرق العربي.
- ٨- مفاتحة مجلس الوزراء للموافقة على تشكيل اتحادات نوعية للنقل الجوي و البحري و السككي و البري بشقيه البضائع و الركاب.
- ٩- مخاطبة مجلس الوزراء للاسراع بتطبيق مشروع التأشيرة الالكترونية (الفيزا).
- ١٠- تقديم مقترح الى مجلس الوزراء لأحالة طرق السير السريعة الى شركات استثمارية لغرض صيانتها وتأهيلها واكمال نواقصها وادامة تشغيلها بموجب المواصفات مقابل استيفاء اجور بسيطة من المركبات المستخدمة للطرق السريعة.
- ١١- تقديم مقترح الى مجلس الوزراء بإصدار تعليمات لألزام كافة التجار و المصدرين و المستوردين بالتأمين على بضائعهم المنقولة داخل العراق .
- ١٢- وضع مقترحات لمعالجة معوقات العمل في المنافذ الحدودية بالامكانات المتوفرة حالياً .
- ١٣- اعادة النظر بتصنيف التجار باتجاه التخصص وزيادة الخبرة وخلق فرص منافسة حقيقية وذلك لتشجيع التجارة التخصصية .
- ١٤- طبع خرائط دولية لمحاور الطرق في العراق لتوزيعها على السواح وسواق السيارات الاجانب .
- ١٥- تفعيل مشروع مسارات المترو باص (NON – STOP BUS) في بغداد وعلى مسارات (ساحة عدن – طريق مطار المثنى – تقاطع دمشق – علاوي الحلة) وكذلك (جامعة بغداد – الجادرية – الكرادة خارج – ساحة ميسلون – شارع فلسطين – الجامعة المستنصرية) .
- ١٦- تفعيل العمل في نظام الطوابق المالية لاهمية الموضوع في دعم النازحين وميزانية الدولة وتقليل الاجراءات والتعامل بالنقد وتقليل زمن انجاز المعاملات .
- ١٧- اعداد مشروع قانون نافذة التجارة الدولية الواحدة في العراق وفقاً للمعايير الدولية.
- ١٨- استحداث حرم كمركي جديد خارج حدود ميناء ام قصر الحالية لغرض خزن البضائع المتروكة بهدف تخفيف الزخم عن الميناء وكذلك تفعيل العمل في الحرم الكمركي في محطة سكك الشالجية في بغداد لغرض نقل البضائع مباشرة من ام قصر الى بغداد بواسطة السكك الحديدية .
- ١٩- وضع الية مستعجلة من قبل وزارة البينة والكمارك للتخلص من المواد التالفة والمرفوضة المكدسة في الموانئ العراقية منذ فترات طويلة .
- ٢٠- شراء جهاز فحص متنقل بالاشعة السينية (X – RAY) لغرض فحص البضائع المحملة على شاحنات السكك الحديدية في ميناء ام قصر ولك من قبل الشركة العامة لموانئ العراق .
- ٢١- الترويج عن خدمات وامكانات الشركة العامة للنقل البحري لغرض الاستفادة من خدماتها في نقل البضائع المستوردة للعراق .
- ٢٢- التنسيق بين وزارة الزراعة والموانئ العراقية لاستيراد اجهزة متخصصة لتفريغ الحيوانات الحية .
- ٢٣- تاسيس منظومة هواتف الطوارئ على الطرق الخارجية على شبكات الهاتف النقال والارضية المتوفرة في البلاد حسب المعايير الدولية.
- ٢٤- تفعيل موضوع انشاء وفتح مراكز للاسعاف الفوري على الطرق الخارجية .

- ٢٥- استكمال متطلبات فتح منفذ مندلي الحدودي .
- ٢٦- عقد اجتماعات شهرية او فصلية بين الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ورابطة مكاتب وشركات السفر والسياحة في العراق .
- ٢٧- موائمة الاجراءات وساعات ايام العمل في المنافذ الحدودية بين العراق والدول المجاورة .
- ٢٨- توحيد الجهات الفاحصة للبضائع في المنافذ الحدودية .
- ٢٩- تطبيق نظام الحوسبة الالكترونية للاجراءات الكمركية الدولي المسمى اسيكودا ASYCUDA .
- ٣٠- معالجة الظواهر السلبية المتعلقة بالسلامة المرورية في العراق .
- ٣١- اتباع الانظمة الالكترونية لغرض القضاء على الظواهر السلبية الموجودة في الموانئ العراقية ولكافة الجهات العاملة فيها .
- ٣٢- الزام كافة المستوردين في استخدام الموانئ العراقية بدلاً من موانئ الجوار .
- ٣٣- فتح خطوط ملاحية مباشرة بين موانئ العالم والموانئ العراقية من قبل الشركة العامة للنقل البحري .
- ٣٤- انشاء المدن الخزنية للبضائع خارج مدينة بغداد ومراكز المحافظات .
- ٣٥- فرض التامين الشامل على كافة السيارات ضد جميع انواع المخاطر .
- ٣٦- فرض التامين الالزامي على كافة المحال والاسواق والمخازن التجارية ضد جميع انواع المخاطر .
- ٣٧- صدور موافقة مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة الوطنية على تخصيص وحدة ضمن هيكلية الوزارات و الهيئات و الشركات الحكومية و اتحادات القطاع الخاص اعضاء اللجنتين الوطنية و الفنية تسمى (وحدة تسهيل النقل والتجارة) لمتابعة مراسلات و شؤون اللجنتين و توثيقها و الاجابة عليها واعتبارها نقاط اتصال لغرض الرجوع اليها في تلك الجهات.
- ٣٨- تفعيل العمل بعدادات سيارات الاجرة في بغداد و مراكز المحافظات وتعديل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٣ او اعداد قانون جديد يحل محله.
- ٣٩- اعداد جدول بالرسوم والضرائب والاجور التي تستوفى على البضائع في المنافذ الحدودية (ملحق - ١).
- ٤٠- اعداد وتصميم وطبع خارطة نظام النقل التكامل في المشرق العربي (ملحق - ٢).
- ٤١- اعداد وتصميم وطبع الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة (ملحق - ٣).
- ٤٢- اعداد وتصميم شعار اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة (ملحق - ٤).
- ٤٣- اعداد وتصميم الفايالات والظروف الخاصة بالامانة التنفيذية للجنة الوطنية.
- ٤٤- إعادة النظر بقانون هيئة المنافذ الحدودية الجديد وجعله مقتصرًا على المنافذ البرية فقط.
- ٤٥- التوصية الى مجلس الوزراء بإخراج الكيانات الأمنية من الموانئ والمطارات وجعلها مناطق محرمة.
- ٤٦- نقل دوائر الضريبة ونشاطاتها الى خارج المطارات والموانئ وأن تقوم بفرض الضرائب على التجار بعد وصول البضائع الى المستفيد النهائي .
- ٤٧- أن يكون عمل المطارات والموانئ العراقية مع عمل الكمارك تحت سقف واحد ومواكبة المسيرة العلمية بإدخال نظام الجباية الألكترونية الحديثة.
- ٤٨- مراجعة التشريعات والقوانين التي تشكل عقبة في نمو التجارة.
- ٤٩- التوصية الى الامانة العامة لمجلس الوزراء للتأكيد على كتابها المرقم بالعدد ق/٢/٢/٤٤/٣٦٦٧٣ في ٢٠١٤/١١/٣٠ حول موضوع إستيفاء أجور ورسوم من قبل محافظتي واسط والبصرة على البضائع

الداخلة عبر المنافذ الحدودية حيث لا زالت المحافظتين مستمرتين بإستيفاء هذه الرسوم والأجور ،
وأعادة النظر بالمادة (٢٥) من قانون الموازنة العامة الإتحادية لعام ٢٠١٦ .
٥٠. التأكيد على كافة أعضاء اللجنة الوطنية بضرورة حضورهم أجتتماعات الوطنية بشكل منتظم تطبيقاً لآلية
عمل اللجنة الوطنية.
٥١. يؤكد على كافة الوزارات والجهات ذات العلاقة بضرورة الألتزام بتوجيهات الأمانة العامة لمجلس
الوزراء / دائرة شؤون اللجان بكتابها المرقم بالعدد ١٥٦٣٤ في ٢٠١٦/٦/٦ الفقرة (٣) التي نصت
على (ضرورة الألتزام بتوصيات اللجنة الوطنية والتعاون معها لتنفيذ المهمات الموكلة لها) .

■ أهم المعوقات التي تعيق عمل اللجنة الوطنية وامانتها التنفيذية:

- ضعف الدعم المالي.
- ضعف الخبرات المحلية بما يتعلق بالتجارة الالكترونية اللاورقية ونافذة التجارة الدولية الالكترونية الواحدة.
- تخلف بعض التشريعات القانونية العراقية التي تشكل عائقاً امام دخول العراق ضمن منظومة النقل والتجارة الدولية.
- عدم المشاركة في ورش العمل والمؤتمرات الخارجية التي تنظمها منظمة الاسكوا بسبب تأخر وصول التبليغ او عدم وصوله اليها وكذلك الضائقة المالية التي يمر بها العراق حالياً.

■ مقترحات الامانة التنفيذية بشأن تطوير وتحسين أداء اللجنة الوطنية:

- اعداد وقرار استراتيجية تسهيل النقل والتجارة في جمهورية العراق للسنوات ٢٠١٦-٢٠٣٠ بمساعدة منظمة الاسكوا والمنظمات الدولية الاخرى والخبراء العراقيين.
- تطبيق النظام العالمي للحوسبة الالكترونية للادارات الكمركية المسمى ASYCUDA في الكمارك العراقية.
- تطبيق نظام نافذة التجارة الدولية الواحدة و تشريع القانون الخاص بها الذي اعدته الامانة التنفيذية للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

ملحق رقم ١ : جدول بالضرائب والرسوم والاجور التي تستوفى في المنافذ الحدودية

| ت | سبب الاستيفاء | مبلغ الاستيفاء | السند القانوني والجهة المستوفية | رقم وتاريخ الكتاب |
|----|--|--|--|---|
| ١ | رسم كشف السونار (XRay) | ٣٠,٠٠٠ الف دينار. | - وزارة المالية | |
| ٢ | رسم طابع | ١,٠٠٠ الف دينار. | ١. دائرة الكمارك في المنفذ الحدودي او المطار | |
| ٣ | اجور كشف البضاعة (مقطوعة) | ١٠,٠٠٠ الف دينار. | | |
| ٤ | رسوم التعرف الكمركية | (تحدد حسب ووزن البضاعة). | | |
| ٥ | ضرائب | سعر صرف الدولار (لذلك اليوم) X الرسم الكمركي + التعرف الكمركية X نسبة الضريبة للمادة (وتكون تصاعدياً حسب نوع المادة) | ٢. دائرة الوحدة الضريبية في المنفذ الحدودي | |
| ٦ | عن قيمة سحب نماذج وعينات من البضاعة المستوردة | ١٥,٠٠٠ الف دينار | - وزارة الصحة (دائرة صحة المحافظة) | |
| ٧ | عن قيمة فحص وكشف على المواد الزراعية لكل طن | ٢٠٠٠ الف دينار | - وزارة الزراعة (دائرة الحجر الزراعي في المنفذ الحدودي) | |
| ٨ | رسوم الخدمات البيطرية | حسب الملحق ب المرافق | | |
| ٩ | كفالة ضامنة للمركبات الاجنبية الداخلة (الترانزيت) لمدة شهر واحد | \$١٠٠ | - وزارة النقل (الشركة العامة للنقل البري في المنفذ الحدودي) | |
| ١٠ | كفالة ضامنة للمركبات الاجنبية الداخلة (الترانزيت) لتمديد الفترة لكل شهر تمديد ولغاية ثلاثة اشهر | \$١٠٠ | | |
| ١١ | من الاجرة المتحققة للمركبات التي تقوم بنقل المسافرين وحسب حجم المركبة والمسافة من المنفذ الى المواقع الدينية | %٥ | - وزارة النقل (الشركة العامة لإدارة النقل الخاص في المنفذ الحدودي) | كتاب المديرية العامة للمنافذ الحدودية/وزارة الداخلية المرقم ح/١٣/٤٣١٤ في ٧/٤/٢٠١٦ |
| ١٢ | رسم عن كل زائر عربي او اجنبي ضمن المجاميع السياحية الداخلة الى العراق | \$١٠ | - وزارة الثقافة والسياحة (هيئة السياحة) وفق الامر الديواني رقم ١٥٠ لسنة ٢٠٠٩ | |
| ١٣ | اجور فحص اذا كانت فاتورة الشراء اقل من \$٥٠٠٠ لكل شاحنة | \$٥٠ | - وزارة التخطيط(الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية)/الشركات الفاحصة والسند القانوني بموجب العقود المبرمة مع الشركات الفاحصة | |
| ١٤ | اجور فحص اذا كانت فاتورة الشراء اكثر من \$٥٠٠٠ لكل شاحنة ولغاية \$١٠٠٠٠ | \$٧٥ | | |
| ١٥ | اجور فحص اذا كانت فاتورة الشراء اكثر من \$١٠,٠٠٠ لكل شاحنة | \$١٠٠ | | |
| ١٦ | رسوم منح سمات منح الدخول الاضطرارية او الموافقات الخاصة اذا كانت اصول الفرد عراقي | ١,٢٥٠ دينار | - وزارة الداخلية (مكتب الإقامة والجوازات في المنفذ الحدودي) | |
| ١٧ | رسوم منح سمات منح الدخول الاضطرارية او الموافقات الخاصة اذا كان الفرد اجنبي | \$٨٠ + ١,٢٥٠ دينار | | |

| | | | | | |
|---|---|--|----|--|--|
| | | ١٠٠,٠٠٠ دينار | ١٨ | غرامة تأخيرية للوافدين الذين يتجاوزون فترة اقامتهم عن ١٠ ايام | |
| | - المصارف الحكومية | حسب كلفة البضاعة | ١٩ | عمولات مصرفية وفوائد مالية | |
| | - شركة التأمين الوطنية | حسب الملحق أ المرافق | ٢٠ | اجور التأمين | |
| كتاب الشركة العامة للنقل البري المرقم ٤٥٤٨ في ٢٠١٦/٣/٩ | الشركة العامة للنقل البري/وزارة النقل | \$١٠٠ | ٢١ | اجور منافيسيت في منفذ سفوان | |
| | | \$٢٥ | ٢٢ | اجور منافيسيت في المنافذ البرية الشمالية | |
| | | \$٢٥ | ٢٣ | اجور منافيسيت في المنافذ البرية الجنوبية | |
| | | ٢٥,٠٠٠ الف دينار | ٢٤ | اجور منافيسيت في الموانئ | |
| | | ٢٠,٠٠٠ الف دينار | ٢٥ | كفالة ضامنة في الموانئ | |
| كتاب المنشأة العامة للطيران المدني المرقم ٧٧٠٦ في ٢٠١٦/٥/٢٩ | وزارة النقل (المنشأة العامة للطيران المدني) بموجب موافقة مجلس الوزراء /لجنة الشؤون الاقتصادية ذي العدد ٣٠٣ في ٢٠٠٩/٧/١٣ | ١٥,٠٠٠ (من كل مسافر للرحلات الخارجية) ١٠,٠٠٠ (من كل مسافر للرحلات الداخلية) | ٢٦ | الرسوم التي تفرض على المسافرين في مطار بغداد والبصرة الدوليين | |
| كتاب الشركة العامة لأدارة النقل الخاص المرقم ٨٠٠٧ في ٢٠١٦/٦/٢ | الشركة العامة لأدارة النقل الخاص بموجب احكام القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٧ و القرار ١٢٧ لسنة ١٩٩٤ الناقلين | ٦٠,٠٠٠ الف دينار | ٢٧ | كل حافلة تعمل على نقل المجاميع السياحية الدينية من المنافذ الحدودية الشرقية الى العتبات المقدسة ثم العودة الى نفس المنفذ | |
| | | ١٠٠,٠٠٠ الف دينار | | كل حافلة سورية عند دخولها الاراضي العراقية ونفس المبلغ عند المغادرة وفق لمبدأ المعاملة بالمثل | |
| | | | | | |
| | | | | | |
| | | | | | |

| | | | | |
|--|--|---|--|----|
| كتاب الشركة العامة لموانئ العراق المرقم ١٠٧٠٣/١/١٨/١ في ٢٠١٦/٥/٣٠ | الشركة العامة لموانئ العراق | حسب جداول تعرفه العوائد والاجور النافذة (تعدل كل سنة او سنتين ان لزم الامر ما يتعلق بمصلحة الشركة العامة لموانئ العراق) | بدل خدمة تقديمها الموانئ للوكلاء والناقلين ومناولة البضائع | ٢٨ |
| وزارة الداخلية/مديرية الجنسية العامة/مديرية شؤون الاقامة الحسابات رقم الكتاب ٢٠١٦/٥/٣١ في ١٦٩٦٤ | مديرية شؤون الاقامة/قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٦٤٧ لسنة ١٩٨٧ قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٩ | \$٢٠٠ | رسم سمة دخول متعددة | ٢٨ |
| | | \$٨٠ | رسم سمة دخول اعتيادية او زيارة او اضطرارية | |
| | | ١٠٠٠ دينار عراقي | رسم سمة الدخول | |
| كتاب الهيئة العامة للضرائب المرقم ١٤ ص/١٤٩٢ في ٢٠١٦/٦/١٢ | (الهيئة العامة للضرائب) نص المادة ٣/الفقرة ٤ من قانون ضريبة الدخل النافذة | (قيمة البضاعة المستوردة بالعملة الاجنبية)X سعر الصرف + مبلغ الرسم الكمركي بالدينار العراقي) X 102% X ضوابط المادة المستوردة X15%= قيمة الامانات الضريبية | استيفاء الامانات الضريبية | ٢٩ |
| كتاب وزارة الصحة والبيئة/الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية (كيميايا) المرقم ش.أ.م.١/١ في ٦٤٥٤٧/١١ في ٢٠١٦/٦/١٤ | الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية السند القانوني كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ٣٤٩٣ في ٢٠١٦/٢/٤ | ٠,٥% لشحنات الادوية ١% لشحنات المستلزمات والاجهزة الطبية | رسوم تخليص الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية | ٣٠ |
| كتاب وزارة التجارة (الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية قانون الشركات العامة المرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المادة(١٩) | الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية قانون الشركات العامة المرقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المادة(١٩) | ١٥٠,٠٠٠ الف دينار | اجازة الاستيراد للبضائع | ٣١ |

المرافقات
ملحق أ، ملحق ب

شركة التأمين الوطنية / مركز الشركة
 فرع تأمين السيارات / الإصدار

ملحق أ / ١

أقساط التأمين الإلزامي بموجب وثيقة الإلزامي ((الترانزيت)) بالدولار الأمريكي

أقساط التأمين لسفرة واحدة لا تتجاوز سبعة أيام

| | | | | | | | <u>القسط بالدولار</u> | <u>تفاصيل السيارة</u> |
|-----------|----------|-----------|------------|------------|-------|-----------------------|-----------------------|--|
| | | | | | | | \$ 22 | السيارات الخصوصي |
| | | | | | | | \$ 35 | السيارات التجاري |
| | | | | | | | \$ 6,50 | الدراجات النارية |
| | | | | | | <u>القسط بالدولار</u> | | <u>السيارات الأخرى</u> |
| | | | | | | <u>القسط</u> | | |
| | | | | | | <u>السنوي</u> | | |
| سبعة اشهر | ستة اشهر | خمسة اشهر | أربعة اشهر | ثلاثة اشهر | شهران | شهر واحد | | ١- السيارات الخصوصي |
| %٨٠ | %٧٠ | %٦٠ | %٥٠ | %٤٥ | %٣٥ | %٢٥ | | |
| 101 | 88 | 76 | 63 | 57 | 44 | 32 | \$ 126 | أ- سعة أسطوانة المحرك لغاية ٢٦٥٠ سم لغاية ٦ سلندر. |
| 132 | 115 | 99 | 83 | 74 | 58 | 42 | \$ 165 | ب- سعة أسطوانة المحرك اكثر من ٢٦٥٠ سم لغاية ٦ سلندر. |
| | | | | | | | <u>القسط</u> | |
| | | | | | | | <u>السنوي</u> | |
| سبعة اشهر | ستة اشهر | خمسة اشهر | أربعة اشهر | ثلاثة اشهر | شهران | شهر واحد | | ٢- السيارات الأجرة (التكسي) |
| %٨٠ | %٧٠ | %٦٠ | %٥٠ | %٤٥ | %٣٥ | %٢٥ | | |
| 150 | 131 | 112 | 94 | 84 | 66 | 47 | \$ 187 | أ- سعة أسطوانة المحرك لغاية ٢٦٥٠ سم لغاية ٦ سلندر. |
| 173 | 151 | 130 | 108 | 97 | 76 | 54 | \$ 216 | ب- سعة أسطوانة المحرك اكثر من ٢٦٥٠ سم ٣ لغاية ٦ سلندر. |

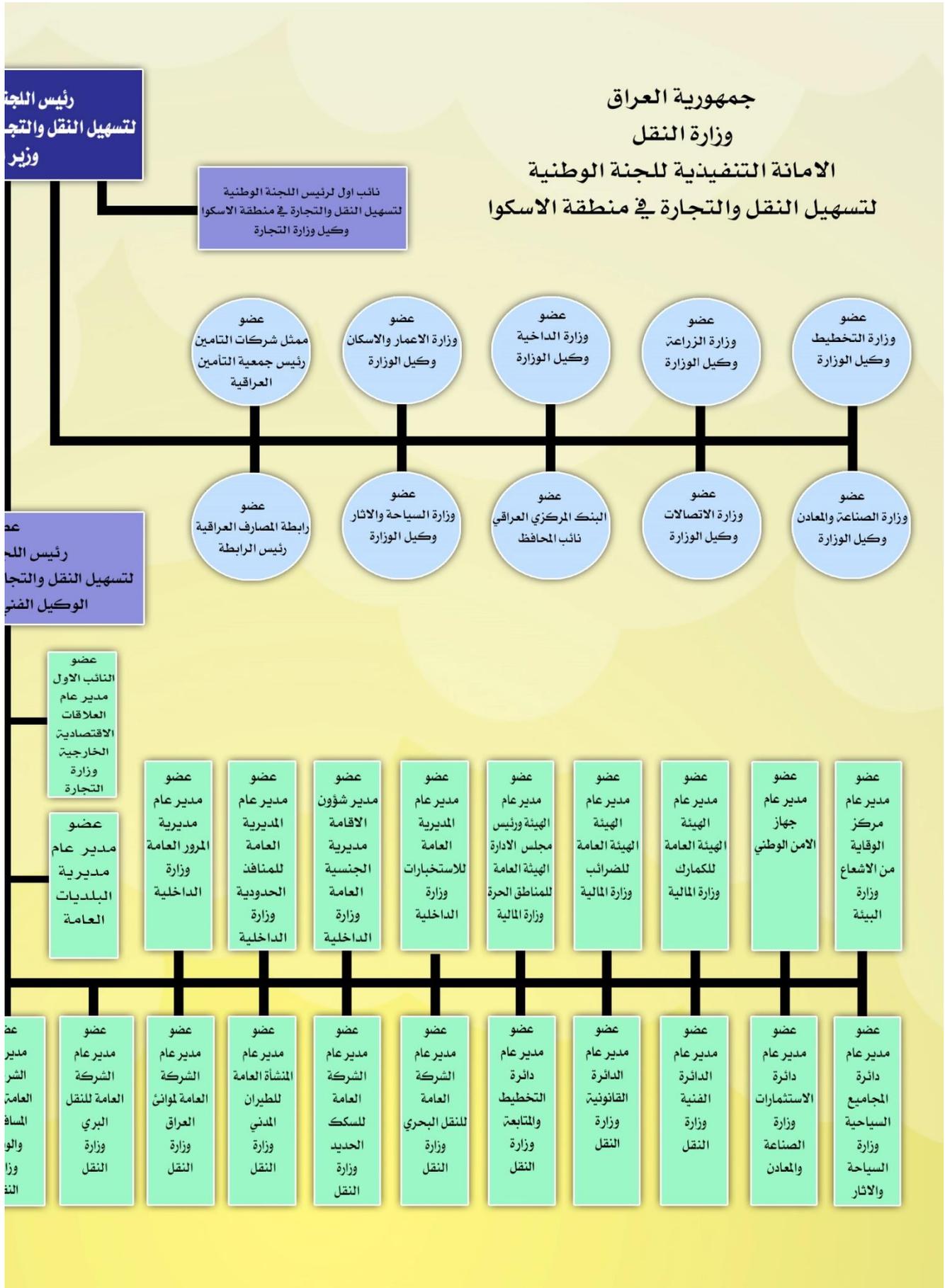
ملحق (ب)

جدول باستيفاء الرسوم المتحققة في المنافذ الحدودية الخاصة بوزارة الزراعة

| ت | سبب الاستيفاء | مبلغ الاستيفاء (دينار) | الجهة المستوفية |
|--|--|-------------------------------------|---------------------------------------|
| أولاً أجور فحص في المنفذ الحدودي لإجازات استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها | | | |
| ١ | أبقار للتربية | (٥٠٠٠) لكل رأس | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٢ | عجول للذبح | (٢٠٠٠) لكل رأس | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٣ | أغنام وماعز للتربية والذبح | (١٠٠٠) | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٤ | خيول وحيوانات أخرى (قفص أو حاوية) | (٥٠٠٠) لكل رأس | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٥ | طيور مصاحبة (طير لكل مسافر) (بيغاء ، زاجل ، صقر ، طاووس ، نعام ، دجاج زينة) | (٢٥٠٠٠) لكل طير | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٦ | أسماك وطيور زينة (١- ٥٠) طير في قفص (١- ١٠٠) سمكة في حوض | (١٠٠٠٠) | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٧ | كلاب وقطط زينة للأغراض التجارية | (١٠٠٠٠) لكل حيوان | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٨ | لقاحات بيطرية مستوردة | (٥٠٠٠٠) للكشف الواحد | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ٩ | حيوانات برية (حدائق) لأغراض تجارية وبحثية (حيوانات برية وحيوانات زينة) | (١٠٠٠٠) | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ١٠ | مواد غذائية ذات المنشأ الحيواني | (١٠٠٠٠) لكل طن | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ١١ | حيوانات مصاحبة في الحدود والمطارات للمسافرين (حيوان واحد /مسافر كلاب وقطط) | (٥٠٠٠٠) لكل حيوان | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ١٢ | ادوية بيطرية مستوردة وعدد تشخيصية | (٢٥٠٠٠) لكل طن | وزارة الزراعة / دائرة البيطرة |
| ثانياً / أجور فحص في المنفذ الحدودي فيما يخص تصدير الطيور بانواعها | | | |
| ثالثاً / | | | |
| | ١- الارساليات أ. الواردة ب. الصادرة ت. عابرة (ترانزيت) | (٣٠٠٠) طن (٢٠٠٠) طن (٤٠٠٠) طن | وزارة الزراعة / دائرة وقاية المزروعات |
| | ٢- التبخير | (٦٠٠٠) طن | |

ملاحظة : تستوفى الأجر أعلاه استنادا الى المادة (٢٥) من قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٦ .

ملحق رقم ٣ : الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا



الهيكل التنظيمي
للجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
كانون الاول - 2014
بغداد - العراق

لجنة الوطنية
لتنظيم التجارة في منطقة الاسكوا
النقل

نائب ثاني لرئيس اللجنة الوطنية
لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا
وكيل وزارة المالية

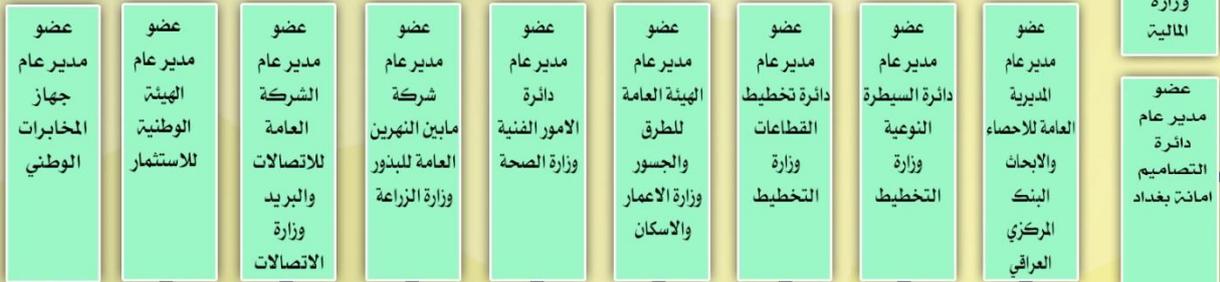


الامين التنفيذي
للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا

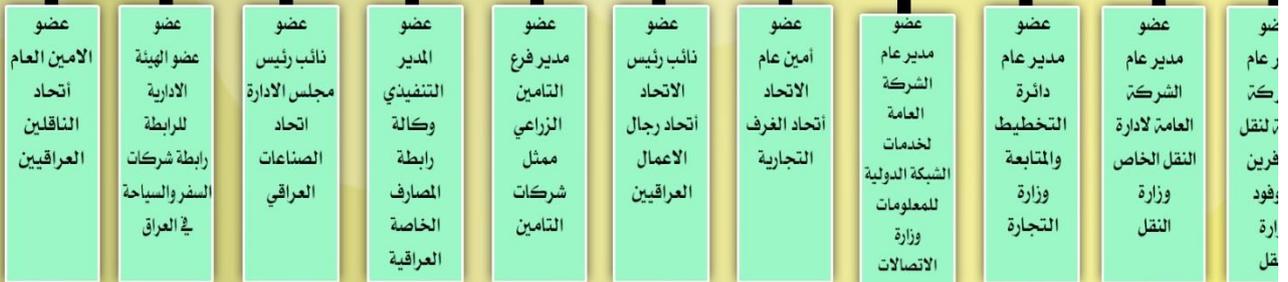
عضو
لجنة الضميمة
لتنظيم التجارة في منطقة الاسكوا
بوزارة النقل



عضو
النائب الثاني
مدير عام
الدائرة
الاقتصادية
وزارة
المالية



عضو
مدير عام
دائرة
التصاميم
امانة بغداد



ملحق رقم ٤ : شعار اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في منطقة الاسكوا



اللجنة الوطنية العراقية لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الاسكوا * الأمانة التنفيذية * وزارة النقل
IQ- ESTTF

فواصل معكم في .. التقرير السنوي

لعام ٢٠١٧ .. مع تحيات

الأمانة التنفيذية
للجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة
في منطقة الإسكوا



Executive Secretariat for Transport & Trade Facilitation
Ministry of Transportation
Baghdad- IRAQ

العراق - بغداد - شارع فلسطين

website: <http://esttf.motrans.gov.iq>

E_mail: esttf@motrans.gov.iq

E_mail: esttf@esttf.motrans.gov.iq

E_mail: suggestion@esttf.motrans.gov.iq